



1875



---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.*

---

--	--





منظمة الاعلام الاسلامي  
قسم العلاقات الدولية



# كدر وست في الاقتصاد

الجزء الاول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب التفسير

Durus

# دروس في الاقتصاد



الجزء الأول

مؤلف: د. محمد عبد الوهاب

مترجم: د. محمد عبد الوهاب

محرر: د. محمد عبد الوهاب

مصحح: د. محمد عبد الوهاب

مطبعة: دار النشر

توزيع: دار النشر

(Arab)

BP173

.75

.D87

جزء 1



الكتاب: دروس في الاقتصاد- الجزء الاول

اعده: محمدعلي التسخيري

الناشر: منظمة الاعلام الاسلامي: قسم العلاقات الدولية

المطبعة: سپهر

التاريخ: جمادى الاولى ١٤٠٣ هـ

عدد النسخ: ١٠٠٠٠ نسخة



منظمة الاعلام الاسلامي  
قسم العلاقات الدولية

## الفهرست

الصفحة	الموضوع
١٤	* مقدمة الناشر
	* الدرس الأول:
١٩	«الايمان بالواقعية لا يستلزم الايمان بالمادية التاريخية» .
٢٠	• لماذا هذا البحث؟
٢١	• الماركسية قاعدة علمية ومذهب عملي
٢٢	• المادية التاريخية من نظريات العامل الواحد
٢٢	• ماهي المادية التاريخية؟
٢٤	• الواقعية العلمية لا تستلزم المادية التاريخية
	الدرس الثاني:
٢٧	«المادية الفلسفية لا تحتم المادية التاريخية»
٢٨	• الماركسية والمادية الفلسفية
٣٢	• النتيجة
	الدرس الثالث:
٣٣	«قوانين الديالكتيك تحكم على المادية التاريخية»

- ٣٤ ..... قوانين الديالكتيك اوالجدل
- ٣٥ ..... تطبيق القوانين على الصعيد الاجتماعي
- ٣٦ ..... طريقة الماركسية في التحليلات الاجتماعية
- ٣٨ ..... مناقشة الطريقة الديالكتيكية في دراسة التاريخ
- ٣٩ ..... الماركسية تتناقض مع نفسها في النتائج

#### الدرس الرابع:

- ٤١ ..... «المادية التاريخية تحكم على نفسها»
- ٤٢ ..... الماركسية ترفض الحقائق المطلقة
- ٤٣ ..... والنتيجة
- ٤٣ ..... النسبية التطورية ماهي؟
- ٤٤ ..... التناقض الغريب
- ٤٥ ..... مثال من التاريخ
- ٤٦ ..... النتيجة النهائية من هذا البحث

#### الدرس الخامس:

- ٤٩ ..... «الدليل الفلسفي»
- ٥١ ..... ماذا نعني بالدليل الفلسفي

#### الدرس السادس:

- ٥٧ ..... «الدليل السيكولوجي»
- ٥٨ ..... الدليل السيكولوجي
- ٦٠ ..... توضيح المقصود
- ٦١ ..... توضيح طريقة بافلوف
- ٦٤ ..... نتيجة البحث

## الدرس السابع:

- ٦٧ ..... «الدليل العلمي»
- ٦٨ ..... الماركسية والصفة العلمية
- ٦٨ ..... ماذا يقصد بالدليل العلمي؟
- ٦٨ ..... مقياس التفسير الصحيح
- ٦٩ ..... مثال من الماركسية
- ٧٠ ..... أهم مانع في وجه الماركسية
- ٧٣ ..... ملاحظة الصراع بين جماعتين والحكم الكوني العام

## الدرس الثامن:

- ٧٥ ..... «التطبيق يكذب الماركسية»
- ٧٧ ..... التطبيق... والمادية التاريخية
- ٧٩ ..... التطبيق يعاكس النظرية
- ٨٠ ..... نجاح الاشتراكية اعتمد على ظروف غير ماركسية
- ٨٢ ..... شاهد من أقوال لينين

## الدرس التاسع:

- ٨٥ ..... «فشل الماركسية في تفسير تطور وسائل الإنتاج»
- ٨٧ ..... تطور القوى المنتجة، وكيف يتم؟
- ٨٨ ..... المناقشة الأولى
- ٨٩ ..... المناقشة الثانية
- ٩١ ..... الدليل الواضح
- ٩٢ ..... نتيجة هذا البحث

## الدرس العاشر:

- ٩٣ ..... «تطور الفكر الديني»

## الدرس الحادي عشر:

- «فشل الماركسية في إخضاع الفكر الفلسفي لنظريتها ..... ١٠١
- الفكر الفلسفي وتأثره ..... ١٠٢
- الفلسفة وحالة وسائل الانتاج ..... ١٠٢
- تقديمية وسائل الانتاج رجعية الفلسفة ..... ١٠٤
- الفلسفة والعلوم الطبيعية ..... ١٠٤
- الفلسفة والطبقية ..... ١٠٥
- المادية الرجعية والمثالية التقدمية ..... ١٠٥
- الماركسية تدعو للتفكير الحزبي اللاموضوعي ..... ١٠٦

## الدرس الثاني عشر:

- «نموالفكر العلمي يكذب المادية التاريخية» ..... ١٠٩
- وحدة المستوى الاقتصادي واختلاف المستوى العلمي ..... ١١١
- ليست الحاجة هي التفسير الوحيد لتطورالعلم ..... ١١١
- الخلط بين العلوم الطبيعية النظرية والفنون العملية ..... ١١٢
- العلاقة المقلوبة لتبعية العلوم للقوى المنتجة الممونة بوسائل الاختبار ..
- ..... ١١٣

## الدرس الثالث عشر:

«فشل الماركسية في تفسيرالطبقية، ودورالعوامل الطبيعية والذوق

- الفني ..... ١١٥
- نتيجة ماركسية يكذبها الواقع ..... ١١٦
- ماهوموقف الماركسية من دورالعوامل الطبيعية في التاريخ ..... ١١٨
- الذوق الفني والماركسية ..... ١٢٠
- ماذا يقول ماركس؟ ..... ١٢٠
- اعتراف خطير لانجلز ..... ١٢٠

## الدرس الرابع عشر:

- ١٢٣ ..... «الشيوعية البدائية: وجودها، علاقاتها، نقيضها»
- ١٢٤ ..... \* وجود المجتمع الشيوعي البدائي
- ١٢٥ ..... \* تفسير العلاقات الشيوعية
- ١٢٦ ..... \* ماهو نقيض المجتمع الشيوعي؟
- ١٢٧ ..... \* الشيوعية والكسل

## الدرس الخامس عشر:

- ١٢٩ ..... «الفشل الماركسي في تفسير النظام العبودي والاقطاعي»
- ١٣٠ ..... \* مع المجتمع العبودي
- ١٣١ ..... \* المفارقة والخطأ الماركسي
- ١٣٢ ..... \* عامل نشوء المجتمع الاقطاعي
- ١٣٢ ..... \* غفلة الماركسية عن بعض النقاط الجوهرية
- ١٣٣ ..... \* الثورة تسبق التحول بقرون

## الدرس السادس عشر:

- ١٣٧ ..... «فشل الماركسية في تفسير نشوء المجتمع الرأسمالي»

## الدرس السابع عشر:

- ١٤٣ ..... «فشل الماركسية في تعيين جوهر القيمة»
- ١٤٤ ..... \* قانون: العمل أساس القيمة
- ١٤٥ ..... \* كيف وضع ماركس القاعدة الاساسية لاقتصاده؟
- ١٤٦ ..... \* بعض الملاحظات على هذا التحليل
- ١٥٠ ..... \* الرغبة الاجتماعية هي السر:

## الدرس الثامن عشر:

- ١٥٣ ..... «قيمة الرأي الماركسي في تناقضات الرأسمالية»  
 ١٥٤ ..... ◦ تناقضات الرأسمالية في رأي الماركسية  
 ١٥٨ ..... ◦ قوانين متفرعة على ماسبق  
 ١٥٩ ..... ◦ نقاط الضعف في هذا التحليل  
 ١٥٩ ..... ◦ لماذا يوجد الفقر والتسكع في المجتمع الرأسمالي

## الدرس التاسع عشر:

- ١٦١ ..... «هل يمكن محو الطبقة في المجتمع الاشتراكي؟»  
 ١٦٣ ..... ◦ ماهو الدليل الاساسي لهذا المذهب  
 ١٦٧ ..... ◦ الحل النظري للمشكلة  
 ١٦٨ ..... ◦ مناقشة هذا الحل

## الدرس العشرون:

- ١٧١ ..... «الجنة الماركسية الموهومة» (الشيوعية)  
 ١٧٢ ..... ◦ محو الملكية الخاصة  
 ١٧٢ ..... ◦ خلاص المجتمع من الحكومة  
 ١٧٤ ..... ◦ الاحتياج للسلطة على أي حال

## الدرس الحادي والعشرون:

- ١٧٧ ..... «الرأسمالية وقوانينها العلمية»  
 ١٧٨ ..... ◦ الخطوط الرئيسية للرأسمالية المذهبية  
 ١٧٩ ..... ◦ المذهب الرأسمالي ليس له أساس علمي  
 ١٨١ ..... ◦ القوانين العلمية في الاقتصاد الرأسمالي ذات اطار مذهبي  
 ١٨٤ ..... ◦ الخلاصة

## الدرس الثاني والعشرون:

- ١٨٥ ..... «الحرية الرأسمالية وقيمها الأساسية»
- ١٨٦ ..... ◦ الحرية وسيلة لتحقيق المصالح العامة
- ١٨٧ ..... ◦ الادعاء الباطل
- ١٨٨ ..... ◦ الحرية سبب لتنمية الانتاج
- ١٨٩ ..... ◦ الحرية الطبيعية والحرية الاجتماعية
- ١٩٠ ..... ◦ الحرية الاجتماعية: جوهرية وظاهرية
- ١٩٠ ..... ◦ الرأسمالية تتبنى الحرية الشكلية الظاهرية
- ١٩٢ ..... ◦ القيم التي تتبنى عليها الحرية الشكلية
- ١٩٢ ..... ◦ انسجام الموقف الرأسمالي مع إطاره العام
- ١٩٣ ..... ◦ الخلاصة

## الدرس الثالث والعشرون:

- ١٩٥ ..... «الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي ومميزاته»
- ١٩٧ ..... ◦ مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود
- ١٩٩ ..... ◦ مبدأ العدالة الاجتماعية
- ٢٠٠ ..... ◦ الواقعية والأخلاقية
- ٢٠١ ..... ◦ الاقتصاد الاسلامي جزء من كل

## الدرس الرابع والعشرون:

- ٢٠٥ ..... «الاطار العام للمذهب الاقتصادي الاسلامي»
- ٢٠٧ ..... ◦ هل للعلم ان يحل المشكلة؟
- ٢٠٨ ..... ◦ المادية التاريخية والمشكلة
- ٢١٠ ..... ◦ الاقتصاد الاسلامي مذهب لاعلم
- ٢١١ ..... ◦ علاقات التوزيع منفصلة عن شكل الانتاج

## الدرس الخامس والعشرون:

- ٢١٥ ..... «المشكلة الاقتصادية في نظر الاسلام وحلولها»
- ٢٢٠ ..... الملكية الخاصة
- ٢٢١ ..... التداول ركن اساسي بعد الانتاج والتوزيع
- ٢٢١ ..... كيف صارت المبادلة اداة ظالمة للاستغلال؟

## مقدمة الناشر

ان الاسلام اليوم يطرح نفسه من جديد بديلاً أفضل و اسمى من كل النظم الوضعية . بل ويتجلى كأمل وحيد للانسانية، التي دنست قداستها النظرات الارضية الضيقة، وتركتها في متاهات ووديان من الالم و الدموع .

و ان الاقبال اليوم على فهم الاسلام لانظيره . خصوصاً وقد وعت جماهير الارض هذه الثورة الانسانية الكبرى في ايران؛ يفجرها الاسلام، ويرسم سبيلها القرآن، ويقودها قائد اسلامي، مشبع بالاسلام روحاً و فكراً وثقافة. فتأتي على اعنى العروش وتحطم أقوى القلاع، ثم تبث النور الى كل القلوب الاسلامية و المستضعفة فتحياها، و تبعث فيها روح الثورة على كل ظلم و ظالم .

ولما كانت المساحة الاقتصادية تشكل أحد أهم الجوانب في حياة الانسان المادية، ولما كان الاسلام يهتم بالجوانب المادية كمقدمة ضرورية للتكامل المعنوي، فقد راح الجميع يتطلع لمعرفة التخطيط الاسلامي للحياة الاقتصادية ...

وقد كان الكتاب الرائع (اقتصادنا) احد اهم الكتب في هذا المجال مما دفع مُعدّ هذه الدروس لأن يصبه في دروس تسهيلاً للدارسين و توضيحاً لبعض المطالب .

و منظمة الاعلام الاسلامي اذ تقدم على طبع هذه الدروس مجموعة بعد أن كانت قد طبعت متفرقة من قبل مؤسسة (في طريق الحق) لتسأل الله تعالى ان يتقبل عملها هذا ويوفق الجيل الشاب للإرتواء من معين الاسلام الاصيل انه السميع المجيب.

قسم العلاقات الدولية  
منظمة الاعلام الاسلامي



## دروس في الاقتصاد



## الدرس الأول

الايمان بالواقعية ومبدأ العلية

لايستلزم

الايمان بالمادية التاريخية

## لماذا هذا البحث؟

لقد ولّى عصر التقليد، والشعارات الفارغة و التمويه على الجماهير الى غير رجعة، وحل عصر العلم و التفكير المنطقي السليم و الاستدلال المقنع للعقل و الوجدان ... و لما كنا في سبيل البحث عن الحقيقة .. و لما كانت هناك أما منا مبادئ مختلفة تعرض نظما يدعي الكل منها انه يستطيع ان يسعد الانسان، و يوصله الى مراقبي الكمال، لذا وجب علينا ان نبحث مدعى كل مبدأ و نظام ثم نبحث عن الادلة التي يقدمها و المثبتات المنطقية التي يقيمها على دعواه ... فان تمت بلا وهن و ضعف اخذنا بها و عملنا بها ... اما اذا لم تتم كان لنا الحق كل الحق في رفضها و عدم الالتزام بها و ما يستحق البحث من النظم المطروحة اليوم هو ثلاثة نظم هي:

(الماركسية، الرأسمالية، الاسلام)

وها نحن نبدأ البحث مع الماركسية اولاً في ضمن دروس سلسلة تبنتني على اساس الايجاز و الوضوح و الاكتفاء ببعض الادلة المقنعة وصولاً للغرض من اقرب طريق ممكن.

الماركسية قاعدة علمية ومذهب عملي:

الماركسية في المجال العلمي تعني المادية التاريخية التي سيأتي شرحها وفي المجال العملي المذهبي تعني ما تطلق عليه هي اسم (المرحلة الاشتراكية) و (المرحلة الشيوعية).

و الربط بين الاثنين هو ان الماركسية ادعت انها اكتشفت القوانين العلمية العامة التي تتحكم في التاريخ الانساني ككل و من خلال تلك القوانين اكتشفت النظام المحتوم لكل مرحلة تاريخية من حياة الانسان المتطورة.

و على اساس هذه القاعدة العلمية المزعومة تبنت المذهب الماركسي و وضعت خطوطه العامة (١).

فلاجل ان نحدد موقفنا من المذهب الماركسي يجب ان نحدد موقفنا اولا من اساسه العلمي و هو «المادية التاريخية».

فاذا أثبتت لدينا «المادية التاريخية» علميتها أصبحت هي المقياس

---

١- يختلف الموقف العلمي عن الموقف المذهبي بان:

الموقف العلمي يعني عرض و تفسير ما يجري في الخارج من احداث و ظواهر و الموقف المذهبي يعني اعطاء قاعدة او نظرية ترتبط بفكرة (العدالة الاجتماعية) راجع اقتصاد ناج ٢ من ص ٣٤١-٣٤٧ و كذلك راجع (ماذا تعرف عن الاقتصاد الاسلامي).

العام الذي تقاس عليه صحة اي مذهب اجتماعي .  
 اما اذا فشلت في اداء مهمتها العلمية فمن الطبيعي ان ينهار المذهب  
 الماركسي المبتني عليها وهذا ما سنشبهه في ما سيأتي .

### المادية التاريخية من نظريات العامل الواحد:

حاول الكثير من الكتاب أن يفرطوا في تأثير بعض العوامل في التاريخ  
 الانساني ويجعلوا ذلك البعض العامل الوحيد المؤثر فيه ويمكننا ان نطبق  
 ذلك على من قالوا بان الجنس وما ينطوى عليه من قوى و ابداع هو مبعث  
 كل مظاهر الحياة الاجتماعية ، كما انه ينطبق على من قالوا بان العامل  
 الجغرافي او الطبيعي هو اساس تاريخ الانسان .

و آخر تلك المحاولات ما شاهدناه من المادية التاريخية التي ارادت  
 ان ترجع كل التطورات التاريخية الى العامل الاقتصادي وحسب .  
 وكل هذه المحاولات لا تتفق مع الواقع ولا يقرها الاسلام لعدم  
 واقعيته وقد نوفق لعرض وجهة نظر الاسلام في مجال آخر ان شاء الله  
 تعالى .

### ماهي المادية التاريخية؟

تعتقد الماركسية ان الوضع الاقتصادي للمجتمع هو الذي يحدد  
 اوضاعه الاجتماعية و السياسية و الدينية ، و الفكرية و ما اليها من ظواهر  
 الوجود الاجتماعي و الاحداث العامة في المجتمع ، و لكن سبب تطور  
 الوضع الاقتصادي هو وضع القوى المنتجة و وسائل الانتاج .

و المقصود من وسائل الانتاج هو الأدوات التي يستخدمها الناس في  
 انتاج حاجاتهم المادية و قد تطورت الوسيلة فاستعملت اليد ثم اكتشفت  
 الأداة فاستعمل الحجر و بعد مدة طويلة وضع للحجر مقبض فبينما كان

الانتاج يعتمد على اليد اصبح يعتمد على الادوات المنفصلة عن اليد و هكذا تطورت الى الفأس و الحربة و السكين الحجري ثم جلود القوس و السهم و هكذا تطورت ببطء و خلال آلاف من السنين حتى اصبح البخار و الكهر باو و الذرة هي الطاقات التي يعتمد عليها الانتاج الحديث .

اما كيف تنشأ عن تطور وسائل الانتاج الحركة التاريخية فان الماركسية تجيب بان هناك لكل درجة من تطور وسائل الانتاج انتاجاً خاصاً متلائماً معها . فالانتاج المعتمد على الأدوات الحجرية يختلف عن الانتاج القائم على اساس السهم و القوس .

ولما كان الناس في نضالهم مع الطبيعة غير منفردين بل ينتجون في جماعات فلا بد ان تقوم بينهم علاقات معينة باعتبارهم مجموعة مترابطة خلال عملية الانتاج و هذه العلاقات هي «علاقات الملكية و هي التي تحدد الوضع الاقتصادي و شكل الملكية «المشاعية او العبودية او الاقطاعية او الرأسمالية او الاشتراكية»<sup>١</sup> و هي التي تكون اساساً للبناء العلوى في المجتمع بما يحويه من علاقات سياسية و حقوقية ، و ظواهر فكرية و دينية .

و علاقات الانتاج هذه تنشأ بصورة ضرورية وفقاً لنوعية الانتاج . فلكل درجة من نمو القوى المنتجة نوع من الانتاج ، يستلزم (علاقات ملكية) خاصة به ، و هذه العلاقات هي التي تحدد نوعية العلاقات الاجتماعية الأخرى .

و يستمر الحال هكذا الى ان تتطور القوى المنتجة من درجة الى اخرى و عند ذلك لا تلائمها العلاقات الاقتصادية السابقة بل تحتاج الى علاقات جديدة فيبدأ الصراع بين وضع القوى المنتجة الجدد و الوضع الاقتصادي القائم ، و هذا الصراع ينعكس على المجتمع فتكون هناك دائماً طبقة تؤيد

١- و سيأتي توضيح هذه الاصطلاحات في ماسياتي من دروس انشاء الله .

القوى المنتجة النامية لأن ذلك من مصلحتها و طبقة تؤيد بقاء الوضع الاقتصادي القائم لارتباط مصلحتها به ، ولما كانت القوى المنتجة هي المحركة للتاريخ فهي ستنتصر ومعنى ذلك انتصار الطبقة المؤيدة لها فتتحطم علاقات الملكية القديمة ويتغير الوضع الاقتصادي وبتغيره يتزعزع البناء العلوي للمجتمع من افكار و اديان و اخلاق .

و هكذا كلما تطورت القوى المنتجة تكررت الصورة السابقة . كل ذلك طبقاً لقوانين الديالكتيك التي سيأتي شرحها في الحلقات التالية .

### الواقعية و العلية لا تستلزم المادية التاريخية:

أصبح من العادي ان نجد في مختلف الكتب الماركسية الادعاء القائل بان نظرية (المادية التاريخية) قد حولت التاريخ من دراسات خيالية الى علم بشرى يصنف الى جنب باقي العلوم البشرية الاخرى . كما اعتدنا ان نجد الكتاب الماركسيين يتهمون اعداء المادية التاريخية بانهم (اعداء علم التاريخ) و اعداء الحقيقة الموضوعية (الواقعية) ويستند هؤلاء في ادعائهم هذا الامر الى ان :

المادية التاريخية تعتمد على امرين :

الف - الايمان بوجود الحقيقة الاجتماعية خارج شعور الباحث و ليست هي من صنع تفكيره .

ب - الايمان بان الاحداث التاريخية لم تخلق صدفة فكل من يعارض المادية التاريخية يعارض هذين الامرين !!

كتب بعض الماركسيين قائلاً :

«قدأب اعداء المادية التاريخية ، اعداء علم التاويخ ، على ان يفسروا

الاختلافات في ادراك الاحداث التاريخية على أنها دليل على عدم وجود حقيقة

ثابتة»<sup>١</sup>

فاعداء المادية التاريخية - على زعمه - هم اعداء علم التاريخ ، اعداء الحقيقة الموضوعية .

و الواقع ان الماركسية اهملت حلقة مهمة في البين بهذا الاستناد و ذلك لأن ما استنتجته لا يتم مطلقا الا اذا اثبتت ان الايمان بالامرین السابقين يستلزم الايمان بالمادية التاريخية حتى يكون انكار النتيجة مستلزما لانكار المقدمات او احدى المقدمات و هذا الاستلزام امرلا يمكنها اثباته مطلقا .

فالايمان بوجود المجتمع و تطوراته مستقلا عن شعورنا بتلك الاحداث امر نتفق عليه جميعا و ليس هو من مزايا المادية التاريخية فحسب بل يؤمن به كل من يفسر احداث التاريخ او تطوراته بالافكار او بالعامل الطبيعي او الجغرافي و غير ذلك .

فكل تلك التفسيرات تؤمن اول ما تؤمن بالحقيقة الاجتماعية الموضوعية .

ثم ان اى بحث في التاريخ سوف لن يكون له اى معنى ان لم يقم على اساس ان احداث التاريخ بصفتها جزءاً من احداث الكون تخضع للقوانين للسيطرة على العالم و منها قانون العلية .

فكل باحث علمي اذن يعتقد بتينك الحقيقتين ( الواقع الموضوعي للمجتمع ، و مبدأ العلية ) و انما يدور النزاع بين التفاسير المختلفة حول العلل الاساسية التى تعمل في المجتمع ، هل هي القوى المنتجة ؟ او الافكار ؟ او العنصر ؟ او الاوضاع الطبيعية ؟ او كل هذه الاسباب مجتمعة ؟

و الواقع ان الماركسية من اغنى المبادئ التي تتاجر بالشعارات البراقة والالفاظ التي لها وقعها في نفوس الناس مستغلة ذلك في انجاح دعواها دون ان يكون هناك واقع وراء تلك الشعارات و ذلك ما سيتبين في الفصول الآتية .

## الدرس الثاني

### المادية الفلسفية

### لا تحتم المادية التاريخية

قلنا فى الفصل السابق ان الماركسية ادعت أن كل من يؤمن بوجود العالم خارج الذهن الانساني ووجود قانون العلية وعموميته، لابد وأن يؤمن بـ (المادية التاريخية) وهى الاساس العلمى للماركسية، ورأينا كيف ان هذا الادعاء كان مزوراً لادليل عليه .  
وفى هذا الفصل نحاول التعرض الى مُدْعَى آخر للماركسية لنجد مبلغه من الصحة .

### الماركسية و المادية الفلسفية

تدعي الماركسية أن كل من يؤمن بـ (المادية الفلسفية) لابد وأن يؤمن بنظرية (المادية التاريخية) التى حاولت ان تفسر بها أحداث التاريخ .  
ولما كانت ترى ان التفسير المادى يصدق على الوجود بصورة عامة، و لما كان التاريخ جزءاً من الوجود العام فلا بد ان يصدق تفسيرها المادى الخاص للتاريخ، أي (المادية التاريخية).

فالماركسية - كما تدعي - هى وحدها التى استطاعت أن تكون مادية خالصة فى تفسيرها للتاريخ، بعد ان آمنت بالمادية الكونية العامة .  
ولهذا فهى تنتقد الفلاسفة الماديين فى القرن الثامن عشر بأنهم كانوا ماديين فى مفهومهم عن العالم ومثاليين<sup>١</sup> فى مفهومهم عن التاريخ . و

---

(١) يتصور الماركسيون ان الامر يدور بين ان ننظر للعالم على انه حقيقة مادية فقط ، او ان نكون خياليين مثاليين لانؤمن بوجود العالم خارج الذهن ... وهو أمر باطل ، اذ يمكن ان نؤمن بوجود العالم خارج الذهن ولا نؤمن بأنه مادة فقط ، راجع لتوضيح ذلك كتاب (فلسفتنا) ص ٣٠ .

هذا تناقض واضح .

وقد حصل ذلك لما آمن اصحاب المادية الميكانيكية<sup>١</sup> بالادوار الرئيسية التي تلعبها الافكار والمحتويات الروحية فى التاريخ، وهى عوامل مثالية ولم يستطيعوا أن يدركوا نتيجة لظروفهم الاجتماعية - العوامل المادية الاعمق التى تحرك هذه العوامل الثانوية الظاهرية وغيرها من ظواهر التاريخ وأحداثه. وبتعبير آخر لم يستطيعوا أن يدركوا أن العامل المحرك الوحيد للتاريخ هو القوى المادية الموجودة فى وسائل الانتاج، فغفلوا عن هذا الكشف المادي الجبار الذى يحقق وحدة الموقف والتلاؤم بين الموقف الفلسفي العام والموقف التاريخي الخاص .

يقول انجلز:

«و بالنسبة الياناجد فى ميدان التاريخ، ان المادية القديمة لا تصدق مع ذاتها» اى مع كونها تؤمن بالمادية الفلسفية «لانها تعتبر القوى المثالية المحركة» من مثل الافكار والمحتويات الروحية الانسانية «فى التاريخ عللا نهائية، وذلك بدلاً من البحث عما وراءها» كما فعلت الماركسية فيما تزعم، اى البحث عن القوى المحركة الفعلية الكامنة وراء هذه القوى المحركة (أى القوى المثالية) .

ويبدو التناقض لافى الاعتراف بهذه القوى المثالية فحسب «اذ يجب ان لايعترف بأى دور لها مطلقا» بل فى عدم مواصلة البحث وراء هذه القوى حتى يمكن ازاحة الستار عن العلل المحركة «و التى هي القوى المنتجة»<sup>٢</sup>.

(١) يختلف الموقف الميكانيكى عن الموقف الديالكتيكى بأن الاول يعتبر العلة خارجة عن المعلول، و مؤثرة فيه دون ان يكون للمعلول اى امكانية للتأثير فى علته. فى حين ان الثانى يجعل المعلول ينمو فى داخل علته و بعد تطوره و نموه يعود فيؤثر على علته و يتفاعل معها و يندمج بها. و سيأتى تفصيل ذلك.

(٢) التفسير الاشتراكي للتاريخ: ص ٥٧.

و يوجد هنا بصورة طبيعية سؤالان هما :

١- هل النظرة الى الكون نظرة مادية امر صحيح يساعد عليه العقل و الواقع ؟

٢- لو سلمنا جدلا بالمادية الفلسفية فهل يجبرنا ذلك على التسليم بالمادية التاريخية (الماركسية العلمية) أم لا ؟

اما السؤال الاول فلا مجال للبحث فيه هنا و انما نحيل القارئ العزيز على المصادر التي بحثت حول الموضوع و ذلك من مثل كتاب (روش رثاليسم) أي (المذهب الواقعي) و كتاب (فلسفتنا) ... و انما نقول اجمالاً بأن الامر ليس كذلك و ان النظرة المادية للكون تعجز تماماً عن اثبات ذاتها.، و الرد على الادلة الدامغة ضدها.

و أما الجواب على السؤال الثاني: فنقول فيه بالنفي أي اننا حتى لو سلمنا - فرضاً - بالمادية الفلسفية لسنا مجبرين على الايمان بالمادية التاريخية و ان مدعى الماركسية ناتج من الخلط في المفاهيم . و توضيح الامر هو: اننا يجب ان نميز بين امرين هما :

المفهوم الفلسفي للمادية، و المفهوم التاريخي لها عند الماركسية .

فان الالتباس الذي حصل بينهما أدى الى تصور الارتباط بينهما،

واتهام الفلسفات المادية غير الماركسية بانها ابتليت بالمثالية .

فالمفهوم التاريخي للمادية عند الماركسية و الذي شرحناه في الفصل السابق كان يتلخص في أن كل ما يجري في الحياة الاجتماعية من أحداث و كل ما هنالك من ظواهر انما هو بفعل تأثير تطور القوى المنتجة فهي العامل المادي المؤثر بصورة رئيسة في كل الاحداث التاريخية .

أما المفهوم الفلسفي للمادية فيعنى ان الواقع الخارجي للعالم واقع مادي لاغير، أي ان كل ما هو موجود في العالم يعبر عن ظاهرة من الظواهر المادية و أن لا شيء هناك وراء المادة، و حتى ما يطلق عليه اسم

الروحيات من أفكار ومشاعر وتجريدات ، فانه نتاج مادي و حصيلة للمادة في درجات خاصة من تطور المادة ونموها .

فالفكر الانساني انما هو نتيجة لعمل الدماغ و حصيلة للتفاعلات المادية الجارية فيه على حد قول الماديين ، وان بدا لنا انه بعيد جداً عن مستوى المادة وغارق في عوالم الخيال و التجريد .

و خلاصة الامر : ان المادية الفلسفية لا تعتقد بوجود شيء في الكون غير المادة ، و تعتقد أن المادة ليست بحاجة الى معنى لامادي .

اذا توضح هذان المفهومان توضح أن كلا من (الانسان ، والقوى المنتجة) ظاهرتان من ظواهر المادة - في نظر الماديين - ولما كانا كذلك فلا مانع في نظر المادية الفلسفية من أن يكون الفكر الانساني نتاجاً للشروط المادية و كيفية تطور القوى المنتجة ، أو العكس أي ان يكون تطور القوى المنتجة متحققاً بفعل تطور الفكر الانساني ، لانهما معاً حلقتان ماديتان و بأيهما بدأ التطور التاريخي كان ذلك يتلاءم مع نظرة (المادية الفلسفية) للكون .

و عليه فلسنا ملزمين بالاعتقاد بأن الاداة المنتجة هي محور كل التطورات التاريخية - كما تزعم الماركسية - بل يمكننا من وجهة نظر المادية الفلسفية الاعتقاد بأن الفكر الانساني هو المحور الرئيس ، حتى ولو كنا ماديين .

## النتيجة

اننا حتى لو سلمنا بالمادية الفلسفية فان ذلك لا يكفي للتسليم بالمادية التاريخية، وان المدارس المادية الاخرى غير الماركسية لم تتناقض مع نفسها حين لم تتبع الاسلوب الماركسي في التحليل، وان ذلك الادعاء حصل من الخلط بين المفاهيم عند الماركسيين الذين يدعون انهم وضعوا أيديهم على السر الحقيقي في الكون وانهم علميون في بحوثهم و استنتاجاتهم في حين ان اكثر ما ينتهون اليه لا يتجاوز الادعاء الذي ينقصه البرهان العلمي الرصين، ويكذبه الواقع والتحليل.

وقد رأينا لحد الآن نموذجين لمذيعات الماركسية و سنحاول في الحلقات الآتية مناقشة الماركسية على ضوء ما أعلنته هي كحقيقة لا تقبل الجدل، و نعننى به قوانين الديالكتيك، و سنرى انها وقعت في تناقض غريب عندما انتهجت في تحليلها التاريخي اسلوباً ديالكتيكياً الى حد ما و انتهت الى نتائج غير ديالكتيكية.

## الدرس الثالث

قوانين الديالكتيك

تحكم على المادية التاريخية

فيما سبق عرفنا كيف ان الماركسيين ادعوا أن من يؤمن بوجود العالم خارج الذهن ، و يؤمن بمبدأ العلية لابد و أن يؤمن بالمادية التاريخية و هي الوجه العلمي للماركسية ، و كذلك ادعوا ان المادية الفلسفية تؤدي بالضرورة الى المادية التاريخية ، و قد فندنا و ابطالنا هذين الادعائين .

و في هذا الفصل نحاول ان ندين الماركسية بما التزمت به هي قبل كل شيء ، فانها نادت بأن قوانين الديالكتيك هي اعم القوانين الشاملة السارية في كل ارجاء الكون ، و ان كل تطور في أي ناحية من نواحي الكون و الحياة قائم على اساس هذه القوانين ، و لا يشذ عن ذلك شيء . و اذا كانت هذه القوانين بهذا الشكل من الشمول فلا بد من أن تقوم البحوث و التحليلات على اساس منها ، كما ان نتائج هذه البحوث و التحليلات لابد و ان تتفق مع تلك القوانين ، مع ان الامر عند الماركسية لم يكن كذلك .

### قوانين الديالكتيك او الجدل :

كان الجدل عند المناطقة يعني اسلوباً من اساليب المناظرة حيث يثبت احد شيئاً و ينفيه الآخر و الكل منهما يستدل لقوله . و لكن (الجدل الجديد) لا يعني ذلك فقط و انما يعني أن التناقض موجود في صميم كل

الاشياء و الحقائق ، فكل قضية واقعية تنطوي على نقيضها .  
ومع أن اصول الديالكتيك كانت موجودة عند بعض المفكرين قبل  
« هيغل » الا ان هيغل هذا هو الذى صنع منها منطقاً يفسر به المجتمع و  
التاريخ و الدولة و باقى مظاهر الحياة .

وجاء ماركس فوضع فلسفته المادية على أساس ديالكتيكي .  
فقوانين الديالكتيك : هي القوانين التي تثبت التناقض - بعكس  
المنطق الارسطي - في كل الاشياء و تفسر كل تطور في الكون على ذلك  
الاساس .

فتفترض قضية أولى و تجعل اصلا ، ثم ينقلب هذا الاصل الى نقيضه  
بحكم الصراع الداخلي بين المتناقضات ثم يتحد النقيضان ، و هذا  
الاتحاد سيكون قضية اولى و سيتطور وفقاً لذلك و هكذا تتطور الاشياء الى  
الابد<sup>١</sup> .

### تطبيق القوانين على الصعيد الاجتماعي :

لما كانت الماركسية تعتقد بعمومية قوانين الديالكتيك في الكون كله و  
لذا فهي تطبقها بالطبع على المجتمع ، بل ان تطبيقها على المجتمع هو  
الهدف السياسى الاصيل الذى استهدفته فى فلسفتها .

فهي تعتبر هذا الصراع القائم بين الطبقات الاجتماعية معبراً عن قانون  
التناقضات الديالكتيكية ، و ترى أن هذه التناقضات الطبقيه تتجمع شيئاً  
فشيئاً حتى يحصل بالانفجار او تتحول تلك التغيرات الكمية فى المجتمع  
الى تغير كیفى للنظام الاجتماعى .

و هكذا يتطور المجتمع - ككل موجود آخر - لافعل عامل خارجى بل

بفعل التناقضات الداخلية فيه .

ولما كانت البحوث التاريخية تبدأ باستعمال طريقة تحليلية وتنتهي معها الى نتائج معينة فقد كان من اللازم على الماركسية ان تحلل الاحداث التاريخية تحليلاً دياكتيكياً اولاً ، ثم تنتهي الى نتائج متفقة مع قوانين الديالكتيك ثانياً .

فهل استطاعت الماركسية أن تقوم بذلك؟

الحقيقة انها و ان نجحت نوعاً ما فى الامر الاول لكنها فشلت فشلاً خطيراً فى الامر الثانى ، فان قوانين الديالكتيك تتنافى مع النتائج التى توصلت اليها تنافياً مطلقاً ، وهذا ما سنثبته فى مايلى :

**طريقة الماركسية فى التحليلات الاجتماعية:**

ترددت الماركسية فى بحوثها العامة بين أمرين:

الأمر الاول : هو تناقضات الديالكتيك التى تقتضى أن يكون التناقض الداخلى هو المؤثر الوحيد فى التطور .

و الامر الثانى : هو قانون العلية ، فقد اعترفت الماركسية - احياناً -

بتأثير بعض العوامل الخارجية .

وقد رأينا ذلك فى تحليلها التاريخى :

فهى من جهة تؤكد بأن كل ظاهرة اجتماعية تتطور بفعل تناقضاتها الداخلية ، ومن جهة اخرى تؤكد أن تطور كل الظواهر الاجتماعية تابع لعامل خارجى وهو تطور وسائل الانتاج .

بل اننا نجد أن تطور المجتمع لا يتبع التناقض الطبقي الذى قد يعتبر الى حد ما تناقضاً داخلياً و انما يتبع التناقض بين وضع القوى المنتجة الجديد و بين الوضع الاقتصادي السابق - كما مر بنا - وهما شيان مستقلان عن بعضهما يقوم التناقض بينهما اولاً و هذا التناقض هو الذى

يطور كل الظواهر الاجتماعية بالتالي .

و كأن الماركسية عرفت هذا التردد وحلته على اساس انها لا تقبل بالتصور السابق للعلية، أي ان تكون العلة خارجية بالنسبة الى معلولها و المعلوم متأثراً فقط بالنسبة الى علته، و ذلك لان المعلوم على هذا لا يمكن أن يكون أغنى من علته فلا يتلاءم ذلك و عملية التكامل الذاتي في الكون، و بد لأمن ذلك فقد صورت العلية بشكل جديد و قالت بأن المعلوم عند ما يولد من نقيضه و هو العلة، يتطور و ينمو بفعل تناقضاته الداخلية ثم يعود الى العلة فيتفاعل معها و يكون بالتالي مركباً جديداً هو أغنى من العلة و المعلوم منفردين .

و اطلقت على العلة اسم (الاطروحة) الاثبات، و المعلوم اسم (الطباق) النفي، و المجموع اسم (التركيب) نفي النفي . و على هذا الاساس فسرت الماركسية المجتمع على اساس أن له قاعدة و هي تطور وسائل الانتاج، و تقوم على القاعدة الظواهر الاجتماعية كلها و تنشأ منها، و هذه الظواهر تنمو في نفسها و تتفاعل مع القاعدة و ينتج من التفاعل هذا التطور الذي نشاهده .

و هكذا استعملت هذه الطريقة في كل بحث تقريباً الا أنها فشلت في بعض الاحيان ففسرت بعض الاحداث تفسيراً ميكانيكياً، اعترفت بتأثير العامل الخارجي فقط فقد كتب انجلز يقول :

(كان في امكان المجتمعات البدائية القديمة التي ذكرناها آنفاً أن تظل باقية في الوجود لعدة آلاف من السنين، كما هي الحال في الهند و بين السلافيين الى يومنا هذا قبل ان يؤدي تعاملها مع العالم الخارجي، الى ان تنشأ في اوساطها اللامساواة في الملكية، التي ينجم عنها (ينبع منها)

شروع هذه المجتمعات في التفكك<sup>١</sup>.

فالتعامل مع العالم الخارجي هو الذي طورها وليست التناقضات الداخلية.

### مناقشة الطريقة الديالكتيكية في دراسة التاريخ:

قلنا ان الماركسية ادعت انطباق قوانين الديالكتيك والعلية بشكلها الديالكتيكي في كل نواحي الكون ... ولكن الحقيقة هي :  
ان ما قالته لا يتعدى ان يكون نوعاً من انواع السفسطة والادعاء الذي لا يستند الى العلم ، أو التحليل الفلسفي .

ونحن هنا لانريد مناقشة انطباقها العام في الكون<sup>٢</sup> و انما نريد مناقشة انطباقها على المجال الاجتماعي .

وعند ما نسأل ماركس عن تطبيق اجتماعي لتلك القوانين فهو يقول بأننا نجدان المجتمع تطور من مجتمع رأسمالي الى مجتمع اشتراكي وكان التطور يطوى هذه المراحل :

١- يمتلك الحرفيون الصغار وأصحاب الصنعة بعض وسائل الانتاج و هو العلة .

٢- ينتزع الرأسماليون تلك الوسائل منهم و هو المعلول .

٣- و يعود هذا الانتزاع بعد أن ينموفي نفسه و يؤلف مع العلة تركيباً اكمل و هو الوضع الاشتراكي . وهكذا فالنقطة الاولى هي الاطروحة و الثانية هي الطباق و الثالثة هي التركيب<sup>٣</sup>.

(١) ضد دوهرنك ج ٢ ص ٨ .

(٢) راجع فلسفتنا للشهيد محمد باقر الصدر.

(٣) رأس المال : ج ٣ ق ٢ ص ١٣٨ .

و الآن .. لاحظوا هذا الادعاء جيداً .. ألا ترونه سفسطة وجدلاً لاغير؟  
و الآفمتى كانت ملكية الحرفي الخاصة لوسائل انتاجه هي العلة لتملك  
الرأسمالي لها؟ كلاً فإن الانتاج الرأسمالي انما وجد لتحول طبقة من  
التجار- لظروف معينة- الى منتجين رأسماليين، و كانت ملكية الحرفيين  
تشكل مانعاً أمام توسعة اعمالهم وبالتالي فقد عملوا على سحق تلك  
الملكيات الصغيرة فعلة الانتاج الرأسمالي كامنة في ظروف الطبقة  
التجارية، و تراكم رأس المال عندها من التجارة و الاستثمار و اكتشاف  
المناجم، و هذه كلها شروط خارجية لا ربط لها بملكية الحرفيين لوسائل  
انتاجهم . و هكذا فليس هناك مثال واحد- لا في التاريخ خاصة ولا في  
الكون عامة- تنطبق عليه قوانين الديالكتيك المزعومة.

### الماركسية تتناقض مع نفسها فى النتائج:

فالماركسية - كما توضح لنا سابقاً- تؤكد- اولاً- ان الصراع بين  
الطبقات هو العامل المحرك لكل التطورات الاخرى، و ذلك لانه يعكس  
(أي انه نتيجة) الصراع بين وسائل الانتاج و علاقات الملكية، ثم انها  
تؤكد ثانياً- بأن الطبقات ستمحى من المجتمع تماماً بعد أن تدخل  
الانسانية في الاشتراكية و الشيوعية.

و النتيجة المنطقية من ذلك هي أن تنطفى شعلة التطور في أي جانب  
من جوانب المجتمع !!

و على هذا فان قوانين الديالكتيك بين امرين لا ثالث لهما: فاما ان  
تحكم بفشل التفسير الماركسي للتناقضات الاجتماعية على أساس الصراع  
الطبقي .

و اما ان تنسحب هي نفسها من الميدان فتعترف بعدم عموميتها

وشمولها .

و كلا الامرين يشكل ضربة قاضية للماركسية .

ولناخذ المثال السابق الذى ذكره لنا ماركس وادعى فيه بأن الاطروحة هي ملكية الحرفي الخاصة و الطباق هي الرأسمالية و التركيب هي الاشتراكية فنقول :

هل سيقف التطور عند هذا الحد رغم قوانين الديالكتيك العامة ام لا ؟  
فاذا قلنا بأن التطور لا بد و ان يحدث فستكون الاشتراكية هي العلة فما هو  
المعلول ؟ و اذا افترضنا أنه الشيوعية فما هو التركيب ؟! انه لا بد أن يكون  
نظاماً غير النظام الشيوعي طبعاً !!

فهل تقبل الماركسية بهذه النتيجة ؟

خصوصاً بعد ان أكدت مراراً على ان المجتمع الشيوعى هو المرحلة

العليا من التطور البشري ؟!

انها هنا بين امرين بأيهما سلمت فقد اعترفت بالفشل الخطير .

## الدرس الرابع

المادية التاريخية

تحكم على نفسها

فى مجال معرفة مدى صحة اقوال الماركسية قلنا فى الفصل الاول أن ما يدعيه الماركسيون من أن كل مؤمن بوجود العالم خارج الذهن و بمبدأ العلية لابد و ان يؤمن بالماركسية ، ان هذا المدعى تزييف و تزوير . كما رأينا فى الفصل الثانى أن ما يدعونه من ان الالتزام بالمادية العامة يقتضى الالتزام بالمادية التاريخية التى قالوا بها ، امر باطل لا دليل عليه . و فى الفصل الثالث حكمنا على الماركسية بمقتضى قوانين الديالكتيك التى تبنتها هي ، ودعت الى الاعتراف بها فى كل مجالات الكون . أما بحثنا فى هذا الفصل فيطوف حول ما تحكم به المادية التاريخية (الماركسية) على نفسها . و سنجد أن هذا الامر الغريب - اي ان تحكم النظرية على نفسها - يمكن ان يحصل فى هذا المجال .

### الماركسية ترفض الحقائق المطلقة:

ادعت الماركسية أنها نظرية عامة تفسر كل الاحداث و الظواهر الاجتماعية ، فليس هناك حدث او ظاهرة اجتماعية تشذ عن قوانينها . و لما كانت الماركسية قد اعتبرت نوعية وسائل الانتاج و تطورها السبب الاول الوحيد المحرك للتاريخ و للمجتمع الانسانى ، فيجب ان

تكون كل الظواهر الاجتماعية متطورة و تابعة لتطور وسائل الانتاج و الوضع الاقتصادي .

و لما كانت الافكار و المعارف الانسانية ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية فيجب أن تتبع في تطورها تطور الوضع الاقتصادي .  
 أما ما يقوله بعض الماديين من أن التفكير ينتج من نشاط الدماغ و اعصابه فهو امر سطحي اذ يجب ان نبحت خلف ذلك عن العوامل الاصلية و ليست هي في رأي الماركسية الا القوى المنتجة و تطورها .  
 فكل أفكار الانسان - اذن - انما هي نتيجة لتأثيرات الاوضاع الاقتصادية و ما هنالك في المجتمع من علاقات و روابط .

### والنتيجة :

النتيجة من هذه المدعيات هي أن الماركسية شيدت نظريتها في المعرفة و مصدر الافكار الانسانية و مقدار كشفها عن الواقع الخارجي ، شيدتها على اساس القول بأن الافكار مجرد انعكاسات و ردود فعل للحوادث الخارجية و قالت بما يسمى بـ « النسبية التطورية » .

### النسبية التطورية ماهي ؟ :

انها تعني أن كل الافكار و التصورات الانسانية انما هي انعكاسات للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و هي ليست معبرة عن الواقع على ما هو عليه بل هي صحيحة اذا قيست بالنسبة لتلك الظروف فقط .  
 و الخلاصة هي انه لا توجد حقيقة فكرية مطلقة و انما تتكشف الحقائق بالمقدار الذي يتناسب و يعكس نوعية العلاقات الاجتماعية التي هي بدورها تتبع تطور الوضع الاقتصادي .  
 هذا ملخص للنظرية الفلسفية الماركسية في مجال المعرفة الانسانية .

### التناقض الغريب:

إذا توضح ماسبق رأينا الماركسية تقع في تناقض غريب جداً، فبينما هي تعلن - من جهة - أنه ليست هناك حقيقة مطلقة وأن الأفكار ليست إلا مجرد انعكاس للتطور الخارجي للعلاقات الاجتماعية، نجدها من جهة أخرى تعلن أن فكرة (المادية التاريخية) نفسها هي حقيقة مطلقة عامة تحكم قوانينها في الكون بلا تغيير أو تبديل.

ومركز التناقض هو أن المادية التاريخية ليست النظرية فكرية فلا بُدَّ وأن تكون - في رأي الماركسية - قد عكستها العلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية في الذهن الإنساني ولا بد أن تكون متغيرة وفقاً لتغير تلك الظروف الخارجية، وهذا التغير والنسبية لا يجتمعان مع كون المادية التاريخية حقيقة مطلقة لا تقبل التغير.

فاذا أردنا أن نكون منطقيين وجب أن نقول بأن المادية التاريخية (و هي أساس المذهب الماركسي كما مر بنا سابقاً) تحكم على نفسها بأنها نظرية نسبية غير مطلقة يجب أن تتغير إذا تغيرت الظروف الخارجية، وهذا يعني بالضرورة انهدام المادية التاريخية، والقضاء على قوانينها الأبدية. وهكذا نشاهد كيف تحكم الماركسية على نفسها بالفناء، إذ أن العالمية، والاممية، والتاريخية العامة والصرامة، والأبدية والضرورة، والحتمية إلى ما هنالك من مصطلحات ضخمة نجد الكتب الماركسية مملوءة ومحشوة بها كل هذه لا تجتمع مع (النسبة التطورية) وعدم وجود الحقيقة المطلقة أبداً.

### مثال من التاريخ:

وقبل أن نستشهد بمثال تاريخي نود أن نؤكد اجمالاً على أننا نعترف بأن الأفكار هي انعكاسات للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لاغير، بل نؤمن بوجود الأفكار الانسانية الإبداعية الاصلية أيضاً.

فننكر أن تكون كل الأفكار ردود فعل اجتماعية وان كنا لاننكر وجود تأثيرات هامة للعلاقات الاجتماعية على كثير من الأفكار.

والمثال الذي نريد الاستشهاد به هو مفهوم ماركس الثورى عن

التاريخ والقاتل:

بأن الثورة هي الحتمية التاريخية التي يتم بها تغيير المجتمع من كيفية الى كيفية أخرى، مثلاً من مجتمع رأسمالي الى مجتمع اشتراكي.

هذه الفكرة جاءت في ذهن ماركس بعد أن عاش في ظل النظام الرأسمالي الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر في اوربا والذي كانت له ظروفه السياسية والاقتصادية الخاصة به، فرأى ماركس الشقاء المتزايد يوماً فيوماً في طبقة العمال، ورأى الغنى المتزايد والظلم والاجحاف الكبيرين عند طبقة اصحاب العمل والرأسماليين، ورأى ان هذا التزايد في البؤس هنا، والنعيم هناك سيؤديان حتماً للاصطدام العام و الثورة العارمة و انقلاب النظام ولذا آمن بأن الثورة من قوانين التاريخ العامة.

ومات ماركس وتغيرت الظروف الاجتماعية في اوربا الغربية ولم يتسع البؤس بل اخذ يقل تدريجياً خلافاً لما قدره ماركس، واثبتت الاحداث السياسية انه يمكن أن تتحقق المكاسب وينتفي البؤس بأسلوب سلمى، وبدون اراقة الدماء.

وهنا انقسمت المدرسة الماركسية الاشتراكية الى فئتين:

الفئة الاولى: هي فئة الاصلاحيين الديمقراطيين والتي ترى أن الثورة

اصبحت غير ضرورية بعد كل ذلك التقدم السياسى والاقتصادى الذى حصل آنذاك وهذا الاتجاه كان هو الاتجاه العام للاشتراكية فى عدد من الاقطار الاوربية الغربية.

و الفئة الثانية هي فئة الانقلابيين الثوريين والذين كان اتجاههم هو المسيطر على الحركة الاشتراكية فى اوربا الشرقية التى كانت ظروفها لا تشبه ظروف غرب اوربا.

وبدأ الصراع بين الاتجاهين الماركسيين فى تفسير الماركسية ولما كان الاتجاه الثانى قد نجح بفعل بعض الظروف الخارجية وتسلم مركز القيادة فى اوربا الشرقية، فقد اعتبر ذلك دليلاً على صحته كمجسد للماركسية بقوانينها الابدية.

ولكنهم - أي اصحاب الاتجاه الثانى - غفلوا - كما غفل ماركس من قبل - عن انهم أمام فكرة وجدت فى ذهن ماركس لظروف واجواء فكرية خاصة فاستعمل اسلوبه البارع فى صياغتها كقانون عام لا يقبل التخلف. وذلك بدليل أن الفكرة اتخذت بعد ذلك فى الشرق طابعاً ثورياً وفى الغرب طابعاً ديمقراطياً اصلاً و ذلك تبعاً لاختلاف الظروف.

فالثورية الماركسية كانت تعبر عن الظروف التى عاشها ماركس، و قد فقدت قيمتها حين تطورت الظروف فى اوربا الغربية وان احتفظت بها فى شرق اوربا نظراً لعدم التطور فيها.

النتيجة النهائية من هذا البحث:

نستنتج مما سبق:

أولاً: اننا نرى ان بعض الافكار - لا كلها - تتأثر بالاحداث الخارجية التى تسود فى المجتمع فتظهر وكأنها حقائق مطلقة أي يمكن ان تنطبق

على كل الظروف ، مع انها في الواقع لو صحت فانما تصح في تلك الظروف لاغير. ومن تلك الافكار و النظريات بعض مفاهيم ماركس عن التاريخ.

ثانياً: اننا قبلنا بالمادية التاريخية فيجب أن نحكم بأن كل مفاهيم ماركس التاريخية انما هي حقائق نسبية متطورة تبعاً لتطور العلاقات الاجتماعية وليست حقائق مطلقة .

وقد قلنا من قبل ان هذا بنفسه يعني القضاء على الماركسية ، لان روحها متمثلة في تلك الحتمية العامة التي ادعتها لقوانينها الموهومة .



## الدرس الخامس

### الدليل الفلسفي

عرفنا مما سبق مايلي :

الف - ان الايمان بمبدأ العلية، ووجود الاشياء خارج الذهن لا يلجئنا الى الايمان بالمادية التاريخية كما زعم الماركسيون .

ب - اننا لو فرضنا التسليم للمادية الفلسفية، أي التسليم بعدم وجود شيء غير المادة - و هو في نفسه باطل - فانه لا يجب علينا الايمان بالمادية التاريخية - كما زعموا أيضاً .

ج - ان الماركسية أعلنت ان قوانين الديالكتيك هي القوانين الابدية، و لكنها عطلت تلك القوانين الحتمية في نتائج بحوثها التاريخية .

د - ان المادية التاريخية تحكم على نفسها بأنها فكرة محدودة تابعة لظرف خاص و ليست حقيقة مطلقة .

كل هذه البحوث كانت في مجال دراسة العلاقة بين (المادية التاريخية) و بين الاسس الفكرية للماركسية .

كما أن هذه البحوث تشكل المرحلة الاولى من دراستنا للمادية التاريخية، و هي الجانب العلمي في الماركسية .

أما في المرحلة الثانية فاننا نحاول أن ندرس المدعى الماركسي القائل: « بأن نظرية المادية التاريخية نظرية عامة شاملة لكل جوانب الحياة الانسانية، و انها تفسر كل ما حدث للانسان في المجال الاجتماعي خلال تاريخه الطويل » .

فنحن اذن فى هذه المرحلة سندرس عمومية المادية التاريخية و شمولها و هل ان ذلك امر واقعي أم هو مجرد افتراض لا دليل عليه ؟  
وقبل كل شيء يجب ان نتساءل :

ما هو الدليل على المادية التاريخية وعمومها ؟

و عندما نتوجه بهذا التساؤل الى الماركسيين لا نستطيع أن نجد منهم اجابات محددة، واضحة، و انما نجد أمامنا كتباً كثيرة تفقد اغلبها صفة الاجابة المحددة و انما تحاول ان تعطي جوابها بشكل غامض و غير كامل و تقدمه فى عبارات ضخمة الوقع ولكنها جوفاء من حيث المعنى .  
ولكننا بعد دراسة الكثير من تلك الكتب نستطيع أن نلخص الادلة التى تستند اليها فى مايلي :

الف - الدليل الفلسفي .

ب - الدليل النفسي .

ج - الدليل العلمي .

و سنحاول فى هذا الفصل ملاحظة الدليل الفلسفى و تحليله و معرفة مدى قدرته على النهوض بمهمة اثبات التفسير الماركسي للتاريخ .

### ماذا نعني بالدليل الفلسفي :

اننا نقصد به الدليل الذى يعتمد على التحليل العقلي الفلسفي المجرد للمشكلة دون أن يلاحظ نتائج التجارب و الملاحظات التاريخية المختلفة بشكل مباشر .

ما هو الدليل الفلسفي على المادية التاريخية ؟

يمكن أن نلخص مراحل الدليل كما توحى به المؤلفات الماركسية و خصوصاً كتاب (فلسفة التاريخ) للكاتب الماركسي الكبير بليخانوف فى

مايلي :

الف - لاريب في ان مبدأ العلية مبدأ عام شامل لكل النواحي في العالم ، فكل حادثة او جديد يدفعنا للتساؤل عن علته .

ب - و لاريب في أننا نجد في التاريخ التطورات المتعاقبة ، و التغييرات التي تطرأ على المجتمعات في مختلف الجوانب ، فالمجتمع الاوربي الحديث - مثلاً - يختلف اختلافاً كبيراً عنه في ما قبل عشرة قرون . لا بد أن يكون للتطور سببه بمقتضى مبدأ العلية .

ولا بد أن ندرس اسباب هذه التطورات الاجتماعية تماماً كما ندرس اسباب الظواهر الطبيعية الفيزيائية كحصول الرعد و تساقط المطر وغير ذلك .

فما هو سبب التطورات الاجتماعية اذن ؟

ج - قد يقال :

ان السبب في التطور هو نوعية الافكار والآراء السائدة في المجتمع ، فكلما تغيرت افكار المجتمع و تطورت تطور المجتمع تبعاً لذلك .

و لكن أليس لتطور الافكار سبب ؟ ان هذا التطور ايضاً يخضع لمبدأ العلية العام ، فليست الافكار توجد بالصدفة كما انها لا توجد بصورة فطرية ، و انما تكتسب و تنمو بالاكْتساب و التجارب فليست هي السبب النهائي لكل التطورات التاريخية ولا بد أن يكون وراءها سبب .

فلماذا ظهر القول بالحرية السياسية في العصر الحديث دون غيره ؟

ولماذا شاعت الآراء التي ترفض الملكية الخاصة فيه دون العصور

السابقة ؟

و لماذا نشأت فكرة التنظيم النقابي - و تجمع العمال في مؤسسات

خاصة بهم تدافع عن حقوقهم - اخيراً ولم تنشأ قبل عشرة قرون ؟

د - قد يقال : بأن سبب تطور الافكار هو نوعية الوضع الاجتماعي عموماً

او بعض الاوضاع الاجتماعية كالوضع الاقتصادي .  
ولكننا هنا نكون قد درنا في حلقة مفرغة و اعترفنا بما يطلق عليه  
اصطلاحاً اسم (الدور) وهو امر باطل وذلك لانفسرنا تطور الاوضاع  
الاجتماعية بتطور الافكار ثم فسرنا تطور الافكار بتطور الاوضاع  
الاجتماعية .

### قال بليخانوف :

وجد هيجل نفسه، في ذات الحلقة المفرغة (الدور الباطل) التي  
وقع فيها علماء الاجتماع، والمؤرخون الفرنسيون .  
فهم يفسرون الوضع الاجتماعي بحالة الافكار، وحالة الافكار  
بالوضع الاجتماعي... وما دامت هذه المسألة بلا حل، فان العلم لا ينفك  
عن الدوران في حلقة مفرغة، باعلانه: ان (ب) سبب (أ) مع تعيينه (أ)  
كسبب ل(ب)¹ .

هـ - والحقيقة هي أن افكار الانسان ظاهرة من الظواهر  
الاجتماعية... فنحن اذن - نحتاج الى سبب أعلى فوق الاوضاع و الظواهر  
الاجتماعية، وهو الذي يعمل على تطور الجميع، انه سر التاريخ وانه ليس  
الآ وسائل الانتاج او الطبيعة يتعامل معها الانسان منذ أقدم العصور .  
فاذا أردنا التخلص من الوقوع في الحلقة المفرغة (الدور) وجب  
علينا الايمان بأن سبب التطور الاجتماعي كله هو نوعية وسائل الانتاج .  
كان هذا عرضاً للدليل الفلسفي بأفضل صوره الممكنة، فهل يتم  
هذا الدليل ؟

## الجواب:

اننا هنا نركز على وسائل الانتاج هذه ونسأل هذا السؤال :

ان وسائل الانتاج ليست جامدة بل هي متطورة بلاريب ، فما هو السبب الاعمق الذى يطور القوى المنتجة تبعاً لمبدأ العلية ؟  
ان الماركسيين يحاولون الاجابة على ذلك بأن وسائل الانتاج هي التى تطور نفسها .

ولكن يعود السؤال : كيف يطور الشيء نفسه ؟

ان الماركسية تجيب بأن القوى المنتجة عند ما يتعامل معها الانسان توجدو تنمي في ذهنه دائماً المعارف العلمية و الافكار التأملية ، إذ ان الافكار التأملية <sup>١</sup> حاصلة من التجربة الطبيعية ، اي من تعامل الانسان مع قوى الطبيعة المنتجة .

فاذا نمت هذه الافكار بتأثير من القوى المنتجة ، استعان الانسان بأفكاره على تطوير القوى المنتجة و تحسينها .

وهذا الاسلوب فى تفسير تطور قوى الانتاج بتطور الافكار التأملية و

(١) تنقسم افكار الانسان الى قسمين :

١- الافكار التأملية: ويقصد بها المعلومات التى يحصل عليها الانسان عن الكون و ما فيه من موجودات و قوانين كمعرفته بكروية الارض و قانون الجاذبية و كيفية ايجاد المطر الصناعى و كيفية تحويل الحرارة الى حركة و عمومية مبدأ العلية و غير ذلك .

٢- الافكار العملية: وهى الآراء التى يكونها الانسان حول السلوك الافضل الذى يجب ان يتبعه الفرد و المجتمع فى المجالات السياسية و الاقتصادية و الشخصية ، و ذلك من مثل :

رأى المجتمع الرأسمالى فى العلاقة التى يجب ان تقوم بين العامل و صاحب العمل .

و رأى المجتمع الاشتراكى فى رفض الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

و رأى النظام الاسلامى فى رفض الربا او فى اسلوب الحكم و غير ذلك . و عليه :

فالافكار التأملية: هى ادراكات لما هو واقع فى الخارج .

والافكار العملية: هى ادراكات لما ينبغى و مالا ينبغى ان يقع .

العكس بالعكس قد أكد عليه (انجلز) باعتبار أن الديالكتيك يصور العلة و  
المعلول بشكل فعل ورد فعل للقوى .

فاذا توضح هذا، يتساءل :

إذا كان من الممكن فلسفياً أن نفسر تطور كل من القوى المنتجة و  
الافكار التأملية بالآخر، فلماذا لا يمكن - فلسفياً - ان نقول :

بأن الوضع الاجتماعي يتطور طبقاً لنمو الافكار العملية التي تتطور-  
بدورها - وفقاً لتطور الوضع الاجتماعي ؟

### توضيح ذلك:

ان الافكار التأملية تنمو عند الانسان و تتكاثر كلما زادت تجاربه  
الطبيعية مع القوى المنتجة في حين تنمو الافكار العملية عنده بازدياد  
التجارب الاجتماعية .

فاذا كان من الممكن ان تعود الافكار التأملية العلمية و تطور القوى  
المنتجة، فلما ذالايكون من الممكن أن تعود الافكار العملية فتطور الوضع  
الاجتماعي الذي هو عبارة عن التجربة الاجتماعية التي يقوم بها الانسان  
في مجال علاقاته بالافراد الآخرين ؟

وهكذا يعلم :

انه يمكننا - حسب مسلك الماركسية - أن نستغني عن دور وسائل  
الانتاج في تفسير التطورات التاريخية . و بذلك يبطل اساس نظرية المادية  
التاريخية للحياة الاجتماعية، ويفقد المذهب الماركسي القاعدة التي  
• يبتني عليها ... و المبررات التي استند اليها في اصدار أحكامه العامة .

اما لوقيل في قبال المناقشة :

ان الضرورة الفلسفية و ان لم تمنع هذا الشكل من التفاعل بين الافكار  
العملية و الوضع الاجتماعي، الا أن الشواهد و الملاحظات التاريخية لا

ترتضي مثل هذا التفسير.

فان هذا القول يعني التراجع عن الاستدلال الفلسفي على المادية التاريخية، والالتجاء الى الملاحظات التاريخية. وسوف نقوم - انشاء الله - بمناقشة ذلك عندما نتعرض للدليل العلمي الذي تقيمه الماركسية على نظريتها المادية، ونثبت بطلانه تماماً.



## فيما سبق

قلنا ان الايمان بالواقعية و الايمان بمبدأ العلية لا يستلزمان الايمان بالمادية التاريخية، ثم ناقشنا هذه المادية على ضوء المادية الفلسفية تارة، وعلى ضوء قوانين الديالكتيك التي حكمت عليها بالتناقض، ثم على ضوء المادية التاريخية نفسها و أثبتنا بطلان مدعياتها .  
و اخيراً كنا بصدد مناقشة الادلة التي أقامها الماركسيون على مدعاهم .

وفى الفصل السابق زيفنا دليلهم الفلسفي وها نحن نبحت حول دليلهم الذي اعتمد على بعض بحوث علم النفس و علم وظائف الاعضاء فيمايلي :

## الدليل السيكولوجي :

ويركز هذا الدليل - قبل كل شيء - على اثبات النقطة التالية وهى :  
ان الافكار الانسانية ليست لإنتائج لظاهرة اجتماعية معينة . فاذا تم ذلك  
يقال :

اذن لا يمكن أن تكون الافكار هى المفسرة لتكوّن الظواهر الاجتماعية  
فلا يبقى لنا الا أن نفسر تلك الظواهر الاجتماعية بعامل آخر هو وسائل  
الإنتاج .

و بعبارة اخرى : فانه يركز على أن المجتمع سابق تاريخياً على الفكر، فلا يمكن أن يكون ناشئاً من الفكر بل هو ناشئ على أساس من تطور وسائل الانتاج لانه العامل الذي يتبقى في البين .  
ولاجل البرهنة على ذلك فقد اكدت الماركسية على أن الافكار ناتجة من ظاهرة اجتماعية مقدمة هي اللغة .

قال ستالين : يقال ان الافكار تأتي في روح الانسان ، قبل أن تعبر عن نفسها في الحديث (أي انه يمكن أن تكون هناك في الذهن افكار اصيلة قبل اللغة) و انها تولد دون أدوات اللغة ، أي دون اطار اللغة . او بعبارة اخرى تولد عارية ، الا ان هذا خطأ تماماً فمهما كانت الافكار التي تأتي في روح الانسان فلا يمكن ان تولد و توجد إلا على اساس ادوات اللغة ، اي على أساس الالفاظ و الجمل اللغوية . فليس هناك افكار عارية متحررة من أدوات أو متحررة من المادة الطبيعية التي هي اللغة . فاللغة هي الواقع المباشر للفكر ، ولا يمكن ان يتحدث عن فكر بدون لغة الا المثاليون وحدهم<sup>١</sup> .

و يحاول «بولتزر» أن يبرهن على ذلك ببعض الاكتشافات النفسية فيقول معلقاً على كلام ستالين هذا و لقد لاقى مبادئ المادية الجدلية (الديالكتيكية) تدعياً باهراً (تأييداً واضحاً) في العلوم الطبيعية بفضل الابحاث الفسيولوجية (الابحاث التي تدور حول وظائف الاعضاء) التي قام بها العالم العظيم (بافلوف) ، فقد اكتشف بافلوف ان العمليات الاساسية في النشاط المخي (التفكير) هي الافعال المنعكسة الشرطية التي تكون في ظروف محدودة و التي تطلقها (و توجد لها) الاحساسات سواء الخارجية أو الداخلية .

و أثبت بافلوف ان هذه الاحساسات تقوم بدور (و وظيفة) الاشارات

(١) جورج بولتزر - المادية و المثالية في الفلسفة ص ٧٧ .

الموجهة (و المحركات) لكل نشاط الكائن العضوي الحي .

وقد اكتشف من ناحية أخرى : ان الكلمات - بمضمونها ومعناها - يمكن أن تحل محل الاحساسات - التي تحدثها الاشياء - التي تدل عليها .

وهكذا تكون الكلمات اشارات الاشارات ، أي نظاماً ثانياً في العملية اشارية ، يتكون على اساس النظام الاول (نظام تأثير الاحساسات في النشاط المخي) ويكون خاصاً بالانسان .

وهكذا تعتبر اللغة هي شرط النشاط الراقى (التفكير) في الانسان و شرط نشاطه الاجتماعي ، و ركيزة (اساس) الفكر المجرد الذي يتخطى الاحساس الوقتي ، و ركيزة النظر العقلي ، فهي التي تتيح للانسان أن يعكس الواقع بأكبر درجة من الدقة . و بهذه الطريقة اثبت (بافلوف) ان ما يحدد - اساساً - شعور الانسان ، ليس جهازه العضوي ، و ظروفه البيولوجية (الحياتية الطبيعية) ، بل يحدده - على عكس ذلك - المجتمع الذي يعيش فيه الانسان<sup>١</sup> .

### توضيح المقصود:

ان بولتزر ينقل عن بافلوف أن التفكير الذي يعبر عنه بالعمليات الاساسية للمخ انما هو مجرد انعكاسات و استجابات وردود فعل لمنبهات معينة هي - بالدرجة الاولى - الاحساسات .

و هذه الاستجابات الناشئة عن الاحساسات لا يمكن أن تكون فكرة عقلية مجردة عن الشيء ، لانها ترتبط بالاحساسات فلا تسمح بالتفكير في شيء غائب لا يحس .

وفى المرحلة التالية تقوم الالفاظ بدور المنبهات الثانوية بعد أن يقترن كل لفظ باحساس معين فيكتسب تأثيراته فى الذهن ويحل محله فى ايجاد التفكير.. وهذا يتيح للانسان أن يفكر خارج حدود الاحساس وذلك عن طريق الالفاظ وتأثيراتها فى ذهنه .

فالالفاظ هي التى تتيح للانسان التفكير المجرد ولما كانت الالفاظ واللغة ظاهرة اجتماعية فالتفكير المجرد اذن من الظواهر التابعة لظاهرة اللغة .

**التعقيب على هذا الادعاء:**

اننا هنا نطرح السؤال التالي :

هل صحيح ان اللغة هى التى خلقت التفكير فى الانسان؟  
او أن اللغة وجدت نتيجة لوجود افكار اراد الانسان المفكر أن يعبر عنها؟  
و الحقيقة هى ان الشق الاول من السؤال باطل حتى ولو آمنا بنظرية بافلوف الآنفة .

**توضيح طريقة بافلوف فى التفسير الفسيولوجي للفكر:**

ان بافلوف اثبت بالتجربة ان شيئاً معيناً اذا اقترن بأحد المؤثرات الطبيعية الحسية ، اكتسب خصائصه و احدث ما كان يحدثه ذلك المؤثر الطبيعي من أثر .

فمثلا تقديم الطعام للكلب يحدث استجابة معينة هى سيلان اللعاب عند رؤية الطعام .

فاذا اقترن مع التقديم صوت جرس وتكرر الاقتران مرات ، فان دق

الجرس سيكتسب القدرة على احداث نفس الاستجابة (سيلان اللعاب) و ان لم يكن هناك طعام .

ولهذا فقد سمي تقديم الطعام ورؤيته بـ (المنبه الطبيعي) .

وسيلان اللعاب لذلك بـ (الاستجابة الطبيعية) .

ودق الجرس بـ (المنبه الشرطي) .

وسيلان اللعاب لدق الجرس بـ (الاستجابة الشرطية)

وهكذا حاول البعض أن يفسروا الفكر الانساني كله على هذا الاساس ، فقالوا بأن :

الاحساسات الداخلية و الخارجية هي (المنبهات الطبيعية)

و الادراكات الناتجة منها هي (الاستجابات الطبيعية)

والاشياء المقترنة بالاحساسات - ومنها اللغة - هي (المنبهات

الشرطية) .

و الادراكات الناتجة منها هي (الاستجابات الشرطية) :

فمثلا : رؤية الحليب لدى الطفل توجد استجابة طبيعية له فيفتح فمه

مثلا .

ولفظ (الحليب) لاقرانه بالرؤية يوجد استجابة شرطية فيفتح فمه

ايضاً و النتيجة التي ينتهي اليها هي :

ان الافكار ما هي إلا استجابات لمنبهات لاغير .

و ان الافكار المجردة لا تحصل إلا كاستجابات شرطية لمنبهات

شرطية اقترنت بالمنبهات الطبيعية المحسوسة و اكتسبت استجاباتها .

على ضوء ما تقدم :

و حتى لو سلمنا بصحة ما توصل اليه بافلوف ، فان ذلك لن يؤدي بنا

الى القول بأن اللغة ولدت الفكر فى الانسان .

و ذلك : لان اقتران شيء بالمنبه الطبيعى قد يحصل تارة بصورة طبيعية مثل اقتران رؤية الحليب بصوت معين اتفاقاً كسماع صوت الحيوان صاحب اللبن ، مما يجعل هذا الصوت يوجد نفس الاستجابة التى تطلقها رؤية الحليب عند الطفل .

وقد يحصل تارة اخرى بصورة متعمدة ، كما اذا نطقنا بلفظة حليب فى كل مرة قدمنا فيها الحليب الى الطفل فيربط ذهنه بين الكلمة و الشيء . فاذا تم هذا قلنا بأنه :

لا يمكن ان نشك فى حدوث الاقتران الطبيعى بالمنبهات الطبيعية - و ما اكثرها - خلال حياة الانسان ، وذلك مما يمنحه القدرة على التفكير المجرد - لوسرنامع بافلوف ونظريته .-

ولما كان على الانسان أن يعيش فى حالة اجتماعية فقد تطلب ذلك منه أن ينقل افكاره للآخرين ويتفهم افكارهم ، و كانت هذه الحاجة هي التى دفعته لان يستعمل اللغة فى ذلك . و من هنا كانت اللغة برقيها موجودة فى حياته دون سائر أنواع الحيوان .

وقد تعلم الانسان هذا الاسلوب مما حدث بفعل الطبيعة أو بالمصادفة - من اقتران بعض الاصوات ببعض المنبهات الطبيعية و حصولها بالتالى على خصائص المنبهات الطبيعية من حيث احداث استجابات شبيهة باستجاباتها .

وهنا تدخل التفكير الانسانى ليستفيد من ذلك على نطاق اوسع .

## نتيجة البحث:

اننا على ضوء ذلك نستنتج:

الف - ان امتلاك الانسان لقدرة التفكير - اول الامر - اعطاء القدرة على أن يتخلص من أسر التأثير بما يحس فقط ، بل يرتفع على الواقع المحسوس و يشرف عليه و يطلع على بعض نقائصه ، و يعمل على تغييره ، فاذا غيره يكون قد غير من احساساته نفسها .

هذا في حين ان الحيوانات الاخرى لم يمكنها تغيير الواقع ، فلم نسمع بتغيير اجتماعي في مجتمع الغزلان مثلاً لانها اسيرة الادراكات الناتجة من الواقع المحسوس لاغير .

ب - ان تغيير الواقع أمر يتطلب - في الغالب - الجهود الكثيرة التي لا يمكن ان تبذل الا من قبل جماعة من الافراد ولذا فان ذلك يوجد علاقات خاصة بين هؤلاء .

ج - واذا دخل هؤلاء في عملية مشتركة لتغيير الواقع تحصل الحاجة حينذاك الى اللغة ، وذلك:

لان الاشارات الطبيعية الحسية تحصر الانسان في واقعه المحسوس ولا يمكنها أن تنفع في مسألة تغيير الواقع اولا ، أو تنفع في التعبير عن الروابط و النسب القائمة بين الاشياء المحسوسة التي يراد تغييرها ثانياً .  
ولذلك فلا يبقى مناص الا أن توجد اللغة فتقوم بتلك الوظائف .

## وهكذا عرفنا:

ان الماركسية قد عملت على استغلال نظرية بافلوف لصالح اثبات (المادية التاريخية).

ولكننا قلنا بأنه حتى لو كانت نظرية بافلوف في الافكار صحيحة، و سلمنا - جدلا - بأن كل الآراء المجردة للانسان تابعة للمنبهات الشرطية فان ذلك لايعنى ابدأ ان اللغة هي اساس الفكر، لان المنبهات الشرطية لا تنحصر بها ... و بالتالي فقد رأينا ان السير الطبيعي هو ان نقول بأن الاشتراطات الطبيعية قد جعلت الانسان يفكر تفكيراً مجرداً، وبهذا عمل على الارتفاع عن واقعه المحسوس لاجل تغييره، ولما كان ذلك يتطلب مساعدة الآخرين فقد دخل معهم في عملية التغيير واحتاج حينذاك لان يعبر عن افكاره في التغيير للآخرين فلم يجد الا اللغة وسيلة لذلك.

فالتفكير هو سر طلب التغيير، و طلب التغيير هو سر التجمع للتغيير، و هذا الاخير هو سر وجود اللغة في حياة الانسان.

ومن هنا فقد فسرنا امرين هامين يعجز عن تفسيرهما الإدعاء الماركسي الأنف، و هما:

- ١- لماذا وجدت اللغة في حياة الانسان دون غيره؟
- ٢- لماذا لم يوجد مجتمع كمجتمع الانسان لاي كائن حي آخر؟



أخيراً، أتمنى لكم التوفيق في دروسكم.

## الدرس السابع

في هذا الدرس، سنتناول موضوعاً جديداً وهو كيفية التعامل مع المواقف الصعبة. سنبدأ بتحديد بعض المواقف التي قد تواجهكم في حياتكم اليومية، وسنناقش معها بعض الحلول الممكنة. كما سنتحدث عن أهمية التخطيط والتفكير الإيجابي في التغلب على الصعوبات. سنختم الدرس ببعض التمارين التي تساعدكم على تطبيق ما تعلمتموه.

هل تعلمون أي المواقف الصعبة التي تواجهكم؟

في هذا الدرس، سنتناول موضوعاً جديداً وهو كيفية التعامل مع المواقف الصعبة. سنبدأ بتحديد بعض المواقف التي قد تواجهكم في حياتكم اليومية، وسنناقش معها بعض الحلول الممكنة. كما سنتحدث عن أهمية التخطيط والتفكير الإيجابي في التغلب على الصعوبات. سنختم الدرس ببعض التمارين التي تساعدكم على تطبيق ما تعلمتموه.

هل تعلمون أي المواقف الصعبة التي تواجهكم؟

## الدليل العلمي

في هذا الدرس، سنتناول موضوعاً جديداً وهو كيفية التعامل مع المواقف الصعبة. سنبدأ بتحديد بعض المواقف التي قد تواجهكم في حياتكم اليومية، وسنناقش معها بعض الحلول الممكنة. كما سنتحدث عن أهمية التخطيط والتفكير الإيجابي في التغلب على الصعوبات. سنختم الدرس ببعض التمارين التي تساعدكم على تطبيق ما تعلمتموه.

## الماركسية والصفة العلمية:

رغم أن المذاهب الاشتراكية قد كثرت الى حد يدعو للعجب، الا أن الماركسية اختصت واختارت لنفسها اسم (الاشتراكية العلمية)، وذلك لكي تستعمل وتستفيد من التأثير النفسى الكبير لهذه اللفظة - على عاداتها فى مختلف الاماكن - لتحقيق غرضها السياسى المنشود. وما نريده فى هذا الفصل هو أن نستعرض امكانية اتصافها بهذه الصفة ومقدار قدرتها على اتباع المنهج العلمى الصحيح.

## ماذا يقصد بالدليل العلمى؟

ان هذا التعبير قد يطلق ويراد به كل دليل يوصل الانسان الى الاطمئنان واليقين بنتيجة سواء كان عقلياً محضاً او تجريبياً، ولكن المراد هنا هو خصوص الدليل الذى يعتمد على التجربة الحسية الدقيقة و الملاحظة الحسية القطعية.

و الذى دعا هؤلاء لحصر اللفظ بهذا المفهوم هو اتجاههم الحسى المفرط و الذى لا حديث لنا عنه فعلا.

## مقياس التفسير العلمى الصحيح:

ان التفسير العلمى لظاهرة معينة يبدأ اولاً بشكل «فرضية» ولن يكون هذا التفسير «علمياً» الا اذا أثبتت التجربة و الملاحظة الدقيقتان عدم

امكان أي تفسير آخر لهذه الظاهرة و الحادثة . فاذا رأينا رجلا يلتزم بالعبور من شارع معين فى زمان معين ، امكنا ان نفترض مثلا :  
 الف - انه موظف فى مصنع يقع فى نهاية الشارع .  
 ب - انه يراجع طبيباً يسكن فى تلك المنطقة .  
 ج - انه مدرس فى مدرسة تقع فى تلك النواحي وغير ذلك .  
 ولن يكون التفسير الاول علمياً الا اذا ثبت علمياً بطلان كل الافتراضات الباقية .

### مثال من الماركسية :

ان الماركسية تعتقد أن « الدولة » تنشأ على اساس اقتصادي وملخص الامر - عندها - ان الصراع يقوم بين الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ، و الطبقة الضعيفة التى لا تمتلك شيئاً ، وبموجب ذلك تقوم الطبقة الغالبة المتفوقة بانشاء ( الدولة ) لحماية مصالحها و منافعها الاقتصادية .  
 وهذا التفسير الماركسى يبقى غير علمى مادام من الممكن أن نفسر ظاهرة نشوء الدولة مثلا بمايلى :  
 الف - تعقيد الحياة المدنية و تكاثر الوظائف الاجتماعية .  
 و ذلك كما نجده فى :

مصر القديمة : فان فيضان الانهار و لزوم تنظيم شؤون الري كان يحتاج الى المؤسسة التى تشرف على الحياة الاجتماعية و ادارة الامور المختلفة ، ولذا تمتعت طائفة ( الاكليروس ) بنفوذ سياسى مهم نظراً للعلوم التى كانت تتقنها لالطبقة التى تنتمي اليها .

و كذا فى الدولة الرومانية بعد غزو الجرمان لها و حصول الضعف العلمى الكبير ، فان رجل الدين الكنيسى كان هو الذى يقوم بوظائف الادارة الحكومية نظراً لمعرفته للقراءة و الكتابة و حساب الشهور وغير ذلك

لأنوعية الطبقة التي ينتمى إليها أيضاً وهكذا كان الوجود السياسي لهؤلاء متوقفاً على الامتيازات الفكرية وسبباً للوجود الاقتصادي، بعكس ما تقوله الماركسية في فرضيتها.

ب - العقيدة الدينية التي اسست دولا تتمثل في جماعات ليس لها مصلحة طبقية واحدة و انما تشترك في صفة دينية واحدة.

ج - الميل الفطري للسيطرة و التفوق على الآخرين و غير ذلك فيما لم تبطل هذه الافتراضات فان التفسير الماركسي لن يكون علمياً.

### أهم مانع في وجه الماركسية:

و أهم عقبة تواجه الماركسية هنا تنبع من الفرق بين طبيعة البحث التاريخي - وهو مجال بحثها - و طبيعة البحث في العلوم الطبيعية كالكيمياء و الفيزياء.

ويرجع الاختلاف بين الباحثين - عادة - الى سببين هما:

(الاول) من ناحية موضوع البحث.

فالباحث الفيزيائي يتصل بالظاهرة الطبيعية اتصالاً مباشراً فيدرسها اذهي ظاهرة معاصرة له، موجودة في المختبر، يشاهدها و يضع تفسيراً كاملاً لها. اما الباحث التاريخي فانه عند ما يريد استكشاف العوامل الاساسية في المجتمع و كيفية نشوئه و تطوره يضطر للاعتماد على النقل والرواية، او على الآثار التاريخية الباقية، أو على الحدس والتخمين لمعرفة بعض الظواهر التاريخية التي لا يستطيع مشاهدتها.

فهذا (انجلز) في كتابه (اصل العائلة) اعتمد - بصورة رئيسية - في استنتاجاته على روايات و مزاعم مؤرخ مخصوص هو (مورغان).

(الثاني) من ناحية الدليل.

فالعالم الفيزيائي يستطيع أن يجري تجاربه المختلفة على المادة

المبحوثة ويستعمل الاساليب التي يقررها المنطق التجريبي كطريقتي الاتفاق والاختلاف، فلكى يثبت ان (ب) سبب لـ (أ) يجمع بينهما في ظروف مختلفة (طريقة الاتفاق) ثم يعزل (ب) لمعرفة أنه هل يزول (أ) تبعاً لذلك ام لا؟ (طريقة الاختلاف).

أما الباحث التاريخي فان عليه ان يأخذ الظواهر التاريخية كما هي، ولا يمكنه تطويرها عن طريق التجربة، ولذلك فهو يعجز عن تقديم الدليل العلمي على افتراضه.

فالعالم الفيزيائي اذا أراد - مثلاً - ان يعرف السبب الرئيسي للحرارة فانه يقوم بما يلي :

١- افتراض أن الحركة هي سبب الحرارة - بعد رؤية تقارنهما في حالات عديدة.

٢- يقوم باجراء تجارب عديدة، يبعد في كل منها شيئاً من الاشياء التي تقترن بالحركة و الحرارة ليعرف ان الحرارة توجد بدونه (طريقة الاتفاق).

٣- يحاول القيام بعملية فصل بين الحركة و الحرارة بتبديل الحالات، فاذا كشفت التجربة أن الحرارة توجد متى ما وجدت الحركة مطلقاً ثبت علمياً ان الحركة هي سبب الحرارة. في حين أن الباحث التاريخي عندما يريد أن يدرس ظاهرة (الدولة) لا يستطيع أن يقوم بما قام به الباحث الطبيعي، فانه قد يفترض أنها نتيجة لمصلحة اقتصادية ولكنه لا يستطيع اثبات ذلك علمياً فلا يستطيع ان يثبت بالتجربة أن الدولة ليست ناشئة من ميل فطري عند الانسان للسيطرة على الآخرين، وذلك لان كل ما يستطيعه هو الاعتماد على بعض الحالات التاريخية التي يبدو فيها اقتران الدولة و المصلحة الاقتصادية (وهذا ما يسمى في المنطق التجريبي بطريقة التعداد البسيط)، وهذه الطريقة لا تثبت أن العامل الاقتصادي هو السبب

الوحيد مادام الباحث لا يمكنه أن يغير الواقع التاريخي ويعزل سائر العوامل الأخرى عن واقع المجتمع ليعرف النتيجة و هل ستزول الدولة لظاهرة اجتماعية ام لا؟

### فالننتيجة:

هى اننا يجب أن نستبعد الدليل التجريبي الدقيق و نعتد على طريقة التعداد البسيط فى مجال البحث التاريخى .  
و هكذا يتضح أن الماركسية حينما وضعت نظرية (المادية التاريخية) لم تكن تملك السند العلمى سوى الملاحظة البسيطة .  
ولم تكتف الماركسية بهذا بل زعمت بأن: الملاحظة المحدودة تكشف عن قوانين التاريخ !! فقد قال (انجلز):

ولكن فيما (عندما) كان البحث عن هذه الاسباب المحركة فى التاريخ مستحيلا تقريبا (و ذلك) فى سائر المراحل (الزمنية) السابقة بسبب عشر علاقاتها و تخفيها مع ردود الفعل (و النتائج) التى تؤثر بها (اي خفاء العلاقات الحقيقية بين العلل و المعاليل و الافعال و ردودها فى المجال الاجتماعى) فان عصرنا قد بسط (و أوضح) هذه العلائق كثيراً بحيث أمكن حل اللغز (والمشكلة) .

فمنذ انتصار الصناعة الكبرى لم يعد خافياً على احد فى انكلترا ان النضال السياسى (العمل فى المجال السياسى) كله يدور فيها حول طموح طبقتين الى السلطة و هما: الارستقراطية العقارية (طبقة مالكي العقارات و الاراضى المتنفذين) و البورجوازية (طبقة اصحاب وسائل الانتاج الصناعى) <sup>١</sup>.

وقد رأينا في هذا النص :

- ١- ان انجلز يؤكد على أن فترات التاريخ السابق على فترة معينة من تاريخ اوربا وانكلترا، غامضة مبهمة لا يمكن الاستفادة شيء منها.
  - ٢- ومع ذلك فهو يعتمد على ملاحظة الوضع الاجتماعي لهذه الفترة المعينة لتحصيل اليقين العلمي بأن العامل الاقتصادي هو المحرك الاساسي في التاريخ الانساني كله.
- و الانتقاد الموجه هنا هو أن هذا بعيد جداً عن المنطق العلمي ، فان سيطرة عامل معين على مجتمع في فترة معينة لا تكفي لان تكون دليلاً على سيطرته الرئيسية في كل أدوار التاريخ ، فقد يكون لهذه السيطرة أسبابها وعواملها الخاصة .

### ملاحظة الصراع بين جماعتين والحكم الكوني العام :

- ويقول انجلز - في كلام له يعتذر فيه عن بعض الاخطاء التي وقع فيها لانه طبق قوانين الديالكتيك على غير المجتمع :
- و غني عن البيان ، بأنني قد عمدت الى سرد «عرض» المواضيع في الرياضيات و العلوم الطبيعية سرداً عاجلاً وملخصاً بغية ان اطمئن - تفصيلاً - الى ما لم اكن في شك منه - بصورة عامة !! - الى ان نفس القوانين الديالكتيكية للحركة التي تسيطر على العفوية ( الصدفة ) الظاهرة للحوادث في التاريخ ، تشق طريقها (تعمل) في الطبيعة « ايضاً »<sup>١</sup> .
- والآن لنجمع بين هذا النص و النص السابق لانجلز فاننا سنجد أن هذا المفكر الماركسي الكبير يقوم بالخطوات التالية :
- الف - يلاحظ مشهداً تاريخياً واحداً لمجتمع خاص في فترة محدودة ،

ويجد أنه يكشف عن صراع بين طبقتين .

ب - وعليه يستنتج ان التاريخ كله يقوم على أساس الصراع بين المتناقضات .

ج - ثم يستنتج من ذلك ان نفس قوانين الصراع تعمل ايضاً في كل مجالات الكون الاخرى ، وبتعبير آخر يستنتج أن الكون يقوم على أساس الصراع بين مختلف التناقضات الداخلية .

ان المرء ليعجب - وهو يرى امثال هذه الاستدلالات من انخداع الكثيرين ممن يدعون لانفسهم التركيز الكامل على الدليل التجريبي الدقيق وتصديقهم بالصفة العلمية التي ادعتها الماركسية لنفسها .

وهكذا نستنتج من هذا البحث ومما قبله أن الادلة التي اقامتها الماركسية - سواء كانت فلسفية او سيكولوجية او تجريبية - لا تتجاوز الافتراض المحض الذي لم يقترن به ما يثبتته ويبطل الافتراضات الاخرى . وسنعالج في الفصول المقبلة موضوع «المقياس الاعلى» الذي تقاس به صحة النظرة وبتلانيها انشاء الله .

## الدرس الثامن

التطبيق يكذب الماركسية

قمنا فى الفصول السابقة بدراسة المادية التاريخية على ضوء القواعد الفكرية للماركسية، ثم انتقلنا الى دراسة المادية التاريخية بما هى نظرية عامة، فدرسنا ادلتها الفلسفية والسيكولوجية والعلمية واطلناها كلها، وها نحن نحاول - كخطوة ثانية - أن نجيب على السؤالين التاليين:

الف - هل يوجد مقياس أعلى لمعرفة صحة أية نظرية او بطلانها؟

ب - هل ينطبق هذا المقياس على المادية التاريخية فيثبت صحتها؟

أما المقياس الأعلى - عند الماركسية - لاختبار صحة أية نظرية فما هو الا مقدار نجاحها فى التطبيق فى الواقع الخارجى .

وقد أكد الماركسيون على هذا الجانب كثيراً وأطلقوا عليه اسم

«وحدة النظرية و التطبيق» .

قال ماوتسى تونغ:

«ان نظرية المعرفة فى المادية التاريخية تضع التطبيق فى المقام

الاول . فهى ترى ان اكتساب الناس للمعرفة يجب أن لا ينفصل بأية درجة

كانت عن التطبيق، وتشن نضالاً ضد (تعارض بشدة) كل النظريات

الخاطئة التى تنكر اهمية التطبيق، او تسمح بانفصال المعرفة عن

التطبيق»<sup>١</sup> .

وقال جورج بولتزر:

«فمن المهم - اذن - ان نفهم معنى وحدة النظرية و التطبيق ، و معنى ذلك : ان من يهمل النظرية يقع فى فلسفة الممارسة فيسلك كما يسلك الاعمى ، و يتخبط فى الظلام ، اما ذلك الذى يهمل التطبيق فيقع فى الجمود المذهبى»<sup>١</sup>

فاذا كان التطبيق هو المقياس و جب علينا ان نلاحظ مدى نجاح المادية التاريخية فى التطبيق .

### التطبيق ... و المادية التاريخية:

و يجب أن نلاحظ ان الماركسيين لا يمكنهم أن يدعوا تطبيق نظرية المادية التاريخية بكل تفاصيلها و مراحلها ، لان قسماً من هذه المراحل يتعلق بقوانين تختص بمجتمعات منقرضة و ليس لها وجود خارجى حتى تطبق الماركسية عليها نظريتها .

و ما قامت الماركسية بتطبيقه يختص بمرحلة تحويل المجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى فقط .

ولكن هل نجحت الماركسية فى تطبيق النظرية بالنسبة الى هذا الجزء ؟ ان الواقع يكذب ذلك تماماً .

و لتوضيح ذلك ...علينا ان نقسم البلاد الاشتراكية الى قسمين و سنجد أن التطبيق فى كلا القسمين كان يكذب النظرية الماركسية .

فالقسم الاول هو: البلاد الاشتراكية التى أجبرت على اتباع النظام الاشتراكى بقوة الجيش الروسى «الجيش الاحمر» ، و ذلك من مثل بولونيا

وتشيكوسلوفاكيا<sup>١</sup> والمجر.

وفى هذا القسم نجد أن الثورة لم تكن نتيجة للتناقضات الداخلية فى المجتمع - كما تعرضه المادية التاريخية - وانما كانت مفروضة على المجتمع من الخارج بواسطة الحرب الاجنبية، والغزو العسكرى المسلح. و أوضح مثال على ما نقوله المانيا:

فان المانيا كما نعلم جميعاً منقسمة الى دولتين هما: المانيا الشرقية و تتبع النظام الاشتراكى، و المانيا الغربية و هى تتبع النظام الرأسمالى عموماً، و كل ذلك لم يكن بفعل قانون القوى المنتجة او باقى القوانين الماركسية و انما كان بتأثير من حكم الجيش المنتصر فى الحرب العالمية الثانية اذ فرض الجيش الروسى النظام الاشتراكى فى الجزء الشرقى الذى كان يقع تحت احتلاله، فى حين فرض جيش الحلفاء الغربيين النظام الرأسمالى فى الجزء الغربى من المانيا و الذى كان يقع تحت احتلالهم. و القسم الثانى يتمثل فى البلدان التى حدثت فيها ثورات داخلية كروسيا و الصين.

و هذا القسم لم تنطبق فيه قوانين المادية التاريخية ايضاً. اما روسيا: وهى اول بلد سيطرت الاشتراكية عليه بتأثير الثورات الداخلية - فقد كانت متأخرة عن كل الدول الاوربية من حيث الصناعة ولم يكن نمو القوى المنتجة هو العامل الدافع للثورة - كما تقوله الماركسية - بل ان نمو القوى المنتجة فى بلاد اخرى كفرنسا و بريطانيا و المانيا كان الدافع الرئيس لأن تبعد عن الثورة المحتممة (هذا و ان كنا نعتقد بأن ذلك التقدم الصناعى صاحبه الظلم الكثير و الانهيار الاخلاقى كما سنتحدث عنه فيما سياتى).

(١) وقد شهد العالم قبل مدة و جيزة كيف ان الشعب الجيكى صمم على التحرر بمقدار ما من هذا النظام و لكن القوات الروسية غزت اراضيه باعداد هائلة و ارغمته على قبول الاستعمار الاشتراكى المقنع.

فقد كان هناك فارق كبير بين مستوى الصناعة فى روسيا ومستواها فى الدول الاوربية الاخرى، ومع ذلك رأينا ان الثورة حدثت فى روسيا دون غيرها الأرقى منها صناعياً.

### التطبيق يعاكس النظرية:

فان كانت هناك علاقة بين الثورة و المستوى الاقتصادى الرفيع، فان التطبيق على الواقع يؤكد لنا عكس ما تقوله الماركسية تماماً، ذلك لانها تقول بأن الثورة الاشتراكية هى نتيجة لرقى الرأسمالية الصناعية ونمو المستوى الاقتصادى. فى حين ان الواقع يقول بأن الثورة الاشتراكية فى روسيا كانت نتيجة لهبوط المستوى الاقتصادى فى تلك البلاد وتخلفها عن ركب التقدم الصناعى الكبير فى الدول الغربية، وهذا التأخر هو الذى دفع روسيا للعمل على انشاء حكم يعمل على حل المشاكل الاقتصادية و يرفع المستوى الاقتصادى الهابط، وذلك لئلا تقع تحت سيطرة الاحتكارات التى تفرضها الدول المتقدمة و تفقد استقلالها.

وهكذا رأينا ان الحكم الاشتراكى بعد أن سيطر على البلاد عمل على رفع المستوى الاقتصادى و انماء التصنيع معتمداً على:

الف - الاستبداد المطلق .

ب - طبيعة كيانه الاقتصادى الذى يحصر كل عمليات الانتاج بيد الدولة .

وهنا يبدو لنا من المضحك حقاً ان تعمل الدولة الاشتراكية على ايجاد اسباب وجودها هى !! اى تعمل لا يصال المجتمع الى المستوى الاقتصادى الذى تفترض الماركسية أنه سبب لوجودها .

وعليه فاننا يمكن ان نحتمل احتمالاً قوياً ان الثورة فى روسيا لم تكن لتقع، لو كانت روسيا فى مستوى صناعى متقدم وذلك على النقيض مما

تصوره النظرية الماركسية .

هذا هو الحال بالنسبة لتطبيق قوانين الماركسية فى روسيا وفشل ذلك التطبيق . ونفس هذا الكلام يمكن أن نقوله بالنسبة لتطبيق قوانينها فى الصين :

إذلم يكن التقدم المادي هو العامل الذى دفع الى الثورة مطلقاً بل كان التخلف الاقتصادى هو العامل ان كان حتماً أن تربط بين المستوى الاقتصادى و الثورة .

**نجاح الاشتراكية اعتمد على ظروف غير ماركسية :**

ان الماركسية تقرر أن قيام الثورة وانتصارها يعتمد على الصراع الطبقي الناتج من ارتفاع مستوى وسائل الانتاج ، و هو لمصلحة طبقة اجتماعية من جهة و ضد مصالح طبقة اجتماعية اخرى مما يخلق الصراع وينتهى الامر بانتصار الطبقة المؤيدة لنمو وسائل الانتاج .

و لكننا نجد عند ملاحظة التطبيق - و هو مقياس صحة النظرية و بطلانها عند الماركسية - أن نجاح الثورة الاشتراكية كان يعتمد على ضعف جهاز الحكم و انهياره انهياراً عسكرياً .

فالحكم القيصرى انهيار بسبب ضعفه و قيام الحرب العالمية الاولى و هذا فسخ المجال لان يستغل الشيوعيون هذه الفرصة و يقوموا بانقلابهم سابقين الفئات الاخرى لحسن تنظيمهم و قوة وحدتهم الفكرية القيادية .

و هكذا الحكم الشيوعى فى الصين : فان الشيوعيين لم يستطيعوا ان ينتصروا و يقسّموا الحكم إلا بعد انتهاء الحرب الصينية اليابانية و التى زعزعت اركان الحكم الصينى الذى كان قائماً آنذاك ، مما فسخ المجال لان يستغل الشيوعيون ذلك .

وعليه فاننا نتساءل :

هل كان بإمكان الشيوعيين فى روسيا او الصين ان ينتصروا لولا ظروف الحرب العالمية الاولى ولولا الغزو اليابانى للصين ؟ وهل ان هذه العوامل هي عوامل ماركسية ؟

ان الشيوعية لن تستطيع الجواب على هذا بالايجاب مطلقاً الا اذا اعتبرت الحرب و الغزو الخارجيين من عوامل الانتصار الماركسية ، وهذا يعنى ابطالها لنظريتها الفلسفية و التاريخية .

و هذا النقض على الماركسية يمكن أن يشكل ايراداً عليها من جهة اخرى ، وهى :

اننا نجد أن نفس العوامل التى انجحت الثورة فى روسيا او هيات لها طريق النجاح كانت موجودة بدرجات معينة فى بلدان اخرى .

فقد كانت فيها ظروف عسكرية شبيهة بظروف روسيا و كانت السلطة القائمة فيها ضعيفة ، و كان هناك شعور عام عند الشعب بعدم قدرتها على حل المشاكل و بلزوم تغييرها لكى تتقدم البلاد ... و حدثت الثورات فيها و لكنها - رغم ادعاء الماركسية- لم تكن ثورات اشتراكية ... فلماذا كانت تلك الثورات قدر فضت الطابع الاشتراكى واختصت به الثورة الروسية مع وحدة الاسباب .

ان العامل الذى اختلف فى الحالتين ليس هو الا الظروف الفكرية و نوعية التنظيمات السياسية التى كانت قائمة آنذاك .

**النتيجة :**

اننا لوقبلنا من الماركسية قولها « بوحدة النظرية و التطبيق » أي قبلنا ان مقياس صحة أية نظرية و بطلانها هو قبول التطبيق الخارجى أو رفضه

لها، فاننا سنجد ان التطبيق نفسه يكذب النظرية الماركسية فينطبق هنا  
المثل العربي القائل: «من فمك ادينك»، فمقياس الماركسية يبطل  
الماركسية نفسها.

### شاهد من اقوال لينين:

ان الظروف التي حدثت بعدها الثورة الاشتراكية لم تكن ظروفأ  
ماركسية، اي ظروفأ ترى الماركسية صلاحيتها لاجداث الثورة. فقد قال  
لينين مخاطبأ الشباب الاشتراكي السويسري قبل شهر واحد من ثورة شباط  
وقبل عشرة اشهر من ثورة اكتوبر الشيوعية:

لعلنا نحن ابناء الجيل الذي يسبق جيلكم، لن نعيش لنرى المعارك  
الفاصلة (لمصلحة) الثورة الاشتراكية الموشكة على الاندلاع (و التوقد) و  
لكن بيدولي، انني استطيع ان أعرب بأقصى ثقة، عن الامل بأن يتاح للشبان  
العاملين في الحركة الاشتراكية الرائعة في سويسرا وبقية انحاء العالم،  
الحظ الطيب، ليس فحسب بالمساهمة في القتال اثناء الثورة البروليتارية<sup>١</sup>  
الوشيكة (القريبة الوقوع) بل كذلك في الخروج ظافرين منها».

فلينين يرى أن الظروف غير مناسبة فعلاً للثورة و لذلك فقد لا يشهدها  
هو، و لكن الظروف مناسبة لاشتراك العمال السويسريين في الثورة  
البروليتارية، و الانتصار فيها.

و لكن الواقع كذب هذا تماماً.

فقد قاد و أشعل هو الثورة الاشتراكية في روسيا بعد عشرة اشهر و اصبح  
الحاكم المطلق فيها في حين بقي العمال السويسريون بعيدين عن الثورة  
البروليتارية حتى اليوم.

(١) الثورة البروليتارية: يقصد بها ثورة الكادحين.

فهل مازالت الماركسية تلتزم بهذا المقياس وهو يرفضها أم أنها تجبر  
فى النهاية على رفضه ، فتكون من المذاهب التى وقعت فى الجمود  
المذهبى - على حد تعبير جورج بولتزير- !!؟



## الدرس التاسع

### فشل الماركسية

في تفسير تطور وسائل الانتاج

---

حينما نظرنا للماركسية من حيث كونها نظرية عامة .. استعرضنا ادلتها  
التي أقامتها على المادية التاريخية وابطلناها واحداً بعد الآخر .. ثم  
سألناها عن مقياسها الذي تقيس به صحة النظرية و بطلانها فأكدت لنا  
على «التطبيق» وقد رأينا ان التطبيق يبطل المادية التاريخية ومزاعمها .  
أما الآن فنحن نحاول مناقشة الماركسية في ادعائها استيعاب  
التاريخ . و هل صحيح ما تدعيه من أن المجتمع بكل ظواهره، هودائماً وليد  
الوضع الاقتصادي الذي هو بدوره يتحدد وفقاً لنوعية قوى الانتاج ؟  
فهذا بليخانوف يقول :

« ان الوضع الاقتصادي لشعب ما ، هو الذي يحدد وضعه الاجتماعي .  
و الوضع الاجتماعي لهذا الشعب يحدد بدوره وضعه السياسي و الديني ...  
ولكنكم ستسألون عما اذا لم يكن للوضع الاقتصادي من سبب ايضاً ؟  
لا ريب أن لهذا الوضع سببه الخاص به - ككل شيء في هذه الدنيا - وهذا  
السبب ... هو الصراع الذي يخوضه الانسان مع الطبيعة»<sup>١</sup> .

« ان علاقات الانتاج (الوضع الاقتصادي) تحدد جميع العلاقات  
(الاجتماعية) الاخرى التي توحد بين الناس في حياتهم الاجتماعية .  
و أما علاقات الانتاج فيحددها وضع القوى المنتجة»<sup>٢</sup> .

---

(١) المفهوم المادي للتاريخ ص ٤٦ .

(٢) المفهوم المادي للتاريخ ص ٤٨ .

فالقوى المنتجة تحدد الوضع الاقتصادي، وهو يحدد كل الاوضاع الاجتماعية.

وقبل أن نستعرض واقع هذا الادعاء ومشاكله، نشير الى أن الماركسية استطاعت ان تجلب اعجاب الكثيرين بعد أن زعمت لهم انها تضع في ايديهم كل اسرار التاريخ اولا، وبعد أن اعطت لآمالهم واحلامهم أسساً علمية، فأوهمتهم ان قوانين التاريخ الحتمية سوف تحقق تلك الآمال لامحالة.

فهل الامر كما تقول الماركسية ام ان هناك مشاكل تعجز الماركسية عن تطبيق نظريتها عليها؟ وما هي هذه المشاكل؟! اننا ندعى اجمالاً انها فشلت في مجال شمول نظريتها وتفسيرها لكثير من الظواهر، ومنها:

- ١- مسألة تطور القوى المنتجة و كيف يتم؟
  - ٢- تفسير العلاقة بين الوضع الاقتصادي والحياة الفكرية بمختلف أنواعها من دين و علم و فلسفة.
  - ٣- تفسير نشوء الطبقات ودورها في المجتمع.
  - ٤- دور العوامل الطبيعية.
  - ٥- دور الذوق التفتي.
- و الآن لنقم بدراسة كل عقبة من هذه العقبات بوجه الماركسية دراسة تفصيلية.

### ١- تطور القوى المنتجة، و كيف يتم؟

وعند ما نلاحظ هذا الجانب تنطرح أمامنا هذه الاسئلة:

كيف تتطور القوى المنتجة؟

ما الذي يطورها؟

ولماذا لا يكون العامل الذي يطور القوى المنتجة هو القوة المحركة للتاريخ؟

ويحاول الماركسيون - عادة - الاجابة على هذه الاسئلة بأن العامل الذي يطور القوى المنتجة هو الافكار التي توجد في ذهن الانسان نتيجة لتعامله مع قوى الانتاج ... ويكون الحال على النحو التالي:

التعامل مع القوى المنتجة يولد الافكار في ذهن الانسان، و الافكار الانسانية هي التي تطور القوى المنتجة.

وهكذا يعطى الماركسيون صفة دياكتيكية لتطور القوى المنتجة حيث انها تولد الافكار الجديدة وتنموه في ضمن هذه الافكار.

ولنافي هذا التفسير مناقشتان:

### المناقشة الاولى:

ان هذا الوصف الديالكتيكي لتطور القوى المنتجة قائم على أساس من المذهب التجريبي في المعرفة، و الذي يرى أن كل المعارف الانسانية قائمة على أساس التجربة، فالتجربة هي المصدر الوحيد و العلة لكل الافكار و الآراء.

ولكن المذهب التجريبي من اساسه باطل - كما ثبت ذلك في محله<sup>١</sup> - إذ الواقع هو أن التجارب الطبيعية لا تعطى الانسان الا التصورات الحسية، و هذه التصورات تبقى مهملة لا قيمة لها لولم يقم الذهن باعمال قدراته العقلية في الاستنتاج و التحليل، و الرجوع الى معارف اولية ضرورية غير خاضعة للتجربة. فاذا استعمل الذهن طاقاته، و طبق تلك المعارف العقلية على التصورات التي جاءت من التجربة، استطاع ان

(١) راجع فلسفتنا - و (المذهب الواقعي).

ينتهي الى نتائج جديدة، و هكذا تتكون النتائج الجديدة تبعاً لأمرين هما:

الف - وصول تصورات اكثر من التجربة الخارجية  
ب - تكرار عمليات الاستنتاج العقلي و تطبيق المعارف الضرورية  
على تلك التصورات الحسية.

و اذاتم هذا نعرف:

ان القوى المنتجة لم تكن هى التى استطاعت أن تطور نفسها بمفردها!! و انما كل ما فعلته هو انها اوجدت التصورات فحسب، و هذه التصورات تبقى محتاجة لقدرات الذهن و أولياته حتى تحصل النتائج. فالعامل الاعلى المؤثر هو قدرات الذهن و اولياته، و هى أمور لم توجد لها التجربة و فوق التجربة.

فأين هو التطور الديالكتيكي لقوى الانتاج!!؟  
و لماذا لا يجوز أن نجعل لقوى الانتاج حتى الشريك فى مجال تطوير المجتمع!!؟

### المناقشة الثانية:

اننا كنا نتساءل عن العوامل المطورة للانتاج، أما الآن فنتساءل عن نقطة اعمق، و اكثر احراجاً للمادية التاريخية، فنقول:  
كيف قام الانسان بعملية الانتاج، و وجدت هذه العملية فى حياته دون غيره من الكائنات الحية!!؟

فاذا كان الانتاج و تطوره يفسر نشوء المجتمع و علاقاته و تطورها كما تقول الماركسية - فما هو المفسر لنشوء الانتاج نفسه؟  
و بتعبير مختصر: كيف وجد الانتاج؟

وقبل الاجابة على هذا السؤال يجب أن نعرف : ما هو الانتاج ؟  
ان الماركسية تعرف الانتاج بأنه :

«عملية مجاهدة للطبيعة ، يشترك فيها مجموعة من الناس لتحصيل حاجاتهم المادية ، وعلى أساس منها تقوم كل العلاقات بين افراد هذه المجموعة» . فهي عملية تغيير للطبيعة لكي توافق حاجات الناس .  
و إذآتم هذا المعنى فان من الواضح أن نقول : ان هذه العملية التغييرية لا يمكن ان توجد - تاريخياً - ان لم تكن مسبقة بشروط معينة نلخصها في امرين جوهريين هما :

الاول : الفكر

وذلك لان عملية التغيير للطبيعة تغييراً يوافق و يؤدي الى سد الحاجة الانسانية : تستلزم ان يتصور المغير الشكل الذي ستؤول اليه الطبيعة ولو كان ذلك تصوراً اجمالياً ، فلا يمكن أن ينفصل التغيير عن تجرد الذهن - قبل عملية التغيير - من التأثير بالامور المحسوسة فعلا ، و ادراك الشكل الاجمالي ، الذى هو فعلا أمر معنوي يريد أن يجسده الانسان بتغيير الطبيعة و تحويل شكلها الحالي الى ذلك الشكل المتصور .

و طاقة التجرد الذهني أمر لا يملكه الحيوان ، لانه محكوم لغريزته فقط ، و يختص بها الانسان . و لذا نجد الحيوان يستطيع أن يقوم بعملية تغيير اساسي في الطبيعة مطلقاً ... في حين امكن للانسان بمقتضى طاقته الفكرية أن يقوم بعمليات التغيير الكبرى في الطبيعة .

الثاني : اللغة

وذلك لاننا قلنا ان الانتاج - و حسب تعريف الماركسية له - عملية اجتماعية للصراع ضد الطبيعة ، و لما كان على المشتركين في عملية الانتاج أن يعرف كل فرد منهم ما يدور في ذهن الآخر من افكار حتى يمكن أن يتحقق العمل المشترك لتحقيق الهدف المشترك ، فقدلزم أن

يملك كل منتج الوسيلة التي يعبر بها عن افكاره ويعترف بها على افكار شركائه في العملية وحتى يستطيع ان ينتج. وكانت هذه الوسيلة هي اللغة.

وعليه فان:

الفكر يجب ان يسبق الانتاج، «وليس وليداً للانتاج».

أما اللغة فهي أيضاً وليدة الحاجة الى تبادل الافكار، بوصف اللغة المظهر المادي المجسد للافكار. وليست ناشئة من القاعدة التي تزعمها الماركسية للبناء الاجتماعي وهي عملية الانتاج.

وهكذا انتهينا الى حقيقة مرة بالنسبة للماركسية اذ أثبتنا ان اهم ظاهرة اجتماعية على الاطلاق - وهي اللغة - لا تقوم على أساس الانتاج بل هي الشرط الضروري - تاريخياً - لوجود هذه القاعدة الاقتصادية المزعومة.

### الدليل الواضح:

وأقوى دليل نقدمه على هذه النتيجة هو ما نشاهده - وجداناً - من استقلال اللغة في تطورها عن الانتاج وتطوره.

فلو كانت اللغة وليدة الانتاج، وجب ان تتطور تبعاً لتطوره تماماً كما تتطور باقي الظواهر الاجتماعية - في رأي الماركسية -.

هذا في حين لا يمكن لأي ماركسي - حتى ولو كان مغرماً في ماركسيته كستالين - ان يدعي: ان اللغة الروسية - مثلاً - قد تغيرت بعد الثورة الاشتراكية، وتبدلت الى لغة جديدة.

او أن تدعي:

ان الآلة البخارية التي احدثت ثورة كبرى في طريقة الانتاج، قد غيرت اللغة الانكليزية، وهبت الانكليزية أخرى غير ما كانوا يتكلمون به

قبل اكتشاف هذه الآلة !!

فالواقع التاريخي يقرر استقلال اللغة في تطورها عن الانتاج، وليست نابعة منه، وانما هي نابعة - كما تقدم - من فكر و حاجة هما أسبق من كل عملية انتاجية مهما كان نوعها.

نتيجة هذا البحث:

ان الماركسية فشلت في عبور العقبة الاولى التي وضعناها أمامها، و هي تفسير تطور القوى المنتجة بشكل يتلاءم مع نظريتها التاريخية. وسنرى في الفصول المقبلة انشاء الله أنها ستفشل في عبور باقي العقبات التي مر ذكرها في اول هذا الفصل. مما يثبت أن هذا الاستيعاب الذي تدعيه لنظريتها امر باطل و خرافة لا اكثر.

## الدرس العاشر

### تطور الفكر الديني

فى مجال معرفة قدرة الماركسية على استيعاب و تفسير كل الظواهر التاريخية، قلنا: ان هناك عقبات كثيرة تقف فى وجه هذا التفسير المستوعب... وقد ذكرنا منها - أولاً - قضية تطور القوى المنتجة و رأينا فشل التفسير الماركسي لها.

و ها نحن نتعرض - فى هذا الفصل - الى قضية خطيرة أخرى هي مسألة «تطور الفكر».

فقد ادعت الماركسية فى نظريتها «المادية التاريخية» أن كل أنواع الحياة الفكرية المختلفة - ومهما تصورنا أنها بعيدة عن المجال الاقتصادي - ترجع فى النهاية الى نوعية «الوضع الاقتصادي» و «القوى المنتجة» و ان الذى يحدد نوعية أية فكرة عند الانسان هو نوعية الوضع الاقتصادي.

و هذا ادعاء خطير له آثاره الكبرى فى مجال «نظرية المعرفة» و تحديد مدى كشف المعارف الانسانية عن الواقع الخارجى و غير ذلك.

ولذا فانه يجب أن يناقش على صعيدين: فلسفى، و تاريخى.

أما على الصعيد الفلسفي: فان مجال البحث فيه واسع جداً لا يتسع له هذا الكراس، و لعله يمكننا بعد ذلك أن نتعرض اليه فى بحوث أخرى... و لكن يكفي أن نشير هنا الى نقطة هامة بالاجمال و هي:

ان هذا التفسير الماركسي للفكر لو تم فانه ينتج نتائج هامة خطيرة، و أخطرها لزوم الشك فى كل شيء و عدم امكان المعرفة الحقيقية لما يجري

خارج الذهن من الحوادث و الظواهر!!

وهذا أمر يرفضه التحقيق الفلسفي الدقيق فضلا عن أنه مرفوض من قبل الماركسية نفسها. وهذا مورد من موارد تناقض الماركسية مع نفسها. فبينما يقول بولتزر «و لكن مادما نعرف صفات هذا الواقع الموضوعي فلا يمكن أن يقال عنه انه غير قابل للمعرفة»<sup>١</sup> فالواقع الخارجي يمكن معرفته كما هو عليه، يقول تشاغلين:

«لقد ناضل لينين ضد النزعة الموضوعية في النظرية»<sup>٢</sup>.

ويقول موريس كزنفورت « كانت الفلسفة دوماً تعبر ولا تستطيع إلا ان تعبر- عن وجهة نظر طبقية»، فالواقع الخارجي لا يمكن معرفته كما هو عليه بل المعرفة تابعة لمصلحة طبقة المفكر.

ومعنى هذا ان تصحيح الحقيقة هي: مطابقة الفكرة للمصالح الطبقية للمفكر، و اذا تغيرت طبقة المفكر تغيرت الحقيقة لديه. فالحقائق كلها نسبية، أي تتبع تصورات طبقة المفكرين ومصالحها، وليست هناك حقيقة موضوعية تتبع الواقع الموضوعي الخارجي.

ولا يمكن اكتشاف الحقيقة كما هي ولا يمكننا أن نحكم على أية حقيقة بأنها مطابقة للواقع الخارجي.

وهذا ينتج امرين مهمين كلاهما مما لا ترضاه الماركسية:

الاول: أن نشك في كل المعارف الانسانية.

الثاني: و يتفرع على الاول و هو ان الماركسية لا يمكنها أن تدعي أن نظريتها هي حقيقة خارجية مطابقة للواقع، ذلك لانها فكرة من الافكار التي توجد المصالح الطبقية في الذهن.

هذا مجمل عن الحديث في المناقشة الفلسفية لرأي الماركسية في

(١) المادية و المثالية في الفلسفة ص ١٠٨.

(٢) الروح الحزبية في الفلسفة و العلوم ص ٧٠.

تطور الافكار وتبعيته لنوعية الوضع الاقتصادي .<sup>١</sup>

و أما على الصعيد التاريخي فاننا نحاول ملاحظة المظاهر الرئيسية للفكر الانساني وهى : الافكار الدينية ، و الفلسفية ، و العلمية ، و الاجتماعية .

وقبل كل شيء لنقرأ معاً ما كتبه انجلز فى رسالته الى فرانز مهنرج اذ قال :

« ان الايدولوجية عملية يقوم بها المفكر عن وعي و شعور من جانبه ، و لكنه شعور باطل حقاً . فالبواعث الحقيقية التى تدفعه تظل غير معروفة له (أي للمفكر) .»

فهو يدعي هنا أن المفكرين جميعاً يجهلون الاسباب الحقيقية التى خلقت افكارهم ، فاذا كان هذا صحيحاً فكيف أتبح له أن يقدم للبشرية ايدولوجية جديدة يعلم أسبابها ودوافعها الحقيقية .  
و لندخل فى التفاصيل فنناقش أولاً :  
- قضية « الدين » -

لما كانت الماركسية تنكر حقائق الوحي و النبوة و الخالق ، و تعتبر الدين نتاجاً فكرياً انسانياً فقد عملت على أن تعطي للدين تفسيراً مادياً تاريخياً .

و كانت الفكرة الشائعة فى أوساط الماديين عن « الدين » تفسر نشوء الدين باعتبار ان الانسان القديم كان يحس بالضعف أمام الطبيعة ، و هذا الاحساس هو الذى دفعه لان يتدين ظناً منه أنه يخلصه من نقمة الطبيعة و قواها الهائلة .

و لكن الماركسية رفضت هذا التفسير لانه لايربط الدين بالوضع الاقتصادي ، فقال كونستا نتيوف :

(١) للتوسع فى هذا البحث يراجع فلسفتنا من ص ١٥٤ الى ص ١٨٧

«ولكن الماركسية اللينينية، قد حاربت مثل هذا المسخ (أي تفسير الماديين لنشوء الدين بالعجز) للمادية التاريخية، وأثبتت انه ينبغي البحث عن منبع الافكار: الاجتماعية و السياسية و الحقوقية و الدينية، في الاقتصاد قبل كل شيء»<sup>١</sup>.

اذن ما هو السبب الاصيل للفكر الديني؟

يقول ماركس: «ان البؤس الديني، لهو التعبير عن البؤس الواقعي، و الاحتجاج على هذا البؤس الواقعي في وقت معاً... انه افيون الشعب، اذن فنقد الدين هو الخطوة الاولى، لنقد هذا الوادي الغارق في الدموع».

و هذا النص مضطرب في دلالاته: فهو تارة يجعل الدين نابعاً من البؤس الموجود في الطبقة المحكومة لاجل ان تحتج هذه الطبقة على الظالمين، و أخرى يجعله «افيوناً» تسقيه الطبقة الحاكمة للطبقة المحكومة.

و لتوضيح الموقف الماركسي نقول:

ان الماركسيين يجمعون على أن الدين ناتج عن الصراع بين الطبقات، ولكن كيفية النشوء مختلف عليها في تعبيراتهم.

١- فنجدهم تارة يقولون:

ان الدين هو المخدر الذي تسقيه الطبقة الحاكمة المستغلة للطبقة المحكومة، وذلك لاجل خداعها كي تنسى مطالبها.

٢- و نجدهم تارة يقولون: ان الدين هو من صنع المحكومين البائسين، كتعبير عن الايديولوجية التي يجدون فيها سلوتهم و عزاءهم عن وضعهم، و آمالهم في الحياة السعيدة.

والآن نقول:

ان كان الرأي الاول صحيحاً، فكيف تفسر الماركسية أن الدين كان ينشأ دائماً في احضان الفقراء و البائسين.

(١) دور الافكار التقدمية في تطور المجتمع ص ٤.

فالمسيحية حملها جماعة من الفقراء ، و الاسلام لم يحمله فى مطلع امره إلا جماعة اكثرها من الفقراء و اشباههم حتى رأينا المترفين من اهل مكة يعتبرون ذلك عاراً على الاسلام فيقولون للنبي (ص) - كما يحدثنا القرآن الكريم بقوله تعالى - « وما نراك اتبعك إلا الذين هم اراذلنا بادي الرأي » (سورة هود الآية ٢٧).

ثم انه كيف يفسر هذا الرأي - مثلاً - مسألة تحريم الربا فى الدين و التى وجهت ضربة قاضية للرأسمال الربوي المتوفر لدى الطبقة المسيطرة فى مكة؟

و هل كان من مصلحة الطبقة المسيطرة قيام المساواة بين الناس فى الكرامة الانسانية؟ و هل كان من مصلحتها أن يقول المسيح مثلاً « من أراد أن يكون عظيماً فليكن لكم خادماً ، و انه ايسر أن يدخل الجمل فى ثقب ابرة من أن يدخل غني الى ملكوت الله » فالرأي الاول يكذبه الواقع . أما الرأي الثانى فهو باطل ايضاً لانه عاجز عن رد اعتراضات كثيرة اهمها :

أولاً : كيف نفسر نشوء الدين فى المجتمعات البدائية التى حسبتها الماركسية نفسها تعيش فى حالة لا طبقية فلا طبقات فيها ولا بؤس طبقى .

ثانياً : كيف نفسر انضمام غير المضطهدين و تقبلهم رأي الطبقة المضطهدة بل انهم كانوا يضحون بكل شيء حتى بنفوسهم فى سبيل عقيدتهم : و هكذا رأينا فشل الرأي الماركسي فى مسألة نشوء الدين . اما مسألة تطور الفكر الدينى فهى تفسره ايضاً على اساس اقتصادي مستندة الى شيء من تاريخ المسيحية فتقول :

بأن الشعوب لما كانت بشكل مجتمعات قومية مستقلة كانت لها آلهة قومية مستقلة ، و لكن لما اندمجت - أي الشعوب - فى امبراطورية عالمية

هى الامبراطورية الرومانية، ظهرت الحاجة الى دين عالمى، فكانت المسيحية، ولما كانت المسيحية قد اتخذت شكلا اقطاعياً فقد تعارضت مع القوى الرأسمالية الجديدة و كانت النتيجة هى حصول حركة الاصلاح الدينى « البروتستانتية»<sup>١</sup>.

وهنا نقول: ان كان هذا صحيحاً ووجب أن تنشأ المسيحية فى قلب الامبراطورية الرومانية، وان تنمو حركة الاصلاح الدينى فى اكثر المجتمعات الاوربية نمواً.

ولكن التاريخ يكذب ذلك:

فالمسيحية نشأت فى احدى المستعمرات الشرقية للرومان وبين شعب يهودى مضطهد، لم يكن يحلم إلا بالاستقلال القومى، وقد ثارت ثورات كثيرة وقتل منه عشرات الالوف من الضحايا، فكيف تكون ظروفه منتجة لدين تحتاجه الدولة الرومانية المستعمرة؟!

أما البروتستانتية فقد ظهرزعيمها الاول «لوثر» فى المانيا، وزعيمها الثانى فى «فرنسا» فى حين أن المانيا وفرنسا كانتا منطقتين متأخرتين عن انكلترا التى كانت فيها البرجوازية أقوى منها فى أي بلد اوربى آخر. فالبروتستانتية نشأت فى بلاد اقطاعية وان كانت البرجوازية قد استفادت منها.

والآهم من هذا أن ننظر الى تاريخ الاسلام: الدين العالمى الآخر فننظر هل ينطبق عليه التفسير الماركسى لتطور الدين؟

لقد نشأ الاسلام فى جزيرة العرب، ولم تكن فيها دولة عالية بل ولادولة قومية تضم الشعب العربى، بل كان العرب قبائل متفرقة لكل منها إلهها الخاص تصنعه من الحجر أو التمر، وتعبده.

فكيف نفسر نشوء الدين العالمى الخالد فى مجتمع كهذا؟!

و اذا كان الآله العالمى هو الصورة المتطورة للآله القومية، فكيف ارتقت العرب من آلهة القبيلة التى يصنعونها بأيديهم الى آله عالمى مجرد له كل صفات الكمال والجلال؟!

و هكذا نجد بعد هذه الملاحظة أن الماركسية قد فشلت فى تفسيرها الاقتصادى لنشوء أهم جانب فكرى وهو الدين وتطوره، فقد أثبت التاريخ عكس ما تقول وبطلانه بعد أن اثبتت الفلسفة تناقض الرأى الماركسى طفوليته .

و سنحاول فى الفصول القادمة ملاحظة فشل الماركسية فى تفسيرها للجوانب الفكرية الأخرى عند الانسان لنؤكد للقراء الكرام أن فشل الماركسية فى تفسير تطور الفكر لا يقل عن فشلها فى تفسير تطور وسائل الانتاج - كما تحدثنا عنه - .

## الدرس الحادي عشر

### فشل الماركسية في اخضاع

### الفكر الفلسفي لنظريتها

رأينا فى الفصل الماضى فشل الماركسية فى مجال اعطاء تفسير ماركسى لنشوء الدين و تطوره مما أبطل ادعاء الشمول للمادية التاريخية . و ها نحن نلاحظ فشلا ماركسيا آخر فى تفسير الجانب الفلسفى من الفكر و تطوراته .

**الفكر الفلسفى وتأثره:** مما لا ريب فيه ان هناك صلة بين الفكر الانسانى ، و الشروط المادية و الاقتصادية للمفكر ، و ان هناك قوانين و نظماً يخضع لها الفكر كجزء من الكون ، و ان لكل عملية فكرية شروطها و اسبابها .

و لكننا نختلف مع الماركسية فى تحديد هذه الشروط . فهى ترى ان السبب الحقيقى للمفكر يكون فى الوضع الاقتصادى و المادى ، و لا يمكن تفسير الفكرة على ضوء علاقاتها بالافكار الاخرى .

و الماركسية تفسر الافكار تارة بحالة القوى المنتجة ، و اخرى بمستوى العلوم الطبيعية ، و ثالثة تعتبرها ظاهرة طبقية . فلنستعرض هذه الفروض .

### الفلسفة و حالة وسائل الانتاج

يقول كونفورث « ان التقدم نحو المفاهيم الثورية فى العلم ، و الذى أسفر عن اكتشاف التطور الحقيقى فى الطبيعة و المجتمع ، كان يطابق تطور الرأسمالية الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر ، بيد أن هذا التطابق

لم يكن مجرد تطابق فحسب، بل كان يعبر عن علاقة سببية ...  
 ... لا تعيش البورجوازية إلا اذا أدخلت تغييرات ثورية مستمرة على  
 أدوات الانتاج ... كانت هذه هي الشروط التي أدت الى ظهور مفهوم  
 التطور العام في الطبيعة و المجتمع، و لذلك فان مهمة الفلسفة، في تصميم  
 قوانين التغيير و التطور لا تنتج من مكتشفات العلوم فحسب، بل و من الكل  
 المعقد لحركة المجتمع الحديثة بكلتيه.<sup>١</sup>  
 و عليه فتطور وسائل الانتاج هو الذي بعث مفاهيم التطور في عقول  
 الفلاسفة.

و هنانسأل الماركسية فنقول: ان التطورات الثورية في أدوات الانتاج  
 بدأت في أواخر القرن الثامن عشر بعد اختراع الآلة البخارية سنة ١٧٦٤ في  
 حين اعلن امام الفلسفة المادية (ديدرو) - فلسفة «تطور المادة بنفسها»  
 في النصف الاول من هذا القرن فكيف سمحت السببية المزعومة لتقدم  
 المسبب (فلسفة ديدرو) على السبب (تطور وسائل الانتاج) بل ان هناك  
 فلاسفة عاشوا قبل ذلك باكثر من ألفى سنة و جعلوا من (التطور) قاعدة  
 فلسفية لهم مثل (انكسمندر) (القرن السادس . ق . م) و كذا  
 (هرقليطس) الذي فسّر الحركة بانها تناقض، و قال بان الحركة هي  
 جوهر الكون رغم انه كان متأخراً عن ركب العلم حتى كان يعتقد ان قطر  
 الشمس قدم واحد و يرى ان الشمس تنطفئ في الماء عند الغروب .  
 و أخيراً فهذا الفيلسوف الاسلامي العظيم الملا صدر الدين الشيرازي<sup>٢</sup>  
 صاحب نظرية (الحركة الجوهرية) التي قال بها لاستنتاجات فلسفية دون  
 ان يكون هناك أي تقدم في وسائل الانتاج .

(١) ملخص من المعادية الديالكتيكية، ص ٨ - ٩ .

(٢) ولد في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري و توفي عام (١٠٥٠) هـ . و هو من عظماء الفلسفة  
 الإلهية و المدرس الاول لها خلال القرون الأخيرة و كتابه (الاسفار الأربعة) حافل بالنظريات الفلسفية  
 العميقة و يشكل لوحده مدرسة فكرية يعز نظيرها .

### تقدمية وسائل الانتاج رجعية الفلسفة

هذا ونحن نشاهد كثيرا من انماط الفلسفة المثالية (الرجعية - فى رأى الماركسية) فى بيئات متطورة اقتصاديا فى حين تنمو الفلسفة المادية فى مجتمعات متأخرة.

فانجلترا كانت اعلى درجة فى سلم التطور التاريخى من فرنسا و المانيا (ثارت انجلترا سنة ١٦٤٨ وفرنسا سنة ١٧٨٩م و ألمانيا سنة ١٨٤٨) وهى ثورات بورجوازية منبثقة عن مستوى التطور فى رأى الماركسية) و لكن انجلترا كانت مبتلاة بأفضع مثالية (جورج باركلى) و (دافيد هيوم) فى حين غرقت فرنسا فى مادية (فولتر) و (ديدرو) فى القرن الثامن عشر. وقد حاول ماركس القول بان المادية ولدت فى انجلترا على يد (بيكون) و الاسمين<sup>١</sup> و لكن الواقع ان بيكون كان غارقاً فى المثالية و انما دعا الى (التجربة) فقط و ان الاسمين الفرنسيين مثل (بورستان) و (اوربول) قد سبقوا الاسمين الانجليز. و عليه فلا علاقة حتمية بين المفاهيم الفلسفية و الوضع الاقتصادى.

### الفلسفة و العلوم الطبيعية

و هذه التبعية ليست حتمية كذلك فقد تسبق الفلسفة العلم فى مجال تفسير الكون فقد قال (ديمقراطيس) بالتفسير الذرى للكون منذ أمد بعيد ولم يصدقه العلم حتى عام ١٨٠٥ حيث طلع (دالتن) على العالم باستخدام الفرضية الذرية فى تفسير النسب الكيماوية الثابتة.

(١) التفسير الاشتراكي للتاريخ، ص ٧٦.

## الفلسفة والطبقية

ترى الماركسية ان (المثالية) - وتقصد بها كل فلسفة غير مادية - هي فلسفة الطبقات الحاكمة التي تريد ابقاء القديم على قدمه، وان (المادية) تعبر دائما عن المفهوم الفلسفى للطبقات المضطهدة وتسد الحكم الديمقراطي<sup>١</sup>.

وهي ترى ان الايمان بالحقائق المطلقة فلسفيا يعنى الايمان بالحقائق المطلقة للوضع الاجتماعى و التي لا يجوز تبديلها، وهذا من السخافة بمكان، فان ارسطوزعيم الميتافيزيقية الفلسفية كان يؤمن بالنسبة فى المجال السياسى واختلاف الحكومة الصالحة باختلاف الظروف.

## المادية الرجعية والمثالية التقدمية

ان التاريخ يكذب الماركسية فى مختلف مزاعمها فهذا (هرقليطس) المادى الكبير ارسطوقراطى عريق تدرج فى المناصب حتى صار الحاكم المسيطر و كان يصف الشعب بانه (كلاب تنبح كل من لا تعرفه) فى حين نادى افلاطون امام المثالية اليونانية بنظام شيوعى مطلق و شجب الملكية الخاصة بكل ألوانها فايهما الاقرب للثورية فى رأى الماركسية؟ وهذا (هوبز) قطب المادية الحديثة كان معلما لامير انجليزى وقد وقف فى وجه ثورة الانكليز و هرب بعد نجاحها و وضع فلسفته فى مناصرة الملكية المطلقة المستبدة فى حين كان الفيلسوف الصوفى (سبينوزا) يؤمن بحق الشعب فى الثورة والديمقراطية فى الحكم.

(١) راجع دراسات فى علم الاجتماع ص ٨١.

### الماركسية تدعو للتفكير الحزبي اللاموضوعي

يقول لينين: «ان المادية تفرض الموقف الحزبي، لانها في تقدير كل حادث تجبر على الانحياز صراحة، ودون مواربة الى وجهة نظرفئة اجتماعية معينة»<sup>١</sup>.

وقد وجه (جدانوف) نقداً قاسياً لكتاب (الكسندروف) في تاريخ الفلسفة الغربية والذي دعافيه مؤلفه الى النزعة الموضوعية في البحث<sup>٢</sup>. فماذا تقصد الماركسية من هذا الموقف؟ ان قصدت الزام الماركسيين مثلاً بالدفاع عن مصلحة الطبقة العاملة وجعلها هي معيارها يقبلون من آراء حتى لو توفرت ضدها البراهين فانها تنتزع ثقتنا باقوال الماركسيين ويمكن ان يكون ماركس هو أعرف الناس باخطائه.

وان قصدت السببية الحتمية بين الوضع الطبقي وآراء المفكر فان ذلك يؤدي الى (النسبية الذاتية) التي تحدثنا عنها سابقاً والتي تنكر امكان مطابقة الفكرة للواقع الموضوعي و صيرورتها حقيقة وهو ما رفضته الماركسية نفسها مؤكدة على ان تطور الحقيقة يعكس التطور الموضوعي الخارجي، وليس تطوراً ذاتياً يتبع التركيب النفسى للفرد. ولكننا رأيناها تقول هنا بفكرة تؤدي للنسبية الذاتية فالمفكر لا يستطيع ان يدرك الواقع الخارجي إلا في حدود مصالح طبقته، فالحقيقة نسبية طبقية تختلف باختلاف الطبقات وليست تعكس التطور الموضوعي الخارجي.

وهكذا ينتج من ذلك شك قاتل في كل الحقائق الفلسفية.

(١) حول تاريخ تطور الفلسفة ص ٢١.

(٢) نفس المصدر ص ١٨.

## النتيجة:

- ١- ان الفكر الفلسفى ليس محتما عليه ان يكون تابعا لتطور وسائل الانتاج ولاننتاج العلوم الطبيعية ولا المصالح التطبيقية . بل يمكن ان يسير بشكل مستقل مما يبطل ادعاء استيعاب المادية التاريخية لكل الظواهر الحياتية .
- ٢- اننا لآمنا بتبعية الافكار الفلسفية للمصالح التطبيقية فان ذلك سيلقينا فى هوة من الشك الفلسفى المرير . وهذا ما ترفضه الماركسية علناً مدعية انها مبدأ يقينى .



## الدرس الثاني عشر

نمو الفكر العلمي

يكذب المادية التاريخية

عرفنا من قبل فشل الماركسية فى ادعائها الاستيعاب لنظريتها (المادية التاريخية) حيث كذبها تاريخ نشوء الاديان و تاريخ تطور الفكر الدينى - كما تسميه - كما كذبها تاريخ تطور الفكر الفلسفى. وها نحن نجد تاريخ نمو الفكر العلمى ايضا يؤكد لنا زيف هذا الاستيعاب .

فان الماركسية كعادتها تربط تطور العلوم بنوعية الظروف الاقتصادية تماما كما تربط به كل أنماط الحركة الاجتماعية .

فيرى (روجيه غارودى) ان المستوى التكنيكي لوسائل الانتاج هو الذى يضع أمام العلم قضايا ويحتم عليه حلها مما يطور الفكر العلمى . و بهذا يفسر (غارودى) كيف ان اكتشافا واحدا قد يتوصل اليه عدة علماء فى آن واحد كما اكتشف كل من (كارنو) الفرنسى و (جول) الانكليزى و (ماير) الالمانى فى وقت واحد قانون التعادل بين الحرارة و العمل . فتطور القوى المنتجة يقدم القضايا بين يدى العلم كما يهبى له أدوات البحث التى يستخدمها<sup>١</sup> .

و الآن ماهى الملاحظات التى نكتشف من خلالها بطلان هذا الادعاء؟ .

**الملاحظة الاولى: وحدة المستوى الاقتصادي واختلاف المستوى العلمي:**

فان المجتمعات التي سبقت العصر الحديث كانت متقاربة في وسائل الانتاج وأساليبه حيث تشكل الزراعة البسيطة، والصناعة اليدوية الشكلين الرئيسيين للانتاج، ولكننا نشاهد الاختلاف الكبير بين المجتمع الاسلامي في الاندلس والمجتمع الاوربي في العصور الوسطى-مثلا-. فلماذا تم هذا الاختلاف العلمي؟

ولماذا اخترعت الصين القديمة الطباعة دون غيرها واكتسبها المسلمون في القرن الثالث عشر؟

ان هذا دليل واضح على عدم وجود هذه التبعية المحتملة.

**الملاحظة الثانية: ليست الحاجة هي التفسير الوحيد لتطور العلم.**

ان الكثير من الحاجات الماسة للانسان لم تستطع ان تجد من يشبعها من العلماء حتى بلغ الفكر المستوى المطلوب فمثلا احتاج الانسان للنظارات منذ أقدم العصور ولم يظفر بما يشبع حاجته إلا بعد ان اخذت اوربا عن المسلمين معلوماتهم عن انعكاس الضوء وانكساره وتمكنت من صنع النظارات. وقد احتاجت اوربا لما يحقق لها توجيه السفن منذ القرون الاولى ولم تكتشف الابرة المغناطيسية إلا في القرن الثالث عشر بينما تؤكد بعض الروايات التاريخية ان الصين قد ظفرت بهذا الكشف قبل عشرين قرنا تقريبا.

وفي قبال ذلك نجد ان العلم اكتشف القوة البخارية في القرن الثالث الميلادي<sup>١</sup> اي قبل بدء الرأسمالية بأكثر من عشرة قرون رغم ان

الماركسية تؤكد ان القوة المحركة للبخار هي من حاجات المجتمع الرأسمالى .

### الملاحظة الثالثة: الخلط بين العلوم الطبيعية النظرية والفنون العملية :

فان الفنون العملية الصناعية التى اوجدتها التجارب كانت تسخر لحساب القوى المنتجة ولما تثيره من مشاكل فى حين لم تكن العلوم النظرية التجريبية كذلك فكانا يشكلان خطين منفصلين منذ القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر حيث استفادت الفنون العملية من العلم حين بدأت صناعة الكهرباء سنة . (١٨٧٠).

والثورة العلمية التى قام بها (لافوازيه) فى الكيمياء لم يقبلها الناس عامة الا فى نهاية القرن الثامن عشر بعد ان استطاعت الفنون العملية اجراء تحسينات على صناعة الحديد وال فولاد على ضوء التجربة وقبل ان يعرف الفنانون مسألة اختلاف نسب الكربون و أمثالها . وهذا الانفصال بين الخطين يؤكد الانفصال بين الفكر العلمى وحاجات الانتاج .

اما ما جاء به غارودى دليلا على التبعية من توصل عدة من العلماء الى اكتشاف نظرية واحدة فى أوقات متقاربة فان له تفسيراً آخر وهو تشابه هؤلاء العلماء فى الخبرة والشروط الفكرية والنفسية والمستوى العلمى العام .

وما يدل على امكان هذا التفسير اننا نجد هذه الظاهرة فى حقول علمية نظرية بعيدة عن مشاكل الانتاج فقد توصل مثلا من علماء الاقتصاد السياسى فى وقت واحد الى (النظرية الحدية) فى تفسير القيمة التبادلية وهم جيفونز الانجليزى وفالراس السويسرى و كارل منجز النمساوى ، وهى تفسير ظاهرة قديمة لاعلاقة لها بالانتاج وتطوره .

الملاحظة الرابعة: العلاقة المقلوبة لتبعية العلوم للقوى المنتجة

الممونة بوسائل الاختبار:

فالعلوم الطبيعية تنمو بنمو أدوات التجربة من مجاهر وآلات تسجيل، و لكن الادوات نفسها نتاج علمي .

على انه ما اكثر الحقائق التي كانت أدواتها جاهزة ولكنها بقيت مخفية حتى تكامل الفكر العلمي فاكتشفها، فمثلا لاحظ آلاف الناس ان المضخة لا تستطيع ان ترفع الماء اكثر من ٣٤ قدما و لكن (تورتشلى) هو الذى اكتشف ان ذلك يعتمد على اساس الضغط الجوى وتأكد من ذلك بتجربته على الزئبق وهكذا قامت آلاف المخترعات والكشوف . ان الحاجة والادوات كانتا متوفرتين و لكن التكامل العلمى لم يكن قد بلغ الى حد اكتشاف هذه الظاهرة .

النتيجة :

اننا وجدنا ان اهم أقساط الفكر وهى: (الدين، الفلسفة، العلم) لا تصدق شمول نظرية المادية التاريخية بل تعلن فشلها .



## الدرس الثالث عشر

فشل الماركسية في تفسير الطبقة ودور

العوامل الطبيعية والذوق الفني

عرفنا سابقا ان الماركسية ادعت انها تستوعب التاريخ الانساني بتفسيرها (المادى التاريخى) و عرفنا كيف فشلت فى تفسير تطور القوى المنتجة، كما فشلت ايضا فى تفسير نشوء الافكار الدينية و الفلسفية و العملية و تطورها فشلا ذريعا و هانحن نلاحظ فشلا آخر فى مجال تفسير نشوء الطبقات الاجتماعية و اغفال دور العوامل الطبيعية و الذوق الفنى .  
فهى ترى الطبقيه ظاهرة اجتماعية معبرة عن القيم الاقتصادية التى تسود المجتمع مثل (الربح و كيفية الانتاج) و ان اساس الطبقيه يقوم على انقسام الناس الى فئة تملك وسائل الانتاج و اخرى لا تملكها .  
و اذ استطاعت الماركسية ببراعتها الكلامية ان تفسر الطبقيه هكذا فان الواقع التاريخى كذبها ايما تكذيب حيث رأينا ان الواقع التاريخى فى اكثر الاحيان يبرهن على العكس ؛ اى ان اوضاع الطبقات هى التى تحدد الاوضاع الاقتصادية لها .

### نتيجة ماركسية يكذبها الواقع

ان قول الماركسية بقيام التركيب الطبقي على اساس اقتصادى ينتج بلاشك ان يكون النشاط فى ميدان العمل هو الاسلوب الوحيد لكسب المقام الاجتماعى عن طريق تكوين وضع اقتصادى معين . فهل هذا هو الواقع؟!

ان هذه النتيجة اذا امكن ان تنطبق على ظرف تاريخي خاص و هو ظرف تكون المجتمع الراسمالي فانها لا تنطبق في الظروف الاخرى بل كان الوضع الاقتصادي غالباً يتكون نتيجة الوضع الطبقي .

### امثلة على ذلك:

فقد كان المجتمع الروماني يفصل بين طبقة الاشراف ، و مجموع العامة بما فيهم طبقة رجال الاعمال الذين كانوا يملكون ما يملكه الاشراف من ثروات . ومع ذلك فقد كان هناك تفاوت كبير بين الطبقتين .

وقد كانت طبقة (الساموراي) تأتي بعد امراء الاقطاع في المجتمع الياباني ، و تملك نفوذاً كبيراً لالوضعها الاقتصادي بل لخبرتها باساليب الفروسية .

وقد تكونت الطبقة الاقطاعية في اوربا الغربية نتيجة للفتح الجرمانى وذلك من قبل القواد الفاتحين الذين تكونت ملكيتهم — كما يعترف انجلز- نتيجة امتيازاتهم العسكرية والسياسية .

هذا ؛

و اذا قالت الماركسية بان هناك علاقة متبادلة بين العامل الاقتصادي و باقى العوامل فانها تنسف ماديتها التاريخية لانها تصبح كباقي النظريات المفسرة للتاريخ مع التأكيد على العامل الاقتصادي لا اكثر . و الماركسية اذ تفشل في تحليل نشوء الطبقة تعليلاً اقتصادياً تفشل في اعطاء الطبقة مفهوماً اقتصادياً كمعبر عن قيمة اقتصادية فتكون الجماعة التى تعيش على عملها طبقة و التى تعيش على استثمار وسائل الانتاج طبقة اخرى بلا ادخال اى اعتبار آخر .

و طبق هذا التصور يجب ان نجعل كبار الاطباء والمهندسين ومدراء المؤسسات التجارية الى جنب عمال المناجم لانهم جميعا يعيشون على الأجور ونفصل بينهم وبين مالكي وسائل الانتاج مهما كانت هذه الوسائل ونتيجة الصراع المحتم - في نظرها - ان يقف صغار مالكي وسائل الانتاج الى جنب الطبقة المستثمرة من المالكين بينما يقف كبار المهندسين الى صف الكادحين و هو امر غريب بلاريب ويكذبه الواقع .

### النتيجة؛

اولا: ان حالة الملكية ليست هي العامل الوحيد في تكون الطبقات و من الطبيعي لذلك افتراض حصول الطبقة بشكل من الاشكال في المجتمع الاشتراكي الذي تلغى فيه الملكية الخاصة وبذلك يبطل برهان الماركسية على زوال الطبقة فيه بعد الغاء الملكية الخاصة .

ثانيا: انه ليس من المحتم ان يكون الصراع الاجتماعي دائما نتيجة القيم الاقتصادية التي تقررها كيفية التوزيع في المجتمع . كل هذا بالنسبة للطبقة .

وما هو موقف الماركسية من دور العوامل الطبيعية في التاريخ؟ انها تناستها رغم انه قد يكون لها اكبر الاثر في بناء الافراد و المجتمعات مما لا يمكن انكاره .

ان التاريخ كان سيتغير حتما لولم يكن نابليون رجلا عسكريا حديديا . ولم يكن لويس الخامس عشر مائعا متأثراً بحظياته الامر الذي دفع فرنسا للاشتراك في حرب طاحنة ، ولم يكن معاوية بن ابي سفيان متأثراً بنزعاته الجاهلية و عاطفته الابوية مما دفعه لاعلان يزيد وليا لعهد ، ولولم ينقذ جندي مقدوني حياة الاسكندر في اللحظة المناسبة فيقطع اليد التي أهوت

عليه بالسيف من خلفه و هو فى طريقه الى فتح عسكري خطير كانت له آثار كبرى .

و واضح ان الصلابة و الميوعة و العاطفة ليست اموراً يكونها الوضع الاقتصادى وقد تقول الماركسية ان العامل الاقتصادى هو الذى هياً الاوضاع الاجتماعية التى سمحت للملك لويس الخامس عشر مثلاً ان يؤثر على التاريخ بميوعته .

و لكننا نقول : صحيح انه لولم يكن ملكا لكان كمية مهمة ولكن لو كان يتمتع بشخصية صلبة لاختلف دوره التاريخى فمن الذى سلبه الارادة القوية - ؟ اهو النظام الملكى او العوامل الطبيعية التى ساهمت فى تركيبه العضوى و النفسى ؟ فللافراد اذن ادوارهم الرئيسة - احيانا - وليست هى - كما يزعم بليخانوف - <sup>١</sup> ثانوية دائماً .

ذلك ان الفرد قد يكون سبباً لتغيير التاريخ فلو كان عالم ذرى فى المانيا النازية قد اكتشف سر الذرة قبل ان تكتشف بعدة شهور لاستطاع هتلر ان يقوض الديمقراطية و الاشتراكية فى اوربا، و لو ان العلماء الروس لم يكتشفوا هذا السر لتدمر المعسكر الاشتراكى بكامله و لما أمكن للماركسية ان تنسب اكتشافه للوضع الاقتصادى و الا فكيف اكتشفه نفر خاص دون باقى العلماء الكثيرين - انه بلا ريب معلول للتركيب العضوى و الشروط الذهنية .

و هنا نقول - كيف يمكن ان تكون قوانين تطور وسائل الانتاج هى المتحكمة فى التاريخ مع انه من الممكن ان توجد لحظات فردية تغير وجه التاريخ .

### الذوق الفني والماركسية:

وهى ظاهرة اجتماعية عامة تفشل الماركسية في تفسيرها و اعطاء جواب اقتصادى على السؤال التالى : لماذا نمثلىء احساساً و اعجاباً بروعة صورة ابداعها فنان؟ ولا يمكن هنا ان يقال ان الذوق تابع للمصالح الطبقيه مثلاً و الا لزم افتراض تغيره بتغير الطبقة و تطور وسائل الانتاج فى حين نجد ان الفن القديم مازال يعجب الانسانية فى عصر الذرة كما كان يعجبها فى عصر المحراث اليدوى و قبله . و الواقع ان الذوق تابع لعنصر انسانى اصيل بعيد عن قيود المادية التاريخية .

ما ذا يقول ماركس؟ انه يرى ان الانسان يلتذ بروعة الفن القديم لانه يمثل طفولة النوع البشرى كما يلذ لكل انسان ان يستعرض احوال طفولته<sup>١</sup> و لكننا نتساءل اولاً عن سرور الانسان باحوال الطفولة وهل هو نزعة اصيلة او تابعة للعامل الاقتصادى ثانياً لماذا يحس الانسان باللذة عند تأمل فنون اليونان مثلاً ولا يحس بها عند استعراض آرائهم و مفاهيمهم؟ مع انها تمثل الطفولة البشرية ايضا و ثالثاً بماذا يفسر اعجاب الانسانية بالمناظر الطبيعية الخلابة فى كل عصر مع انها ليست بما يمثل الطفولة البشرية؟

### اعتراف خطير لانجلز

و هكذا رأينا الماركسية تفشل فى تفسير اهم الظواهر الاجتماعية فشلا ذريعاً الامر الذى حدا بانجلز (المؤسس الثانى للمادية التاريخية) للتصريح بانها و ماركس قد اندفعا بروح مذهبية فى مفهومهما المادى عن التاريخ،

اندفاعاً خاطئاً! فقد كتب الى يوسف بلوخ عام (١٨٩٠) يقول:

«ان توجيه الكتاب الناشئين الاهتمام الى الجانب الاقتصادى، باكثر مما يستحق، امر يقع اللوم فيه على عاتقى وعاتق ماركس، لقد كان علينا ان نوكد هذا المبدأ الرئيسى لتعارض خصومنا الذين كانوا ينكرونه ولم يكن لدينا الوقت اوالمكان اوالفرصة، لنضع العناصر الاخرى التى تتضمنها العلاقة المتداخلة وفي مواضعها الحقيقية»<sup>١</sup>.

(١) - التفسير الاشتراكى للتاريخ ص ١١٦ .



## الدرس الرابع عشر

### الشيوعية البدائية

### وجودها، علاقاتها، نقيضها

فى الفصول الماضفة ناقشنا نظرفة المادفة التارفةفة على ضوء  
أسسها الفلسفةفة ثم انقلنا لمانا قسة اسفعاب النظرفة لكل الظواهر  
الاجتماعفة ونحاول ففما فلى دراسة تفصفلات النظرفة اذتدعى ان  
الانسانفة مرء اولاً بمرحلة الشفوعفة البدائفة ثم بالنظام العبودى فالاقعاءى  
فالرأسمالى فالاشراكى حفث فأذن التارفةف بالسفر نأنا المجتمع الشفوعى  
المأمول!! و كل نظام من هذه النظم كان فحمل نقفضه فى أعماقه و ففمو  
النقفض و بعد صراع طوفل فقفضى على النظام و فحل نظاما آخر ماله .  
فهل تم كل هذا فى التارفةف؟

### وجود المجتمع الشفوعى البدائى :

من الطبعفى ان فثور سؤال علمى عن مرور البشرفة بهذا الدور حقا  
مادمنا نأكلم عن الانسانفة قبل عصور التارفةف المأثور . وقد أجابء  
الماركسفة علىه بان اعءبرء بعض المجتمعات المأآخرة الموجودة فى هذا  
العصر شففبفة بالمجتمعات القدفةمة ، و اذا كانت الشفوعفة هى الذى أأحكم  
فى هذه المجتمعات فى نظرها فلا بد ان أكون هى النظام السائد فى  
المجتمعات القدفةمة كلها .

### وهنا نقول :

ان الماركسفة اعءمدء فى معلوماءها عن المجتمعات المأآخرة

الحاضرة على أقوال بعض من ذهبوا إليها بل لم تأخذ منها الا ما يتفق مع نظريتها متهمة الباقي بالتزوير، فحكمت النظرية فى تقييم المعلومات بدلا من تحكيم المعلومات فى النظرية. يقول احد الماركسيين الكبار: «و بالقدر الذى نستطيع ان نتوغل فى الماضى نجدان الانسان كان يعيش فى مجتمعات، و مما يسهل دراسة المجتمعات البدائية القديمة، انه مازالت تسود ظروف اجتماعية بدائية - حتى عصرنا هذا - بين كثير من الشعوب، كما هو الحال بالنسبة لبعض السكان الملونين، فى افريقيا و بولونيزيا و مالنيزيا و استراليا، و هنود امريكا قبل اكتشافها، و الاسكيمو و اللاجون... الخ. و اغلب المعلومات الكثيرة التى و صلتنا من هذه المجتمعات البدائية، قدمها رجال البعثات التبشيرية الذين حرفوا الحقائق عن قصداً و غير قصد»<sup>١</sup>.

ثم كيف يمكن التأكد من ان هذه المجتمعات الحاضرة تمثل تماما المجتمعات القديمة؟ و لا تملك الماركسية دليلا على بدائيتها بالمعنى العلمى للبدائية بل ان قوانين التطور الحتمى التى تؤمن بها الماركسية تقضى بان تكون هذه المجتمعات قد تطورت حتما. فاذا لم تؤمن بتطورها و جب أن تؤمن بالجمود الاجتماعى خلال آلاف السنين.

### تفسير العلاقات الشيوعية:

و تفسرها الماركسية على اساس ظروف الانتاج الضئيل ذلك ان الناس كانوا مضطرين للانتاج بشكل مشترك لضعفهم امام الطبيعة و الاشتراك فى الانتاج يحتم الملكية الاشتراكية و لا يسمح بالملكية الخاصة و يقوم التوزيع على اساس المساواة لان الانتاج ضئيل و لا يمكن التفاوت

(١) القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالى، ص ١٠.

فيه لان حصول أحد الافراد على نصيب يزيد على الآخرين يعنى ان يموت الآخر جوعاً<sup>١</sup>.

وقد تحدث الرحالة (مورجان) عن وجود هذه الحالة فى قبائل بدائية فى امريكا الشمالية.

و الغريب ان الماركسية عند ما تتحدث عن أخلاق المجتمع الشيوعى ننقل عن (جيمس آديررز) الذى درس هنود امريكا فى القرن الماضى ، انها كانت تعتبر عدم تقديم المعونة لمن يحتاجها جريمة كبرى ، و تنقل عن الباحث (كاتلين) ان كل فرد هندی كان له الحق فى الدخول الى اى بيت والاكل ان كان جائعاً ، بل يدخل العجزة ويقاسمون اهل البيت طعامهم فالفرد يحصل على طعامه مهما تهرب من التزاماته فى الانتاج و دون ان يفقد غير هيئته<sup>٢</sup>.

و هذا يعنى ان المجتمع يمتلك طعاما اضافياً يا كل منه العاجز و الضعيف فلماذا كانت المساواة هى الطريقة الممكنة فى التوزيع ، و لماذا تستغل هذه الوفرة الانتاجية ، فقوى الانتاج تسمح بالاستغلال الا ان الوعى العملى البدائى لم يكن بمستوى الدفع نحو الاستغلال على انه لو بررنا التقسيم المتساوى بانه كان اول الامر لضالة الانتاج ثم صارعادة فهل هذا يفسر موقف المجتمع من الافراد الكسالى الذين يتركون العمل باختيارهم ؟ و اذا كانوا قد فرضوا المساواة لثلا تفقد الجماعة أحد أعضائها فلماذا حرصوا على اعالة الكسالى الذين لا يخسرون بفقدهم شيئاً .

### ما هو نقيض المجتمع الشيوعى ؟

انها ترى ان المجتمع الشيوعى وُلدوهو يخفى تناقضاً فى احشائه بين

(١) تطور الملكية الفردية ص ١٤ .

(٢) تطور الملكية الفردية ص ١٨ .

العلاقات الشيوعية فى الملكية وقوى الانتاج حين تنمو فتعيقها العلاقات فان نمو وسائل الانتاج جعل فى مقدور الفرد ان ينتج فوق ما يلزمه و الاكتفاء بعمله فى جزء محدود من الوقت لاعاشه نفسه دون ان يبذل كل طاقاته و لذا كان لا بد ان توجد قوة جديدة فى المجتمع تجبر الجميع على بذل كل طاقاتهم ومن هنا لزم استبدال النظام الشيوعى البدائى بالنظام العبودى و قد بدأ النظام العبودى باستعباد أسرى القبيلة بدل قتلهم و ذلك لانهم ينتجون اكثر مما يأكلون و بعد هذا أخذ اثرياء القبيلة يستعبدون اعضاء قبيلتهم و انقسم المجتمع الى سادة و عبيد مما ساعد الانتاج على النمو.

و نحن لورگژنا النظر عرفنا ان نمو القوى المنتجة لم يكن يتطلب الا مزيداً من العمل و كما يمكن تحقيق المزيد بالنظام العبودى يمكن تحقيقه بالعمل الكثير الحرو الاتفاق على مضاعفة الجهود و تقسيم الناتج بالتساوى بل لنما الانتاج كيفياً ايضاً لان الحر يعمل برغبة و يحاول اكتساب الخبرة. فلماذا اذن اختار المجتمع النظام العبودى دون الاتفاق الحر؟ ان الجواب يكمن فى الانسان نفسه اذ نراه يميل للاقتصاد فى العمل و سلوك أقل الطريقتين الى الهدف جهداً و هذا الميل ليس من نتائج وسائل الانتاج بل من تركيبه الخاص و لذا ظل ثابتاً مدى السنين، و ليس نتاجاً للمجتمع و انما تكون المجتمع لانه أسهل وسيلة لمقاومة الطبيعة و لهذا استعبد الانسان الآخرين .

و عليه فان قوى الانتاج بنموها هيات السبيل لان يسير الانسان وفق ميله الطبيعى و ليست هى السبب الرئيس .

### الشيوعية والكسل :

ان الماركسية تلتزم الصمت ازاء عامل آخر من الطبيعى ان يؤثر فى

القضاء على الشيوعية وهو ما أدت إليه من خمول الكثيرين والانصراف عن الانتاج حتى كتب (لوسكيل) عن بعض القبائل الهندية يقول :  
 «انهم من الكسل بحيث لا يزرعون شيئاً بانفسهم ، بل يعتمدون كل الاعتماد على احتمال : ان غيرهم لن يرفض ان يقاسموه فى انتاجه ولما كان النشيط لا يتمتع من ثمار الارض باكثر مما يتمتع به الخامل ، فان انتاجهم يقل عاماً بعد عام» .

ومن الطبيعى مع هذا ان يقوم الافراد النشيطين باستعباد الكسالى و لكن الماركسية لا تشير لذلك لانها لا تريد أن تعترف بالخمول الذى ينتج عن الشيوعية مما يبرهن على انها لا تصلح للانسان بتركيبه النفسى و العضوى الخاص الدائم فى حياته ، و مما يوضح ذلك المضاعفات المشابهة التى حدثت خلال محاولة الثورة الحديثة فى روسيا لتطبيق الشيوعية تطبيقاً كاملاً فانها لم تكن نتيجة العقلية الرأسمالية الطبقيه - كما يدعون - و انما كانت تعبيراً عن مشاعر الانسان الذاتية التى خلقت معه قبل ان توجد الطبقيه .

## الدرس الخامس عشر

### الفشل الماركسي في

### تفسير النظام العبودي والاقطاعي

خلاصة ماسبق: اننا بعد أن رأينا فشل الماركسية فى اعطاء أى دليل صحيح على نظرية «المادية التاريخية» وفشلها أيضاً فى التخلص من العقبات التى اثرناها فى وجهها، رحنا ندرس تفاصيل «المادية التاريخية» بدءاً بالمجتمع الشيوعى البدائى الذى شككنا فى وجوده التاريخى اصلاً وفى تفسير علاقاته الاقتصادية وفى سبب تحوله - المدعى - الى المجتمع العبودى الامر الذى أثبت سخف التصورات الماركسية حوله وها نحن نتابع دراسة تفاصيل النظرية فنستعرض المرحلتين (العبودية والاقطاعية) لنقول الحق بشأن تفسير الماركسية لهما.

### مع المجتمع العبودى:

ادعت الماركسية ان الانسانية لا بد وان تكون قد انتقلت من مرحلة (الشيوعية البدائية) الى مرحلة (المجتمع العبودى) حيث بدأ الانقسام الطبقي الى سادة وعبيد واستمر هذا الانقسام باشكال مختلفة حتى يومنا هذا.

و اذا تساءلنا عن العامل الذى أعطى هذا الجزء الاجتماعى منصب (السادة) فى حين جعل الآخرين عبيداً لهؤلاء السادة ولما ذالم يتبدل هذا الدور؟ فان الماركسية تجيب بأن الجماعة التى صارت هى (السادة) كانت تمتلك ثروة اكبر نسبياً فهى تمتلك قدرة على استعباد

الآخرين. ولكن لماذا امتلكت هي دون غيرها هذه الثروة الاكبر؟  
تجيب الماركسية على هذا بأمرين:

الاول: ان المجتمع الشيوعي كان فيه ولا ريب رؤساء وقادة حربيين  
وجال دين وقد استغل هؤلاء مراكزهم للحصول على الثروة وتكوين  
ملكيات خاصة و حياة ارسقراطية تجر الآخرين الى تبعيتها<sup>١</sup>.

الثانى: ان جماعة حولت اسرى الحرب الى عبيد تريح بسببهم النتائج  
الفائض عن احتياجاتهم مما جعلها تثرى وتستعبد حتى أعضاء قبيلتها  
المدينين لها.

### المفارقة والخطأ الماركسي:

اذا لاحظنا الجواب الماضى رأينا ان الماركسية - فى الامر الاول -  
تعطى العامل السياسى دوراً أساسياً فى انشاء المجتمع العبودى و وضعه  
الاقتصادى والطبقى وهو يخالف مادأبت على ترديده من ان العامل  
الاقتصادى هو المطور للتاريخ كما انها فى الامر الثانى لم تفسر لماذا  
استطاع بعض أفراد المجتمع دون غيرهم ان يحولوا اسرى الحرب الى عبيد؟  
انها لا تملك لذلك جواباً لان السريكمين فى الاستعدادات الانسانية و  
الكفاءات الجسمية و المعنوية و هى أمور لا ترتبط بنوعية الوضع  
الاقتصادى.

وعلى اى حال فالماركسية ترى ان المجتمع العبودى تحول بعد ذلك  
الى المجتمع الاقطاعى.

### عامل نشوء المجتمع الاقطاعي:

وهي ترى ان المجتمع الاقطاعي نشأ نتيجة لتناقضات المجتمع العبودي فقد اصبحت علاقات العبودية - بعد مدة طويلة - تمنع من نمو الانتاج بعد ان كانت اول الامر تساعد عليه - و كان منعها من النمو من ناحيتين:

الاولى: ان ظلم السادة ادى الى موت الكثير من العبيد وهم القوة المنتجة.

الثانية: ان علاقات العبودية حولت الكثير من احرار القبيلة الى عبيد فلم يستطع المجتمع ان يمتلك جيشاً من الاحرار الذين يغزون فيجلبون له الكثير من العبيد أى القوى المنتجة الجديدة.

وهذا النقص فى القوى المنتجة خلق التناقض بين النظام العبودي و نمو الانتاج فانهدم هذا النظام و حل محله النظام الاقطاعي .

### غفلة الماركسية عن بعض النقاط الجوهرية:

ان الماركسية اذ تقر ما تقدم تغفل عن أمور جوهرية مما يكشف عن نقصانها و تناقضها فى هذا المجال كغيره من المجالات .  
وهذه النقاط هي كما يلي :

النقطة الاولى: ان المجتمع الرومانى مثلاً قد تحول من النظام العبودي الى النظام - الاقطاعي و لكن لا بطريقة ثورية خلافا لقانون ماركسي عام هو (قانون قفزات التطور) و تحول التغييرات الكمية التدريجية الى تغيير كيفي دفعي (ثوري) . فالماركسية نفسها تؤكد ان السادة الرومان بعد ان احسوا بان نظام الرق لا يضمن لهم مصالحهم بدأوا يعتقدون كثيراً من عبيدهم

ويقسمون أملاكهم الى اجزاء صغيرة ويعطونها اليهم . هذا و كان غزو الجرمان للرومان عاملا آخر في تكوين النظام الاقطاعي - كما اعترفت الماركسية بذلك مع انه بعيد عن قوانينها .

### الثورة تسبق التحول بقرون:

والطريف ان نجد العبيد يثورون قبل تحول المجتمع الى الاقطاع بقرون و ذلك من مثل حركة الارقاء في ( اسبرطة ) قبل الميلاد باربعة قرون و كذلك حركة العبيد في الدولة الرومانية بزعامة ( سبرتاكوس ) قبل الميلاد بسبعين سنة تقريبا . و هكذا قامت الثورة قبل ان تشتد التناقضات بين قوى الانتاج و العلاقات الاقتصادية و انما قامت على اساس الاضطهاد و الظلم و توفر الوعي و القيادة و عليه فليست كل ثورة معبرة عن حاجة من حاجات الوضع الاقتصادي .

ولكن كيف ينسجم هذا مع ما يقوله انجلز « مادام اسلوب انتاجي ما ، لايزال يرسم مدرجا متصاعداً في سلم التطور ( اي مادام الانتاج متطوراً ) ، فانه لايفتأيقابل بحماس وترحاب ، حتى من لدن اولئك الذين ازدادت حالتهم سوءاً ، جراء ( تبعاً ) اسلوب التوزيع المتماثل واياه<sup>١</sup> . فلما ذا اذن ثارت جماهير العبيد ثورة عارمة قبل ان توجد الضرورة التاريخية لتغير النظام العبودي بعدة قرون .

النقطة الثانية: لم يسبق التحول الى الاقطاع أي تطور في وسائل الانتاج .

يقول ماركس: « ان اي تكوين اجتماعي ، لايموت أبداً ، قبل ان تتطور القوى المنتجة ، التي تستطيع أن يفسح لها المجال »<sup>١</sup> .

(١) ضد دور هرنج ج ٢ ص ٩ .

(١) نقل هذا القول مؤلف « فلسفة التاريخ » ص ٤٧ .

و مع هذا فقد كان شكل الانتاج واحداً فى المجتمع العبودى والاقطاعى . وهو الزراعة والخدمة اليدوية وفى مقابل هذا نجد ان اشكال الانتاج قد تطورت بلا ان يحصل تغيير فى الكيان الاجتماعى فقد استعان الانسان اول الامر بالاحجار الطبيعية ثم صنع أدوات حجرية ثم اكتشف النار وصنع الفؤوس والحراش ثم ظهرت الادوات المعدنية والسهم ثم ظهر الانتاج الزراعى ثم الحيوانى كل ذلك والنظام الاجتماعى بدائى شيوعى واحد - كما تعترف الماركسية نفسها - .

فلما اذا اذن نربط التغيير الاجتماعى بخصوص تطور شكل الانتاج دون ان نجعله تابعاً لتطور الافكار الانسانية العملية التى يحصل عليها الانسان بعد تجاربه الاجتماعى تماماً كما ان اشكال الانتاج تتبع الافكار العلمية التى يحصل عليها بعد التجارب الطبيعية . ولما كانت التجارب الطبيعية أسرع وأقصر من التجارب الاجتماعى فان من المتوقع ان تتطور أشكال الانتاج أسرع من تطور اشكال النظام الاجتماعى و اذا تم هذا فقد انهار البنيان التاريخى الماركسى من اساسه .

النقطة الثالثة : ذكرت الماركسية ان النظام العبودى صار يشكل مانعاً من نمو الانتاج ولذا أزاحت قوى الانتاج . فهل كان هذا واقعا ؟ و هل تطور الانتاج تبعاً لذلك ؟

اننا لو ركزنا على الحياة الاقتصادية للدولة الرومانية لوجدنا انها بلغت فى بعض المناطق مستوى اقتصادياً رفيعاً ونمت فيها ( الرأسمالية التجارية ) و ابتعدت عن الاقتصاد المحلى المغلق ( اقتصاديات البيت ) فتوسعت التجارة مع الدول المعاصرة لها لكون الطرق معبدة آمنة بالاضافة لازدهار التجارة الداخلية بين ولايات الامبراطورية حتى ان الاوانى الفخارية الطينية مثلا كانت تغطى السوق العالمية من بريطانيا الى شواطئ البحر الاسود شرقاً .

وعليه، فلماذا لم يتطور الوضع الاقتصادي آنذاك من الرأسمالية التجارية الى الرأسمالية الصناعية - وفقاً لقانون التطور الحتمى و كما حدث فى القرن الثامن عشر- والمفروض ان الشروط المادية للتطور كلها حاصلة. ان التاريخ يبرهن على العكس فقد كان قيام النظام الاقطاعى سبباً فى القضاء على الرأسمالية التجارية والعودة الى (الاقتصاد المغلق) والاكتفاء بالمنتجات المحلية البسيطة و هو اقتصاد شبه بدائى . فهل هذا هو النمو التاريخى ؟ ام انه يشكل نكسة وتراجعاً لقوانين المادية التاريخية، وعقبة فى وجه النمو الاقتصادى ؟

وهكذا،

نجد دائماً فشل الماركسية فى مختلف خطواتها وتحليلاتها مما يدعول لاسى على حال اولئك الذين غرتهم الالفاظ الماركسية الرنانة التى لا تخفى وراءها واقعاً حقيقياً .



## الدرس السادس عشر

### فشل الماركسية في

### تفسير نشوء المجتمع الرأسمالي

رأينا من قبل تتابع فشل الماركسية و تناقضاتها فى تفسيراتها المختلفة  
و من ذلك تفسيرها لنشوء كل من المجتمع العبودى و المجتمع الاقطاعى و  
علاقتهما .

و ها نحن ننقد تفسيرها لنشوء المجتمع الرأسمالى فى هذا الفصل :  
ترى الماركسية ان النظام الاقطاعى بانهدامه أوجد النظام الرأسمالى .  
و يركز ماركس على ما يسميه (التجمع الاولى لرأس المال) و الذى قامت  
على اساسه الطبقة الرأسمالية التى استفادت منه فى تحويل القوى العمالية  
الضخمة الى أفراد يعملون بأجرة . و لكن كيف حصل هذا التجمع الاولى  
للمال ؟

ان ماركس يرفض النظريات القائلة بانه قام على أساس مالالمالكين  
من ذكاء و اقتصاد و حسن تدبير جعلها تحصل بالتالى على راس مال ثم  
يؤكد على انه بالتحليل يظهر ان الاجير فى الرأسمالية لما كان لا يملك  
وسائل الانتاج فهو يقبل بالعمل بأجرة ، فلكى يولد النظام الراسملى يجب  
ان يكون قد جرى انتزاع وسائل الانتاج التى كان المنتجون يستخدمونها  
لتحقيق عملهم الخاص ، و حصرها فى أيدى الراسماليين التجاريين .  
و قد تمت الحركة التاريخية لهذا الانتاج بأساليب الاستعباد و النهب  
و العنف لا الذكاء و الاقتصاد و امثال ذلك كما تتخيل مراجع الاقتصاد  
السياسى التقليدى<sup>١</sup> .

## ونلاحظ هنا:

اولاً: ان ماركس لم يقصد ان ينتقد الرأسمالية - اخلاقياً - لانه يراها فى ظرفها مسايرة للتطور الاقتصادى فهى متفقة مع القيم الاخلاقية التى تبتنى بدورها على الظروف الاقتصادية فكل ذلك الغضب والنهب و الظلم أمر حسن فى ظرفه طبق النظرية الماركسية فى الاخلاق!!  
 و ثانياً: ان النتيجة التى توصل اليها ليست مما تفرضه المقدمات التى ذكرها فالنظام الرأسمالى يتوقف بلاريب على عدم وجود وسائل انتاج عند الطبقة العاملة و انحصارها لدى التجارين و لكن لاربط لهذه المقدمات بمسألة لزوم تجريد العمال من وسائل الانتاج بالقوة.  
 فاذا قالت الماركسية ان القوة هى التفسير الوحيد لما نجده من عدم وجود وسائل الانتاج لدى العمال و انحصارها بالتجارين .

## قلنا:

اولاً: ان الواقع التاريخى يكذب ذلك ففى المانيا - حيث قامت الرأسمالية على أكتاف الطبقة الاقطاعية - قام الاقطاعيون بتحويل ثروتهم الاقطاعية الى رؤوس أموال و شيدوا المصانع و اداروها و فى الجمهوريات التجارية الايطالية ( كالبندقية ) و ( جنوا ) و ( فلورنسة ) وجدت طبقة تجارية تشتري منتوجات العمال و تتجربها و جنت الارباح الطائلة من التجارة مع الشرق بعد الحروب الصليبية ، بل احتكرت التجارة بعد الاتفاق مع سلاطين المماليك فى مصر و الشام - وهكذا تخلصت من سلطة الاقطاع و شيدت المصانع الكبيرة التى قضت على الصناعات اليدوية الصغيرة فقامت الرأسمالية الصناعية .

ثانياً: ان التفسير الماركسي لا يكفي لحل المشكلة فلما ذا استطاعت فئة معينة دون غيرها ان تعتدي بالقوة على المنتجين الصغار وتسلبهم انتاجهم .

ثالثاً: ان سلطة الاغتصاب التي أوجدت الطبقة الرأسمالية ليست عاملاً ماركسياً ، وبهذا يهدم ماركس منطقته التاريخي بنفسه . فكان من الجدير به ان يأخذ بوجهة النظر التقليدية في تفسير ظهور الطبقة الرأسمالية . ملاحظة أخيرة: قام ماركس باستخراج شواهد تاريخية على الاغتصاب من تاريخ انجلترا فحسب وشرح كيف جرد الاقطاعيون الفلاحين من أراضيهم وحولوها الى مراعي فتحول الفلاحون الى عمال في سوق البورجوازية الناشئة - فهي عمليات تجريد الفلاح من ارضه لحساب الاقطاعي ، لا تجريد الصانع من وسائل الانتاج لحساب التجارين . ثم يذكر ان السبب الحقيقي لهذا التجريد هو ازدهار مصانع الصوف في الجزء الجنوبي من بلجيكا (الفلاندرز) <sup>١</sup> ورغبة الاقطاعيين لتصدير الصوف الانجليزي الرفيع المستوى اليها .

وهكذا نلاحظ ان (طرد الفلاحين) وهو السبب الرئيس لتكون الرأسمالية يقوم لاعلى اساس تناقضات النظام الاقطاعي او العلاقات الاقطاعية - كما تقرر النظرية الماركسية - بل على أساس عامل خارجي هو ازدهار الرأسمالية التجارية للصوف .

ثم ان ماركس أدرك ان طرد الفلاحين لا يفسر التجمع الاولي لرأس المال الصناعي وانما يفسر كيف وجد السوق الرأسمالي العمال فراح يفسر ظهور المجتمع الرأسمالي بالاستعمار الذي شمل مناطق امريكا و افريقيا و النهب الذي صاحبه - وهي عناصر غير ماركسية لانها تعبر عن القوة السياسية والعسكرية الا ان ماركس في النهاية يعتبر عامل القوة عاملاً

اقتصادياً فيقول: «فالقوة هي المولد لكل مجتمع قديم اخذ في العمل، ان القوة هي عامل اقتصادي»<sup>١</sup>  
 وهذا لا يتفق مع مقاله الماركسي الثاني انجلز حول التطورات  
 الرأسمالية:

من انه «يمكن تفسير هذه العملية بأجمعها، بعوامل اقتصادية بحتة، و ما من حاجة قط في هذا التفسير الى اللصوصية (القوة) (التدخل الحكومي و السياسي) بأي نوع كان. لا يبرهن تعبير: (الملكية المؤسسة على القوة) في هذا الصدد كذلك، الا على انه عبارة يجترها (يردها) مغرور، ليغطي على حرمانه من فهم مجرى الامور الواقعي (أى جهله بها)».

### والحقيقة

اننا لانريد الاعتراض على وصف ماركس لظروف الرأسمالية الانجليزية ولا الدفاع عن تساريخ الاستعمار الاوربي الاسود ولكننا نناقش في ادعاء ماركس بأن الرأسمالية لا يمكن ان تنشأ إلا في مثل تلك الظروف - إذلا دليل على ذلك بل ان التاريخ يكذبه ومنه تاريخ اليابان - التي يعتبرها ماركس الصورة الامينة للاقطاع<sup>١</sup>. فكيف تحولت اليابان الى الرأسمالية؟

عندما دخل الاسطول الامريكى خليج (اوراجا) وراح يفاوض حاكم اليابان العسكري لعقد معاهدات معينة أحست اليابان بخطر الغزو الاقتصادي المدمر وعرف المفكرون ان طريق النجاة هو التصنيع و استخدموا سادة الاقطاع لتحقيقه فقاموا بعزل الحاكم العسكري و اعادة

١- رأس المال: ق ٢ ج ٣ ف ١ ص ١١١٩

١- رأس المال: ق ٢ ج ٣ ص ١٠٥٨.

السلطة للإمبراطور الذي جند امكاناته لايجاد الثورة الصناعية ونمت بذلك طبقة التجار و الصناع و تحطم النظام الاقطاعى ولكن بهدوء - حتى نزل أشرف الاقطاع عن امتيازاتهم القديمة سنة ١٨٧١ و تم كل شيء، بسلام . فهل تنطبق على هذا تفاسير ماركس ؟

### اننا نجد:

اولاً: ان التحول الى الرأسمالية تم بشكل سلمى لا ثورى دفعى آنى .  
 وثانياً: ان المجتمع اليابانى كله وقف مع هذا التطور فلم يكن هناك صراع طبقى .  
 وثالثاً: ان القوة لم تكن هى السبب فى تجمع رأس المال الاولى و تراكمه فلم تتم عمليات غاصبة تجرد المنتجين من وسائلهم و انما تم التحول بنشاط شعبى عام استخدمت فيه السلطة الحاكمة نفوذها السياسى كله .

فاين هى اذن تفاسير ماركس فى هذه الصورة الامينة للاقطاع؟!!

## الدرس السابع عشر

فشل الماركسية في تعيين جوهر القيمة

## في الفصول السابقة

وبعد بعض التمهيديات درسنا نظرية (المادية التاريخية) على ضوء أسسها الفلسفية وفندنا علاقتها بها، كما قمنا بمناقشة ادعائها لشمول مختلف الحوادث التاريخية وانتقلنا لمناقشة تفاصيل النظرية بعد ذلك، ولاحظنا فشلها في تفسير المجتمعات الشيوعية البدائية، والعبودية، والقطاعية والرأسمالية وعلاقتها المختلفة. ونحاول هنا اظهار الوجه الاقتصادي للماركسية تمهيداً لمتابعة تحليلها لقوانين المجتمع الرأسمالي ... و يشكل قانون (جوهر القيمة) أساس البناء الاقتصادي فما هو التحليل الماركسي له.

## قانون: العمل أساس القيمة:

قبل كل شيء قبل ماركس مقاله (ريكاردو) وغيره من: ان العمل البشري هو جوهر القيمة التبادلية (أي ان قدرة أي سلعة على تعويضها بسلعة اخرى تقدر على ضوء ما أنفق عليها من عمل بشري).

وقد اشترط (ريكاردو) لهذه النظرية ان يتوفر جو (التنافس) بعد ان لاحظ ان الاحتكار قد يضاعف القيمة التبادلية للسلعة دون زيادة كميات العمل المنفق، كما انه لاحظ ان العمل البشري يتفاوت في كفايته فلا تتساوى ساعة من عمل الصانع الذكي النشط مع ساعة من عمل البليد الكسول، فافترض مقياساً عاماً وسطاً بحيث ان كل كمية من العمل توجد

ما يناسبها من القيمة ان كانت متوافقة مع المقياس العام وهو ما أسماه (ماركس) (كمية العمل الضرورية اجتماعياً).

و اذا كان العمل هو جوهر القيمة فما هو دور (الارض) و (رأس المال)؟

ان ريكاردو ويجب بان ربيع الارض لا يؤثر في تكوين القيمة - خلافاً لما اعتقده الاقتصاديون - اما ما نشاهده من تأثير فهو نتيجة الاحتكار و سيطرة البعض على الاراضى الاكثر خصباً.

و اما رأس المال فهو عمل مجتمع لا أكثر، و لكن (ريكاردو) اعترف بالربح الرأسمالى (رغم ان الرأسمال لا يتدخل في تكوين القيمة) و ذلك على اساس (الزمن) الذى يتخلل بين الاستثمار و ظهور السلع للبيع مما يستوجب ان تباع السلعة بسعر يعود بشيء من الربح لصاحب الرأسمال.

و قد أقر (ماركس) نظرة (ريكاردو) في الربح العقاري مع شيء من التوضيح و لكنه هاجم اعترافه بمنطقية الربح الرأسمالى و وضع نظرية (القيمة الفائضة).

### كيف وضع ماركس القاعدة الأساسية لاقتصاده؟

بدأ - قبل أي شيء - بالتمييز بين القيمة الاستعمالية التى تتبع المنافع التى تؤديها السلع و هى مختلفة، و القيمة التبادلية التى تجعل من الممكن مبادلة سلعة باخرى؛ فالسيارة تؤدى منفعة غير منفعة البيت و لكن يمكن ان يبادل احدهما بالآخر عبر شيء مشترك بينهما. و ليس هذا الامر المشترك صفة طبيعية أو هندسية لانها لا تدخل فى الحساب الا بمقدار منافعها الاستعمالية و هى مختلفة، و انما هو العمل البشرى فلما كانت كمية العمل المنفق على السيارة تساوي الكمية المنفقة على البيت أمكن

التبادل بينهما .

فالعمل هو جوهر القيمة التبادلية <sup>١</sup> وهو الذي يحدد ثمنها في السوق و ان أمكن ان تلعب قوانين ( العرض والطلب ) دوراً ثانوياً في خفضه ورفعته تبعاً لوجود المنافسة او الاحتكار، ولكنها لا تستطيع ان ترفع الثمن بشكل غير محدود؛ فلا يمكن ان ترتفع قيمة المنديل الى قيمة السيارة . وقد اكدت الماركسية على ان هذا القانون يتوقف على :

أ - توفر المنافسة التامة فلا يسري الى حالات الاحتكار .

ب - كون السلعة نتاجاً اجتماعياً ( اي يمكن ايجاده عن طريق العمل المتعارف الاجتماعى دائما فلا يشمل الانتاج الفردي الخاص كاللوحه الفنية .

بعض الملاحظات على هذا التحليل :

**الملاحظة الاولى:** ان ماركس في هذا التحليل يتبع طريقة ذهنية

بعيدة عن التجربة و الافان نظريته تعني : ان الارباح من مشروع لآخر تختلف تبعاً لاختلاف كمية العمل المأجور المنفق خلال الانتاج بلا ان يكون لكمية الآلات و الأدوات اثر في ذلك لانها لا تعطى اية قيمة اكثر مما تفقده . هذا مع اننا نشاهد بوضوح ان الربح في الحياة الاقتصادية السائدة يزداد بازدياد الآلات و الادوات .

نعم وضع ماركس نظريته - بتحليل ذهني - اولاً و لما وجد الواقع يصطدم بها راح يؤكد ان هذه النتائج العكسية هي مظهر من مظاهر المجتمع الرأسمالي الذي يجبر المجتمع على الانحراف عن القانون الطبيعي للقيمة و التكلفة وفقاً لقوانين العرض و الطلب .

(١) - لاحظ رأس المال : ج ١ ق ١ ف ١ ص ٤٤ - ٤٩ .

**الملاحظة الثانية:** لو اتبعنا تحليل ماركس للقيمة التبادلية في عملية مبادلة بين انتاج اجتماعي كنسخة من كتاب (وسائل الشيعة) ذي العشرين جزءاً و انتاج فردي (كخط أثري قديم) فهل يمكن ان نقول ان العنصر المشترك هو (العمل البشري)؟ كلا و الماركسية نفسها استثنت هذا من القانون. و لكننا نتساءل اذن ما هو الامر المشترك بينهما ان كان يلزم ان يوجد امر مشترك ليتم التبادل؟ الا يبرهن هذا على ان هناك امراً مشتركاً آخر غير العمل و هو موجود في السلع الفردية و السلع الاجتماعية على السواء؟ و لماذا لا يكون هذا هو جوهر القيمة؟

**الملاحظة الثالثة:** من مظاهر عدم واقعية قانون القيمة هذا اننا نجد ان الارض تصلح لكثير من الاستعمالات البديلة فيمكن زراعتها بالقطن و الحنطة و غير ذلك. كما نجد ان هناك قطعة من الارض هي اكثر كفاءة من غيرها في انتاج الرز مثلاً و القطعة الاخرى في انتاج الحنطة و هكذا فكل أرض لها استعداد طبيعي لنوع من الانتاج فاذا وزعت كمية معينة من العمل بشكل صحيح على الارض، و استخدمت كل طبق استعدادها لأنتج ذلك محصولاً اكبر بكثير مما لو صرفت نفس كمية العمل على الارض مع توزيع سيء و بلا تخطيط. و لا ريب في عدم تساوي المحصولين في القيمة التبادلية، و هذا الاختلاف لا يمكن تفسيره الا بالدور الايجابي الذي تلعبه الارض في تنمية الانتاج و تحسينه. و عليه فما هو جوهر القيمة الذي تؤثر الارض في تكوينه كما يؤثر العمل أيضاً؟

**الملاحظة الرابعة:** كيف تفسر الماركسية مسألة انخفاض القيمة التبادلية للسلعة بعد ان تنخفض الرغبة الاجتماعية فيها نتيجة لعامل سياسي أو ديني أو غيره، و رغم احتفاظها بنفس الكمية من العمل الاجتماعي المنفق، فالقيمة الاستعمالية و درجة الانتفاع لهما الاثر في تكوين القيمة؟

و الماركسية تتغاضى عن هذه الظاهرة و لكنها تؤكد على ظاهرة اخرى و هى تبعية قيمة السلعة لكمية العمل المنفق عليها فلو ساءت ظروف الانتاج و تطلبت انفاق عمل اكثر زادت القيمة بعكس الامر فيمالو تحسنت الظروف و قلت كمية العمل المنفق و هو أمر صحيح و لكنه لا يبرهن على صحة النظرية الماركسية للقيمة بعد ان كان من الممكن تفسيره بوجه آخر و هو عامل الندرة و القلة فى العرض و ازدياد الرغبة فيه .

**الملاحظة الخامسة:** ان العمل عنصر مختلف فى الدرجة و الاهمية . فهناك العمل الفني المتوقف على الخبرة الخاصة كعمل المهندس المعماري ، و هناك العمل البسيط كعمل الحمال و البائع المتجول . كما ان العمل يتأثر بالظروف النفسية و الاستعداد الطبيعي و الرغبة فى التفوق و العواطف نحوه ، فتتغير نوعية العمل باختلاف هذه الظروف و لا يمكن قياس الاعمال قياساً كميّاً فقط من جهة ، و ليس لدينا مقياس نقيس به العنصر الذاتى و الظروف النفسية و نوعية العمل على ضوءه من جهة اخرى .

فهنا اذن مشكلتان هما : مشكلة قياس عام للكميات الفنية و غير الفنية من العمل .

و مشكلة قياس نوعي لكفاية العمل على ضوء الظروف النفسية . اما المشكلة الاولى : فقد حاولت الماركسية حلها بتقسيم العمل الى بسيط و مركب ؛ فالبسيط هو الجهد المبذول عن طريق القوة الطبيعية المتعارفة بلا أي تمرين بدني أو ذهني كعمل الحمال . أما المركب فهو الذى تستخدم فيه الطاقات و الخبرات المكتسبة من عمل سابق كعمل المهندسين . و المقياس العام للقيمة التبادلية هو العمل البسيط ، أما المركب فهو عمل بسيط مضاعف . فهل هذا التفسير صحيح ؟ ان المهندس لو أنفق عشرين سنة للوصول الى مستوى معين من الخيرة

و مارس العمل عشرين سنة اخرى ، فسوف يحصل -على اساس التحليل السابق- على قيمة تساوي قيمة عمل العمال في اربعين سنة. فهل هذا هو الواقع؟ وهل توافق عليه الدول؟

ان الاتحاد السوفياتي نفسه يرفض ذلك فربما زاد راتب العامل الفني فيه على راتب العامل البسيط بعشرة أضعاف أو أكثر بالرغم من انه لم يصرف تسعة أضعاف عمر العامل البسيط في الدراسة و بالرغم من توفر العمال الفنيين كتوفر القوى العاملة البسيطة مما يرجع الفرق الى قانون القيمة دون ظروف العرض و الطلب .

و اما المشكلة الثانية (مشكلة القياس النوعي للعمل) فقد حلتها - بزعمها - عن طريق اخذ ( العمل الاجتماعي المتعارف ) مقياساً للقيمة .  
و عليه فالعامل الذي يتمتع بشروط ترفعه عن المتعارف يمكنه ان يخلق لبضاعته خلال ساعة قيمة أرقى مما يخلقه العامل المتعارف خلالها .

و خطأ الماركسية يكمن في أنها ترى ان الظروف هي عوامل تساعد العامل في انتاج كمية اكبر في وقت أقصر فينتج مثلاً مترين من النسيج خلال المدة التي يمكن للعامل المتعارف ان ينتج فيها متراً واحداً و لكنها تغفل عن الامتيازات الكيفية في السلع المنتجة و ذلك نلاحظه في عمل رسامين لمدة ساعة على تصوير لوحة لكل منهما و لكن احدي اللوحتين كانت أبدع بكثير من الاخرى نتيجة الاستعداد الطبيعي لراسمها .

ولا يستطيع الآخر ان يأتي بمثلها حتى ولو ضاعف الوقت فليست المسألة مسألة كمية فقط .

و ليس هناك من يرضى باستبدال هذه بتلك مهما كانت طبيعة السوق و نسبة العرض فيه الى الطلب . فنوعية الصورة و روعتها لا تعبر عن

مقدار العمل بل عن نوعية العمل المنفق فلا ينفع اذن المقياس الكمي لوحده لقياس كل القيم التبادلية.

### الرغبة الاجتماعية هي السر:

رأينا بعض العقبات في وجه نظرية ماركس في تفسير القيمة و التي اضطرا اليها بعد ان استبعد المنفعة الاستعمالية فلم يجد العنصر المشترك بين السلعتين المتبادلتين الا في العمل المنفق، ولكنه غفل عن وجود صفة نفسية فيهما بدرجة واحدة رغم اختلافهما في الخصائص الفيزيائية الكيمياءوية - وهي الرغبة الانسانية في الحصول عليهما و التي تتبع المنفعة الاستعمالية لهما - ومع هذا لا داعي لاعتبار العمل أساس القيمة . وينهار استدلال ماركس، وتحل الرغبة محل العمل و عندها نتخلص من الصعوبات السابقة. فالذي يوفر امكانية مبادلة كتاب (وسائل الشيعة) الكبير بـ (الخط الاثري) هو هذا المقياس النفسي، أي الرغبة الانسانية المتساوية فيهما .

ولما كانت الرغبة ناتجة من المنفعة الاستعمالية فلا يمكن اسقاط هذه المنفعة من الحساب و لذا فالسلعة التي لا منفعة لها لا قيمة تبادلية لها أيضاً مهما كان العمل المنفق - الامر الذي اعترف به ماركس دون ان يوضح سر الترابط بين المنفعة الاستعمالية و المنفعة التبادلية ولم يمكنه ذلك.

و يجب ان نلاحظ ان درجة الرغبة - في أي سلعة - تتبع أهمية منفعتها من جهة كما ان درجة الرغبة تنخفض كلما أمكن الحصول على السلعة بشكل أسهل و ذلك أثار كثرتها في حين ترتفع الرغبة كلما صعب الحصول على السلعة لتدريتها. فقلة السلعة تؤثر على رفع الرغبة و القيمة بالتالي في حين تؤثر كثرتها العكس حتى يفقد الشيء أي قيمة تبادلية اذا

امكن الحصول عليه بلا جهد مطلقا كالهواء .  
وهكذا نلاحظ فشلاً ماركسياً آخر في تفسير جوهر القيمة الأمر الذي  
يَهْدُ كل ما بنى عليه من نتائج .



## الدرس الثامن عشر

### قيمة الرأي الماركسي في تناقضات الرأسمالية

كنا فى صدد متابعة تفاصيل النظرية الماركسية فى تفسير التاريخ وقد  
فندنا قانونها ( العمل جوهر القيمة ) الذى بنت عليه تحليلاتها للمجتمع  
الراسمالى و تناقضاته .

وقبل ان نلاحظ هذه التحصيلات ننبه على مايلى :  
اولاً: ان الاسلام يرفض الراسمالية و ان اتفق معها فى الاعتراف  
بالملكية الخاصة . ولذا فلسنا نبررها عندما ناقش التحليل الماركسي  
لها .

ثانياً: ان خلاصة رأينا فى التحليل الماركسي هو التأكيد على :

أ - ان الماركسية تعتبر ان الاحتكار، والاستعمار و باقى مساوى  
الراسمالية ناشئة فقط من تشريع الملكية الخاصة بينما هى فى الواقع نتيجة  
لوجود الملكية الخاصة فى جوراسمالى له طبيعته الاقتصادية و السياسية و  
الفكرية .

ب - ان اسسها العلمية الاقتصادية خاطئة .

### تناقضات الراسمالية فى رأى الماركسية

تعتبر الماركسية الربح الذى يأخذه الراسماليون من الانتاج هو محور  
التناقض فى الراسمالية، إذ أن قيمة البضاعة مستمدة من العمل المأجور

الذى انفق عليها . فالراسمالي لو اشترى الخشب بدينار و استأجر العامل ليصنعه سريراً يبيعه بدينارين ، فان القيمة الجديدة - الدينار الثانى مستمدة من العمل ولكن الراسمالي يعطى جزءاً من القيمة الجديدة للعامل و يبقى الجزء الآخر له . و عليه فيجب ان ينتج العامل قيمة تزيد على أجرته و يسميها ماركس (القيمة الفائضة) .

و يوضح هذا فيقول : بان المالك يشتري من التاجر المواد و الادوات و من العامل العمل ، و اذا كان الطرفان ينتفعان منفعة استعمالية من هذا الشراء و البيع اذ كل منهما يستبدل بضاعة لها منفعة استعمالية لاحتياجها باخرى يحتاجها فليسا كذلك بالنسبة للقيمة التبادلية فان التبادل يتم بين متساويين بشكل طبيعى و مع التساوى لا معنى للربح . فيستحيل ان يحصل أى من البائع و المشتري على ربح لانه لو باع البضاعة مثلاً با غلى من ثمن شرائها او اشتراها بارخص من قيمتها ، فانه سيخسر ماربحة حينما يتحول الى مشتر بعد ان كان بائعاً او العكس .

و هكذا لن يحصل المنتجون على قيمة فائضة و ربح لانهم هم ايضا مستهلكون لبضائع غيرهم فيخسر بصفته مستهلكاً ما يربحه بوصفه منتجاً . و عليه فالربح الراسمالي هو جزء من القيمة التى أوجدها العامل فى المادة ، و قد حصل عليه المالك لانه لم يشتر من العامل عمله حتى يعوضه بما يساويه أو يعطيه القيمة التى خلقها ، و ذلك باعتبار أن (العمل هو جوهر القيمة) عند ماركس و لا يكتسب العمل قيمة من شئ فليس هو سلعة ، و انما الذى اشتراه المالك هو (قوة العمل) و قوة عمل عشر ساعات مثلاً تحدد قيمتها بمقدار العمل اللازم للمحافظة على هذه القوة لمدة عشر ساعات و اعاشة العامل فيها .

فالمالك يشتري (قوة العمل) لا (العمل) و واضح ان عمل عشر ساعات هو اكثر من العمل اللازم لاعاشة العامل عشر ساعات ، و المالك

هو الذى يتسلم الفرق بين القيمتين أى (القيمة الفائضة) وهى سرقة على اساسها يقوم الصراع الطبقي بين المالكين والعمال .

مناقشة هذا التحليل : ان نظرية (القيمة الفائضة) تعتمد على قانون (العمل جوهر القيمة) الذى أبطلناه فى الفصل السابق حيث قلنا ان القيمة انما تقاس بمقدار (الرغبة الاجتماعية) و عليه فليس الربح دائما جزءاً من القيمة التى يخلقها العمل . فان مما يؤثر فى القيمة (المواد الطبيعية الخام) ذات الندرة نسبياً فالخشب نادر نسبياً وليس كالهواء لذا فهو يؤثر فى تكوين القيمة التبادلية للسريع رغم انه لم ينفق فى انتاج الخشب عمل بشري . وقد أهملت الماركسية المواد الطبيعية تماماً فى مجال تكوين القيمة لاجل ذلك و الحقيقة ان المادة الطبيعية فى باطن الارض قد تبدو بلا قيمة مالم تمتزج بالعمل البشرى ، ولكن العمل نفسه لا قيمة له ايضا مالم ينفق على استخراج الذهب مثلاً إذلوا نفق عبثاً فانه لا ينتج شيئاً .

(المادة والعمل) متضامنان فى تكوين القيمة التبادلية للمادة المستخرجة و كذلك فان للارض أثراً فى هذه القيمة بدليل ان كمية العمل التى تنفق فى ارض غير صالحة لزراعة الرز مثلاً تنتج قيمة أقل مما لو نفقت نفسها على ارض صالحة ..

فليس صاحب العمل (العامل) هو المصدر الوحيد للقيمة ولا يتحتم ان تكون القيمة الفائضة (الربح) جزءاً من القيمة التى يخلقها العامل بل قد تعبر عن نصيب مواد الانتاج الطبيعية فى قيمة السلعة . اما من يملك هذا النصيب ؟ هل العامل او غيره ؟ فهذه نقطة اخرى لا نبحت عنها فعلاً و انما نقصد الى ابطال التحليل الماركسى هنا .

الدور الادارى للمالك فى القيمة : فان المواهب التنظيمية لمالك وسائل الانتاج تؤثر بلاريب فى نوعية الارباح و ذلك بتعيينه للعدد اللازم من العمال و المواد ، و توزيعه الواجبات و بحثه عن أساليب التوزيع .

فيجب ان يحصر ماركس تفسيره بالراسمال الربوى أو المشاريع التى لايدبرها المالك. و بانهار نظرية القيمة يمكن أن نرفض التناقضات التى بنيت عليها كالتناقض بين العامل و المالك بوصفه سارقاً، و التناقض بين ما يشتريه المالك من العامل ( طاقة العمل ) وما يتسلمه منه ( وهو العمل نفسه . )

فللقيمة - كما رأينا - مصدر غير العمل و ليس من الضرورى ان يسرق المالك من العامل ليتم الربح، صحيح ان مصلحة المالكين هى فى خفض الاجور بينما تكون مصلحة العمال فى رفعها و لكن هذا لا يرتبط بصميم العلاقة بين المستأجر - والاجير، و الاسس المزعومة للاقتصاد الماركسى بل هو نظير اختلاف مصالح البائعين و المشترين، و كذا اختلاف العمال الفنيين مع غير الفنيين الذين يطالبون بالمساواة فى الاجور.

اما التناقض بين ما يشتريه المالك و ما يتسلمه فهو يتوقف على رأى الماركسية بان ما يشتريه هو قوة العمل لا نفس العمل الذى لا يمكن ان تكون له قيمة تقبل التقدير بعد ان كان هو جوهر القيمة، أما قوة العمل فتقدر بالعمل المنفق فى سبيلها فيمكن شراؤها.

و لكن الحقيقة - التى يقول بها الاقتصاد الاسلامى - هى ان المالك لا يشتري من العامل عمله و لا قوة عمله و انما يشتري منفعة عمله أى ما يتركه عمله من أثر فى المادة الطبيعية كالتعديل الذى يطرأ على الخشب فيجعله سريراً. و هذا الاثر ليس جزءاً من كيان الانسان بل هو بضاعة لها قيمة بمقدار أهميتها والرغبة الاجتماعية فيها فلا يوجد هنا اى تناقض. و يلاحظ هنا الفرق بين هذه البضاعة ( اى الاثر المادى للعمل الانسانى ) و المواد الطبيعية الخام النادرة نسبياً كالمعادن و هو ان نتيجة العمل تتمتع بعنصر الاختيار فيمكن للارادة الانسانية ان تتدخل فى جعلها نادرة كما تقوم

بذلك نقابات العمال في البلدان الرأسمالية ولهذا يبدو - لأول مرة - ان ثمنها اعتباراً مع انه في الواقع يخضع لنفس المقياس العام للقيمة .

### قوانين متفرعة على ما سبق :

بعد ان وضع ماركس (قانون القيمة ، ونظرية القيمة الفائضة) وتصور انهما يكشفان عن التناقض الاساسي في الرأسمالية راح يستنتج قوانين هذا التناقض التي تقضى على الرأسمالية بالتالي وهي :

اولاً : قانون الصراع الطبقي نتيجة سرقة الرأسمالي من العامل .

ثانياً : قانون اتجاه معدل الارباح دائماً الى الهبوط ، وذلك انه بعد ان يتم التنافس الحاد بين الرأسماليين انفسهم يتجه كل منهم الى تحويل جزء من ارباحه الى راسمال ليحسن الادوات والآلات ويعصم نفسه من السقوط وهكذا يتراكم راس المال ويتزايد الاعتماد على الآلات وتقل الكمية التي يحتاجها الرأسمالي من العمل كلما تقدمت الآلات ، ولهذا تنخفض القيمة الجديدة التي يخلقها الانتاج لانخفاض كمية العمل فينخفض الربح تبعاً لذلك .

ثالثاً : قانون (البؤس المتزايد) : فبعد انخفاض الربح يطالب الرأسماليون العمال بكميات اكبر من العمل وبنفس الاجرة السابقة او يقللون اجورهم فيشتد الصراع بين الطبقتين ولا بد - حينئذ - من نشوء أزمات لعدم امكان تصريف البضائع بعد عدم قدرة الجماهير على الشراء فيتوجه الرأسماليون للخارج وتبدأ مرحلة الاستعمار والاحتكار ويفشل ضعفاء الرأسماليين فتضيق دائرتهم وتتسع دائرة الكادحين ثم ان الطبقة الرأسمالية تبدأ بفقدان مستعمراتها بفضل حركات التحرر وتشتد الازمات حتى يتحطم الكيان الرأسمالي كله عبر ثورة العمال والكادحين .

## نقاط الضعف في هذا التحليل :

يلاحظ هنا ان قانون الصراع نتيجة سرقة الراسمالي من الربح يتوقف على نظرية (القيمة الفائضة) التي أبطلناها .

و كذلك فان قانون (انخفاض الربح) نتيجة لقانون (العمل جوهر القيمة) و الذى ابطلناه ايضا .

اما قانون (تزايد البؤس) فقد استمده ماركس من تحليل (ريكاردو) للآلات و اثرها فى ايجاد الكثير من العاطلين و لكن ماركس أضاف اليه ظاهرة اخرى هى امكان اشغال أى انسان سالم فى عملية الانتاج حتى النساء و الاطفال فيستبدل العمال الماهرون بغيرهم و باجور أرخص و حينئذ لا يستطيع العمال ان يساوموا فى الاجور فيزداد البؤس .

و لكن الماركسيين رأوا عدم اشتداد البؤس فراحوا يؤولون القانون بانه يقصد (البؤس النسبى) أى ان حالتهم و ان كانت تتحسن على مرالزمن لكنها بالنسبة الى الراسماليين كانت تسوء . وهكذا تخلط الماركسية بين قوانين الاقتصاد و الحقائق الاجتماعية لانها تفسر كل شيء على اساس اقتصادى .

فلنفترض ان البؤس النسبى يتزايد و لكن حالتهم بشكل مستقل - كانت تتحسن باستمرار و هذا لايعنى تزايد البؤس فى المجتمع بشكل حتمى مما يقود الى الثورة .

## لماذا يوجد الفقر والتسكع فى المجتمع الراسمالي :

ان الملاحظ ان الفقر والتسكع لم ينشأ عن السماح بالملكية الخاصة لوسيلة الانتاج و انما نشأمن وضع هذه الملكية فى اطار

رأسمالي و عدم الاعتراف بمبدأ ( الملكية العامة ) ولا بحقوق ثابتة في الاموال الخاصة للضمان الاجتماعي ولا يحدد تصرفات المالكين بحدود المصلحة العامة ، اما لو خرجت عن هذا الجوفلا معنى للبؤس في المجتمع .

اما الاستعمار: فهو في الواقع نتيجة العقلية المادية التي جعلت الحصول على اكبر ربح مادي هو أعلى الاهداف بأى وسيلة ، ولا يمثل المرحلة العليا من الراسمالية فانه بدأ عند بدأ الراسمالية حيث اقتسمت الدول الاوربية البلاد الضعيفة كالهند ومصر و السودان لبريطانيا و الجزائر و مراكش لفرنسا و هكذا .

أما السماح بالملكية في مجتمع غير مادي و يتمتع بواقع روعي و خلقى و سياسى يختلف عن الواقع الرأسمالي فهو لا يؤدي الى الاستعمار بمفهومه الرأسمالي .

و كذلك نجد ان الاحتكار لم يكن نتيجة السماح بالملكية الخاصة لاداة الانتاج بل كان نتيجة للحريات الراسمالية بشكل مطلق .  
فلو وضعت القيود الخاصة للملكية و روقب النشاط الاقتصادي بدقة فسوف لن يفسح المجال للاحتكار .

و هكذا نستنتج

فشل الماركسية في بنائها لمساوي الراسمالية على اساس الملكية الخاصة دون ان تلاحظ الجوامدى الذى هو السبب الحقيقى لها و انه يمكن تصور مجتمع يعترف بالملكية الخاصة دون ان يتلى بهذه المساوي بعد ان يتخلص من الجوامدى و اخلاقيته المنحطة .

## الدرس التاسع عشر

هل يمكن محو الطبقة في

المجتمع الاشتراكي؟

ناقشنا فى الفصول السابقة نظرية (المادية التاريخية) باعتبارها الاساس العلمى الذى يقوم عليه (المذهب الماركسى) أى النظام الاجتماعى الذى تدعو اليه الماركسية . وقد رأينا انها تعتبر مذهبها جزءاً و مرحلة من مراحل الحركة التاريخية المحتومة ولهذا أسمى ماركس مذهب (الاشتراكية العلمية) باعتبار هذه الضرورة التاريخية المزعومة . ويشمل هذا المذهب مرحلتين تدعو اليهما عمليا وترى ضرورة حصولهما طبقا لنظرية (المادية التاريخية) وهما (الاشتراكية ثم الشيوعية):

### فالا اشتراكية تلخص أركانها فيما يلى :

- ١- محو الطبقة .
  - ٢- حكومة البروليتاريا (الطبقة الكادحة)
  - ٣- تأمين مصادر الثروة و وسائل الانتاج الراسمالية المستثمرة عن طريق العمال المأجورين .
  - ٤- قيام التوزيع على أساس (من كل حسب طاقته و لكل حسب عمله) .
- اما الشيوعية فتحتفظ بمحو الطبقة و لكنها تحرر المجتمع من أى حكومة ولا تكتفى بالتأمين و انما تلغى الملكية الخاصة حتى لو كانت الانتاج الفردية التى لا تستثمر عن طريق العمال المستأجرين و كذلك ملكية بضائع الاستهلاك ، ، و أخيرا تركز الشيوعية على قاعدة (من كل

حسب طاقته ولكل حسب حاجته).

### ما هو الدليل الأساسي لهذا المذهب؟

لا ريب في ان الماركسية لا تستدل لمذهبها بالقيم الاخلاقية الداعية للمساواة كما يفعل الاشتراكيون الآخرون ذلك لان هذه القيم هي وليدة الوضع الاقتصادي - في رأبها - وانما تستند الى قوانين المادية التاريخية التي تفرض هذا المذهب من خلال تناقضات المجتمع الراسمالي - التي ذكرناها في الفصل الماضي - وقد عرفنا في ما مضى بطلان نظرية المادية التاريخية، وفشل الماركسية في تحليلاتها لتناقضات الراسمالية . ولكن حتى لو قبلنا بنك التناقضات فانها لا تبرهن على ان الحل الوحيد لها هو الاشتراكية الماركسية بل هناك مجال لحلول اخرى كاشتراكية الدولة أو الاقتصاد الذي يعترف باشكال متعددة للملكية أو إعادة توزيع الثروة على المواطنين مع الاعتراف بالملكية الخاصة وغير ذلك وبهذا تفقد الماركسية المذهبية طابع الضرورة التاريخية وتبقى مجرد فكرة مقترحة كغيرها من الافكار الاشتراكية.

الاشتراكية: ولندرس أركانها بشيء من التفصيل:

**الركن الاول:** نحو الطبقة: فقد آمنت الماركسية بان العامل

الاقتصادي هو الوحيد المؤثر في حياة المجتمع مما أدى بها للتأكيد على ان حالة الملكية الخاصة وانقسام الناس الى مالكين وفاقدين هي اساس التركيب الطبقي وصراعته فاذا الغيت الملكية في مجتمع اشتراكي استحالت الطبقة ولكنارأينا في الفصول السابقة ان هناك أسساً تاريخية اخرى للتركيب الطبقي مثل السياسة والدين والعسكرية فليس اختفاء الطبقة في المجتمع الاشتراكي حتمياً. على انالو ركزنا على مبدأ التوزيع الاشتراكي (من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله) وجدنا انه

يؤدي - كما أدى فعلا - الى خلق الطبقة من جديد .

فنحن نعلم ان الطبقة الكادحة لا يعقل ان تشرف بمجموعها على قيادة الثورة و انما يمثلها جماعة اسماها لينين ( الثوريين المحترفين ) لها خصائص فكرية و ثورية و حزبية خاصة و قد شكل هؤلاء بذرة لأفضع طبقية فى التاريخ لانهم استلموا السلطة المطلقة باسم ديكتاتورية البروليتاريا و تصفية حسابات الراسمالية .

يقول لينين: «فى المرحلة الراهنة من الحرب الاهلية الحادة لا يمكن لحزب شيوعى ان يقدر على اداء واجبه الا اذا كان منظماً بأقصى نمط مركزى والا اذا سيطر عليه نظام حديدى يوازى النظام العسكرى والا اذا كان جهازه المركزى جهازاً قوياً متسلطاً يتمتع بصلاحيات واسعة و بثقة أعضاء الحزب الكلية» وأضاف ستالين الى ما تقدم : «هذا هو الوضع فيما يتعلق بالنظام فى الحزب، أثناء فترة الكفاح التى تسبق تحقيق الديكتاتورية، و يجب - بل حتى الى درجة أعظم - ان يقال الشيء ذاته عن النظام فى الحزب بعد ان يكون قد تم تحقيق الديكتاتورية» و هؤلاء يملكون ميزات اكثر الطبقات فى التاريخ فلهم سلطتهم على كل الممتلكات، ولهم مركزهم السياسى الذى يتيح لهم التصرف بها طبقاً لمصالحهم الخاصة . كما انهم يؤمنون - كغيرهم من الطبقات - بان سيطرتهم المطلقة هى التى تكفل السعادة للناس . و الملاحظ ان هذه الطبقة كسبت امتيازاتها عن طريق التنظيم الحزبى القائم على أسس فلسفية و عقائدية فى حين اكتسبت الطبقات الاخرى امتيازاتها على ضوء حالتها الاقتصادية فى المجتمع .

وقد أدت هذه الطبقة الى الصراعات الهائلة فى العالم الاشتراكى و التى تمثلت احيانا فى عمليات (التطهير و القتل الجماعى) فان الطبقة الممتازة فى داخل الحزب نفسه كانت توصم بالخيانة من قبل الاعضاء

الآخرين كما كانت تواجه معارضة هائلة من المستغلين من قبلها في خارج الحزب.

و كانت عمليات التطهير تجرى في القيادة كما تجرى في القاعدة باستمرار و عنف يفوق كل اشكال الصراع الطبقي التي تصفها الماركسية في التاريخ فقد شملت تسعة وزراء من أعضاء الوزارة الاحد عشر عام (١٩٣٦) و خمسة رؤساء من الرؤساء السبعة للجنة التنفيذية المركزية التي وضعت دستور (١٩٣٦) و اكتسحت ثلاثة و أربعين اميناً من امناء سر منظمة الحزب المركزية و طرد ما يزيد على مليونين من أعضاء الحزب حتى تساوى عدد المطرودين مع عدد أعضاء الحزب عام (١٩٣٩). هذا بالاضافة للتصفيات العسكرية المهولة.

**الركن الثاني:** السلطة الديكتاتورية: و تعتبر ضرورية للقضاء على خصائص الراسمالية بالاضافة لدورها في تحقيق التخطيط الاقتصادى لكل شعب النشاط الاقتصادى فى الحياة.

**الركن الثالث:** التأميم فان تناقضات القيمة التي هى نتيجة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى رأى ماركس - تزداد و تتجمع حتى يكون من الضرورى نقل ملكيتها الى الامة بمجموعها.

وقد رأينا بطلان نظرية (القيمة الفائضة) مما يفقد التأميم أساسه العلمى اما الاساس المذهبى له فهو عملية محو الملكية الخاصة و تملك وسائل الانتاج للامة ليكون كل فرد مالكاً لها فى نطاق المجموع. و لكن الطبيعة الديكتاتورية للحكم فى هذه المرحلة تسمح للطبقة الحاكمة ان تتمتع بالملكية واقعاً و ان لم تسهح بها قانوناً و اسماً، انها حينئذ تمتلك كل مقدرات البلاد و ثرواتها تماماً كما كان الراسماليون بل هى اقدر منهم على سرقة القيمة الفائضة.

فالواقع هو أن الطبقة الحاكمة تملك السلطة و الامتيازات التي يعترف

بها القانون و ان لم يعترف من جهة اخرى بانها هي المالكة لان ملكيتها للثروة تناقض الموقف السياسي لهذه المرحلة فالاشتراكية توجد هذا المالك الجديد وتفرض عليه ان ينكر أنه مالك .

و يجب ان نلاحظ ان فكرة التأمين لها تجارب سابقة تاريخياً كما قامت به بعض الممالك الهيلينستية وفي مصر خاصة حيث اخضع الانتاج والمبادلة لاشراف الحكم الفرعوني المطلق وقد جلب هذا للدولة فوائد كبيرة وان أدى الى تحكّم السلطة في الممتلكات المؤممة وخيانة الموظفين و الاستبداد المتزايد حيث قفز الملك الى درجة إله تنفق لحسابه كل القوى والقدرات .

فنحن نشاهد تشابهاً بين هذه التجربة وتجربة التأمين الماركسية ، في مجال تقدم الانتاج في ظل السلطة الحديدية ، وكذلك في مجال تزايد امر السلطة الحاكمة وتمتعها بالجواهر الحقيقي للملكية كل ذلك لان التأمين لم يقيم على أساس خلقى بل على أساس مادي بحث لم تجدمعه السلطة تنافياً بين الهدف المادى وتمتعها بالامتيازات و اخيراً فكما خان الموظفون سابقاً اعترف ستالين بخيانة كبار رجال الدولة و الحزب .

**الركن الرابع:** المبدأ القائل «من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله» و الاساس العلمى له هو قوانين المادية التاريخية حيث ان المفروض ان المجتمع يصبح طبقة واحدة وليس فيه عمال و مالكون ، و بالتالى يكون على كل فرد ان يعمل ليعيش و لما كان (العمل جوهر القيمة) فان نصيبه من الانتاج هو بمقدار عمله .

و لا ريب فى ان هذا المبدأ يناقض الطبيعة اللاتطبيقية للمرحلة الاشتراكية عند تنفيذه و ذلك لاختلاف كفاءات الناس الجسمية و الروحية و الفكرية فهذا قوى و ذلك ضعيف و هذا مقلد و ذلك مبتكر ، و هذا مدرب و ذلك بسيط هذا يعمل فى حقل هام فى حين يعمل الآخر فى

حقل غير مهم . وقد اعترفت الماركسية نفسها بانقسام العمل الى بسيط و مركب .

هذه هى المشكلة فكيف يحلها المجتمع الاشتراكى ؟ ان امامه سبيلين :

الاول : ان يلتزم بمبدأ التوزيع القائل (لكل حسب عمله) فتشأمة اخرى الفرق الطبقة .

والثانى : ان يعمل كالراسمالى على اقتطاع القيمة الفائضة - على راي ماركسى - فيساوى بين جميع الافراد فى الاجور .

وقد اتجه المجتمع الاشتراكى الى الحل الاول عملياً فقد بلغت نسبة الدخل المنخفض الى الدخل الراقى ٥ ٪ أو ١/٥ ٪ بعد ان وجد القادة ان المساواة فى الاجور تجمد النمو الفكرى وتعطل الحياة الفنية و تجعل اكثر الافراد ينصرفون الى أتفه الاعمال . فنشأت الفوارق الطبقة ، و تعمقت بانشاء طبقة البوليس السرى الذى امتلك امتيازات ضخمة و هكذا عاد المجتمع الى الوضع الذى وعدته الاشتراكية بالخلاص منه .

**الحل النظرى للمشكلة:** وقد حاول انجلز فى كتابه (ضددوهرنك)<sup>١</sup>

ان يجيب عليها بان القيم العالية التى يمتاز بها العمل المركب عن العمل البسيط تساوى تكاليف تدريب العامل على العمل المركب . ولما كان العامل فى المجتمع الراسمالى يتحمل تكاليف تدريبه فهو يستحق القيم الناتجة عن عمله المركب كلها ولان الدولة فى المجتمع الاشتراكى هى التى تنفق على تدريبه فلها الحق فى القيم العالية للعمل المركب و ليس للعامل الفنى ان يطالب بأجرأزيد من اجر العامل البسيط .

## مناقشة هذا الحل : و يناقش :

اولاً: بانه افتراض لا واقع له فالعامل السياسى العسكرى فى المجتمع الراسمالى تزيد قيمته العالية كثيراً عن تكاليف دراسته للعلوم السياسية و العسكرية .

ثانياً: بانه ليس متفقاً مع الاسس الاقتصادية الماركسية القائلة بان (العمل هو جوهر القيمة) فالذى يحدد القيمة الاضافية للسلعة التي انتجها العمل المركب هو مقدار عمل العامل اثناء فترة التدريب لا مقدار ما انفقته العامل على التدريب فاذا كان العامل نشيطاً فانه يمكن ان يخزن فى خبرته عمل عشر سنوات مثلاً زعم انه دفع مبلغاً لتدريبه لا يعبر عن عمل عشر سنوات و مثل هذا العامل لو أنتج سلعة بعمله المركب الذى يعبر عن عمله الحالى و عمله الماضى لم يكن يحق للدولة ان تأخذ كل الاجر الاضافى لان ما انفقته على هذا العامل يعبر عن عمل يقل عن الذى اخترنه هو اثناء التدريب و هكذا يحق لهذا العامل ان يطالب بالاجر الاضافى .

ثالثاً: بان تعقيد العمل لا ينشأ دائماً من التدريب بل قديكون بسبب المواهب الطبيعية و القدرات البدنية و الفنية .

و هكذا نجد الحكومة الاشتراكية الماركسية بين أمرين . فاما ان تطبق قانون القيمة الماركسي فتوزع على كل فرد حسب عمله فتوجد بذرة التناقض الطبقي و أما ان تنحرف عنه و تساوى بين العمل البسيط و المركب و العامل الفنى و غيره فتسرق من العامل الفنى القيمة الفائضة التى يتميز بها عن العامل البسيط تماماً كما كان يصنع الراسمالى - فى تصور الماركسية - .

و حينذاك فاي ن ادعاءات الماركسية وماذا سيكون مصير حلمها

الموعود؟

و سنتحدث في الفصل القادم عن المرحلة الثانية للمذهب الماركسي  
(الشيوعية).



## الدرس العشرون

### الجنة الماركسية الموهومة

«الشيوعية»

قلنا ان المذهب الماركسى يشكل حلقة من حلقات نظرية المادية التاريخية، كما ذكرنا ان الماركسية ترى وجود مرحلتين فى مذهبها، فالاولى هى (المرحلة الاشتراكية) و الثانية هى (المرحلة الشيوعية). وقد ناقشنا رأيا وتصوراتها فى المرحلة الاشتراكية اما المرحلة الشيوعية فهى المرحلة النهائية فى نظرها للتطور الاجتماعى الانسانى و الجنة التى وعدت الماركسية بحصولها.

وتعتمد على ركنين:

الاول: محو الملكية الخاصة فى كل من مجالات الانتاج الراسمالي و الانتاج الفردى والاستهلاك.

الثانى: خلاص المجتمع من الحكومة.

ولا يقوم الركن الاول على قانون علمى للقيمة و انما يقوم على فرض ان المجتمع الاشتراكى يبلغ درجة عالية من الثروة و تنمو القوى المنتجة نمواً كبيراً فلا معنى حينئذ للملكية الخاصة لبضائع الاستهلاك فضلا عن ملكية وسائل الانتاج لان كل فرد فى المجتمع الشيوعى سوف يحصل على كل ما يحتاج اليه فى أى وقت، ولهدايتهم التوزيع فى المجتمع الشيوعى على اساس ان «لكل فرد حسب حاجته لاحتساب عمله» فكل فرد يُعطى على قدر ما يشبع رغباته، و ان ثروة المجتمع قادرة على اشباع كل الرغبات فلا تبقى حاجة الى الاختصاص بشيء، ولا ندرة ولا تزاخم على السلع.

وهكذا كانت النظرية الشيوعية من ابعد النظريات عن الواقع الانساني والا فكيف يمكن تصور تحول الناس الى منتجين باقصى ما يمكنهم رغم عدم وجود دوافع ذاتية وانانية في ظل التأميم ، وكذلك كيف يمكن تصور ان الطبيعة سوف تكون في غاية السخاء بحيث تمنح كل ما يتطلبه الانتاج الهائل من موارد ومعادن وانهار.

ولكون الشيوعية خيالية فقد عجزت الماركسية عن تطبيقها فاعترفت بفشلها. ذلك ان لينين اول الامراتجه اتجهاً شيوعياً خالصاً ليشيع كل شيء بين المجموع فانتزع الارض من اصحابها ووسائل الانتاج الفردية من الفلاحين . ولكن الفلاحين تمردوا واضربوا عن العمل والانتاج وكانت المجاعة التي هزت البلاد فتراجعت الحكومة وردت للفلاح حق التملك . وفي سنة (١٩٢٨ - ١٩٣٠) حدث انقلاب آخر عمل على تحريم الملكية فاستأنف الفلاحون ثورتهم فقامت الحكومة بالتقتيل والاعتقالات - وقد قتل - على ما قيل - مئة الف شخص باعتراف الشيوعيين واكثر من ذلك بتقدير اعدائهم . في حين مات ستة ملايين نسمة للمجاعة الناتجة عن الاضراب والقلق سنة (١٩٣٢) الى ان تراجعت الدولة فقررت منح الفلاح بعض الارض وبعض الحيوانات و كوخاً على ان تبقى الملكية الأساسية للدولة وينضم الفلاح الى جمعية (الكولخوز) الزراعية الاشتراكية تحت سلطة الدولة التي يمكنها ان تطرد أى عضومتى ماشاءت .

اما الركن الثانى للشيوعية وهو (زوال الحكومة) فهو من اغرب الامور و يقوم على اساس رأى (المادية التاريخية) القائل بان الحكومة هى وليدة الصراع الطبقي . ومع ذلك فلا يبقى لها مجال فى مجتمع لاطبقي ولنا هنا ان نتساءل :

كيف يتم التحول الاجتماعى من الاشتراكية الى الشيوعية أى من مجتمع الدولة الى مجتمع اللادولة ؟ وهل يتم بطريقة ثورية أو بشكل

تدرجي حيث تضعف الحكومة و تذبذب حتى تفنى من الوجود؟  
 فاذا كان التحول ثورياً آتياً أي تقوم الثورة ضد حكومة البروليتاريا فمن  
 هي الطبقة الثائرة؟ ان الماركسية كانت تقول بان الثورة الاجتماعية على  
 حكومة تنبثق فقط من الطبقة التي لا تمثلها الحكومة. فهل هناك طبقة  
 اخرى غير طبقة البروليتاريا؟ وهل هناك رأسماليون في المجتمع  
 الاشتراكي ليقوموا بالثورة الشيوعية مثلاً؟

اما لو كان التحول تدريجياً فهذا يناقش بمايلي :

اولا: انه يناقض قوانين الديالكتيك نفسها والتي تؤكد على ان  
 التغيرات الكيفية ليست تدريجية بل فجائية.

ثانياً: انه لا ينسجم مع الواقع فكيف يمكن ان نتصور تنازل الحكومة  
 في المجتمع الاشتراكي عن السلطة تدريجياً حتى تقضي على نفسها  
 بنفسها في حين نتمسك كل حكومة في الارض بمركزها غاية  
 التمسك؟ بل اذا لاحظنا طبيعة الحكومة الديكتاتورية في العصر  
 الاشتراكي أدركنا ان من غير الممكن ان تعمل هذه الديكتاتورية على  
 تذويب سلطتها المطلقة.

### الاحتياج للسلطة على أي حال :

و حتى لو فرضنا حدوث المعجزة الخيالية و تحقق (المجتمع الشيوعي)  
 حيث كان كل فرد يعمل حسب طاقته و يأخذ حسب حاجته، حتى لو  
 فرضنا كل ذلك فان هذا المجتمع لا بد و ان يكون في حاجة الى سلطة  
 تحدد حاجات الافراد و توفق بين الاحتياجات المختلفة لو تزاممت على  
 سلعة واحدة، و تنظم العمل و تخطط للانتاج العام.

و هكذا نكتفي هنا بما قلناه في مناقشة الماركسية و قد قمنا

بالخطوات التالية :

١- مناقشة نظرية المادية التاريخية على ضوء اسسها الفلسفية وهي .  
(المادية الفلسفية و قوانين الديالكتيك).

٢- مناقشة المادية التاريخية على ضوء نفسها .

٣- مناقشة عموم النظرية تارة من حيث نوعية الدليل الفلسفى او  
السيكولوجى او العلمى عليها ، و من حيث قبول المقياس الاعلى لصحة  
النظريات لها و اخيراً من حيث قدرتها على تجاوز بعض العقبات التى  
وضعناها فى طريقها .

٤- دراسة تصوراتها عن كل من :

المجتمع الشيوعى البدائى و المجتمع العبودى ، و المجتمع الاقطاعى  
و المجتمع الراسمالى و اخيراً المجتمع الاشتراكى و الشيوعى .  
و خرجنا من كل ذلك بالغسل الماركسى الذريع فى كل الاسس  
العلمية التى بنت عليها مذهبها تماماً كما فشلت فى انزال تجربتها الى  
واقع التطبيق .

و بعد هذا ،

فلامجال لكل الادعاءات الماركسية الرنانة والالقاب العلمية و  
العملية التى تطلقها على نظريتها .

وقدوعى الانسان المثقف هذه الحقيقة فلفظ النظرية الشيوعية تماماً  
كما رفض الافكار الراسمالية فمن الطبيعى ان يبحث عن البديل لهما و  
ليس هذا البديل الا الاسلام و سنحاول بدءاً من الفصل القادم استعراض  
الراسمالية و مناقشتها لتتضح الحقيقة الآتفة .





فى الفصول الماضىة : استعرضنا الاقتصاد الماركسى فى مجاله العلمى والمذهبى وناقشناه وابطلناه ؛ وها نحن نتعرض للاقتصاد الرأسمالى ونبدي ملاحظاتنا حوله . وقبل الشروع فى البحث ينبغى ان نلاحظ ان الارتباط بين الجانب العلمى فى الراسمالية والجانب المذهبى فيها يختلف كثيراً عن الارتباط بينهما فى الماركسية و لذلك تختلف طريقة بحثنا هنا عنها هناك .

### الخطوط الرئيسة للرأسمالية المذهبية وهى :

اولا : الاعتراف بـ ( الملكية الخاصة ) بشكل غير محدود إلا فى ظروف استثنائية و ذلك على العكس من الملكية الاشتراكية : فالرأسمالية تؤمن بحرية تملك جميع عناصر الانتاج كالارض والمبانى والمعادن و باقى ألوان الثروة ، و تحمي هذه الملكية .

ثانياً : فسح المجال للفرد كى ينمى ثروته بأى وجه لهدف جعله هو العامل الوحيد فى الحركة الاقتصادية لانه اعرف بمنافعه و اقدر على اكتسابها .

ثالثاً : ضمان حرية الاستهلاك فله الحرية فى انفاق ماله و اختيار السلعة المستهلكة إلا عند الضرورة حيث تحرم الدولة مثلا استهلاك المخدرات .

فالخطوط الرئيسة لها تتلخص فى حرية ( التملك ، والاستغلال ، والاستهلاك ) .

## ملاحظة هامة:

ان هناك تناقضا واضحا بين المذهب الماركسي الذي يركز على الملكية الاشتراكية، والمذهب الرأسمالي المؤكد على الملكية الفردية و ربما يظن ان الاختلاف ناشئ من أن الماركسية تركز على المجتمع و ترفض النظرة الفردية الأنانية التي تؤكد عليها الرأسمالية، ولكن الواقع ان كليهما يركزان على نظرة فردية إذ الرأسمالية تؤكد على الفرد المحظوظ المالك و تشبع انانيته بلا التفات لما ينتج عن ذلك من ظلم، و الماركسية تشير الى واقع الفردية ايضا لدى المحرومين و تجعلها القوة المحركة للتاريخ و تثير فيهم احساسات الثورة ضد من يسرقون جهودهم . فكلاهما يؤكد على الدوافع الفردية و ان اختلفا في نوع الافراد، و المذهب الذى يقبل ان يسمى بالمذهب الجماعى ذلك هو الذى يعتمد على محركات اخرى غير المحركات الانانية و الذاتية، و يثير الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه المجتمع على اساس من قيم يؤمن بها . فهو يحفظ حقوق الآخرين لابطاثة دوافعهم الذاتية بل بابتاثة الدوافع الجماعية فى الجميع و هو ما يفعله الاسلام .

## المذهب الرأسمالي ليس له أساس علمي

عند بدء تشكل علم الاقتصاد كانت هناك فكرتان سائدتان تقول احداهما: ان هناك قوى طبيعية تتحكم فى الجانب الاقتصادى من حياة المجتمع مثلها مثل القوى الطبيعية المتحكمة فى نواحي الكون، و يجب معرفة تلك القوى وقواعدها العامة .

و الثانية: ان تلك القوى الطبيعية تضمن السعادة البشرية اذا توفر لها الجووالحر، و تمتع المجتمع بحريات ( التملك و الاستغلال و

(الاستهلاك).

وقد وضعت الفكرة الاولى البذرة العلمية للاقتصاد الرأسمالي ، و الثانية بذرته المذهبية ، وقد خيل للمفكرين يومئذات تقييد حرية الافراد يعني الوقوف في وجه قوانين الطبيعة العادلة فهي اذن تفرض المذهب الرأسمالي . ولكن هذا تخيل سخيّف إذ أن الخروج على القانون الطبيعي لا يعني ارتكاب جريمة بحقه بل يعني خطأ القانون نفسه لأن المفروض فيه أنه لا يتخلف في ظل ظروفه نعم تتغير الظروف . و عليه فان الحرية الرأسمالية ليست تفرضها قوانين طبيعية ، و انما الواقع ان يقال : ان قوانين الطبيعة تعمل على أي حال رغم اختلاف درجة الحرية الاجتماعية و ان امكن ان يختلف تأثيرها باختلاف الظروف تماما كما يختلف مفعول قوانين الفيزياء باختلاف الظروف .

و على هذا : فيجب ان ندرس الحريات الرأسمالية لا بوصفها ضرورات تحتمها القوانين الطبيعية بل على أساس مدى ما تحققه للانسان من سعادة و كرامة و هذا هو المنهج الذي اتبعه علماء الاقتصاد الرأسمالي بعد ذلك .

وهنا نعرف الفرق في الرابطة العلمية المذهبية بين الرأسمالية و الماركسية فان المذهب الماركسي يعتبر في رأى الماركسية ضرورة تحتمها قوانين (المادية التاريخية) و لذا يجب دراسة الأساس العلمى قبل الحكم على المذهب. أما الرأسمالية المذهبية فليست مبنية على اساس ضرورة علمية بل على اساس قيم و افكار خلقية و عملية يجب ان نعتبرها المقياس في الحكم على الرأسمالية المذهبية .

ولهذا قمنا - بوصفنا نؤمن بمذهب يختلف عن كليهما - بدراسة (المادية التاريخية) تمهيداً للحكم على المذهب الماركسي، ولكننا نواجه - بالنسبة للرأسمالية - مذهباً يستمد أسسه من قيم خلقية و عملية معينة فلا

نتحدث عن الجانب العلمي الرأسمالي إلا بمقدار يوضح عدم الترابط بين العلم و المذهب الرأسماليين، ثم نتعرض لدراسة المذهب و قيمه الخلقية و العلمية.

و ربما احتجنا للاستعانة ببعض البحوث العلمية لاعطاء صورة واقعية للمجتمع الرأسمالي لنقيس هذه الصورة بمقاييسنا العلمية و الخلقية .  
و الخلاصة هي أن المذهب الرأسمالي لا يستمد مبرراته من القوانين العلمية في الاقتصاد.

### القوانين العلمية في الاقتصاد الرأسمالي ذات إطار مذهبي:

تنقسم قوانين الاقتصاد عموما الى فئتين:

الاولى: القوانين الطبيعية الضرورية التي لا ربط لها بارادة الانسان مثل قانون (التحديد الكلي) القائل: بأن كل انتاج متوقف على الارض و موادها الاولى، محدود طبقا لكمية الارض و موادها. و ليس لهذه القوانين ظرف اجتماعي خاص بل هي عامة مؤثرة في أي مجتمع.

الثانية: القوانين الاقتصادية المرتبطة بارادة الانسان المؤثرة في مختلف نواحي الحياة الانسانية. من مثل قانون (العرض والطلب) القائل: بأن الطلب إذا زاد على السلعة و لم يكن زيادة العرض، ارتفع الثمن. فهذا القانون ليس كقوانين الفيزياء و انما يعبر عن ان المشتري سيقدم على شراء السلعة بثمن اكبر من ثمنها في حالة مساواة الطلب و العرض، و ان البائع سيمتنع عن البيع بأقل منه.

و ربما يظن ان تدخل الارادة يبعد الحياة الاقتصادية عن القوانين العلمية إذ الحرية الانسانية تتنافى مع الطابع الحتمي للقوانين العلمية. و لكنه توهم غير صحيح فان وجود قوانين طبيعية لحياة الانسان الاقتصادية لا يعني فقدان الحرية و انما هي قوانين تفسر كيف يستعمل الانسان حريته

في المجال الاقتصادي.

وتختلف الفئة الثانية عن غيرها من القوانين الاخرى بأنها تتأثر بكل مايؤثر على ارادة الانسان التي تتبع بدورها افكاره ومفاهيمه ونوعية المذهب و التشريعات التي تحد سلوكه . فأبي تغير فيها يعني الاختلاف فى القوانين التي تفسر حياته الاقتصادية . ولا يمكن اعطاء قانون عام للانسانية فى الحياة الاقتصادية يشمل مختلف الظروف والحالات الاجتماعية والفكرية المختلفة . إذليس صحيحا ان نتوقع من الارادة ان تسير فى كل مجتمع تماما كما تسير فى المجتمع الرأسمالي . مادامت المجتمعات مختلفة فى أطرها الفكرية والمذهبية والروحية .

فمثلا: افترض الاقتصاديون: ان كل فرد فى المجتمع يسلك وفقاً لما تمليه المصلحة المادية الخاصة دائما . وراحوا يستكشفون على هذا قوانين كثيرة . ولكن هذا الفرض إن كان واقعيا تقريبا بالنسبة للمجتمع الرأسمالي الاوربى ومقاييسه الخلقية والعملية فانه لا يمكن طرحه فى مجتمعات أخرى لا تشبه هذا المجتمع كالمجتمع الاسلامى - الذى عاش تجربة واقعية مختلفة تماما عنه فى قواعده العامة .

فان الاسلام - بوصفه ديناً ومذهبا خاصا فى الحياة - وان لم يعالج احداث الاقتصاد معالجة علمية لكنه يؤثر على مركز هذه الاحداث وهو الانسان فيغير مفاهيمه ودوافعه وغاياته . ورغم قصر التجربة الاسلامية لايجاد المجتمع الكامل فقد اوجدت نتائج باهرة لم يحلم بها افراد المجتمع الرأسمالي الغارقون فى المادة .

فقد حدثنا التاريخ عن ان جماعة من غير الاغنياء جاؤوا الى النبي (ص) قائلين :

(يا رسول الله ذهب الاغنياء بالأجور، يصلون كما نصلّى ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون بفضول اموالهم . فاجاب النبي قائلا : «أوليس قد

جعل الله لكم ما تصدقون به ، ان لكم بكل تسيحة صدقة و بكل تكبيره صدقة ، و أمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة .  
فهؤلاء المسلمون لم يطلبوا الثروة لأنها تشبع رغباتهم الشخصية و انما عز عليهم ان يسبقهم الاغنياء بألوان البر والاحسان و المصالح الاجتماعية .  
وحدث الشاطبي قائلاً عنهم :

«تجدهم فى الاجارات و التجارات لا يأخذون إلا بأقل ما يكون من الربح أو الاجرة ، حتى يكون ما حاول احدهم من ذلك كسباً لغيره لاله .  
ولذلك بالغوا فى النصيحة فوق ما يلزمهم ، كأنهم وكلاء للناس لا لأنفسهم ، بل كانوا يرون المحاباة لأنفسهم و ان جازت كالفش لغيرهم .»

و تحدث محمد بن زياد عن التعاون و التكافل فى المجتمع الاسلامى فقال :

«ربما نزل على بعضهم الضيف ، و قدّر أحدهم على النار ، فيأخذ صاحب الضيف لضيفه ، فيفقد القدر صاحبها ، فيقول : من أخذ القدر ، فيقول صاحب الضيف : نحن اخذناها لضيفنا ، فيقول : صاحب القدر : بارك الله لكم فيها .»

فهل يمكن ان نخضع مثل هذا المجتمع لنفس القوانين التى يخضع لها مجتمع رأسمالي أناني مادبي لا يتبع الا المصلحة الشخصية الضيقة ؟

### مثال اقتصادى :

ان قوانين (توزيع الدخل) - كما يشرحها ريكاردو - تحكم بأن جزءاً منه يخصص للعامل و يحدد بقيمة الغذاء الذى يؤدي لاحتفاظ العامل بقواه اما الباقي من الدخل فيوزع بشكل ربح و فائدة و ربح ، و قد استنتج الراسماليون من ذلك ان للاجور قانوناً حديدياً ملخصه : ان العمال اذا زادت

اجورهم لسبب ما فسوف تتحسن حالتهم المعيشية فيتزوجون ويتناسلون فتكثر الايدي العاملة ويتضاعف العرض وتنخفض الاجور للحد الطبيعي ، اما لو نزلت عن هذا الحد فان البؤس و المرض ينتشران بين العمال فيقل عددهم وتنخفض كمية العرض فترتفع الاجور.

ان هذا القانون ليس قانوناً عاماً لكل المجتمعات و الافهل ينطبق على مجتمع يسود فيه الضمان العام لخدم معين من المعيشة كالمجتمع الاسلامي ، او على مجتمع لا يعتمد التسعير فيه على جهاز السوق و العرض و الطلب كالمجتمع الاشتراكي ؟

### الخلاصة:

و هكذا نستنتج مايلي :

اولا : ان الخطوط الرئيسية للمذهب الراسمالي الاقتصادي تتلخص في حرية ( التملك و الاستثمار و الاستغلال ) .

ثانيا : ان كلا من الرأسمالية و الاشتراكية يعتمدان على إثارة الدوافع الفردية و الأنايية على خلاف المعروف عن الاشتراكية .

ثالثا : ان المذهب الرأسمالي ليس له أساس علمي .

رابعا : ان الهيكل العلمي العام للاقتصاد الراسمالي ، له اطار مذهبي خاص ، و ليس له قدسية القوانين العلمية المطلقة .



قلنا سابقا ان المقومات الأساسية للرأسمالية تتلخص في حرية (التملك والاستغلال والاستهلاك) لفكرة (الحرية) هي جوهر المذهب الرأسمالي فيجب دراسة جذور هذه الفكرة؟

و أول سؤال يتبادر للذهن هو: لماذا يجب قيام المجتمع على اساس الحرية الاقتصادية؟ و الواقع ان الحرية - في الرأسمالية - تستمد وجودها من عدة افكار و قيم هي :

أ: ادعاء التوافق بين مصالح الفرد و مصالح المجتمع فحرية الفرد توفر مصلحة المجتمع .

ب : القول بان الحرية الاقتصادية هي افضل قوة دافعة لنمو الانتاج و تفجير طاقاته فترجع للفكرة الاولى لان نمو الانتاج هو لصالح المجتمع .

هـ: ان الحرية حق انساني، و تعبير عن الكرامة البشرية و شعور الانسان بها، فهي تحقق انسانيته و وجوده .  
فلنتناول هذه الافكار بالتحليل :

أ- الحرية وسيلة لتحقيق المصالح العامة: فقد تخيل الرأسماليون اقتصاديون ان الدوافع الذاتية تؤدي دائما لتحقيق المصلحة الاجتماعية اذا توفرت الحرية. و لذا ظنوا أن المجتمع لا يحتاج للقيم الخلقية بل اذا كفلنا الحرية فالانسان بطبعه يتبع مصلحته و يحقق بالتالي المصلحة الاجتماعية . و عليه فالحرية الرأسمالية ليس لها أي إطار خلقي، و لا ضرورة

للاخلاق فيها .

و ربما يستدلون على ذلك: بان الحرية الاقتصادية تفتح مجال ( التنافس الحر) ولاجل ان يحقق صاحب المشروع مصلحته الخاصه فانه يعمل على تحسين مشروعه لئلا يتغلب عليه غيره فهو يتلقف كل تحسين جديد وكل ما يقلل نفقات الانتاج و ذلك بشكل دائم والا تعرض مشروعه للافلاس، و هكذا نجد التنافس الحريحطم الضعيف ويبقي الاصلح ولا ريب في كون هذا لمصلحة المجتمع ولا حاجة معه للتربية الخلقية و الموعظة مادام التنافس، كما انه لا حاجة لتلك المواعظ كي يساهم في البروالاحسان لان مصلحته الخاصة هي التي ترفعه اليها باعتباره جزءاً من المجتمع .

### الادعاء الباطل:

ولا نرانا بحاجة لمناقشة هذا الادعاء بعد كل فجاجع الرأسمالية و التناقضات العميقة بين المصالح الفردية والاجتماعية و الفراغ الروحي الخلقى الذي تضح منه .  
ان جنایات هذه الحرية الراسمالية الرافضة للاخلاق تتجلى بوضوح فى المجالات التالية .

اولاً: مجرى الحياة الاقتصادية: اذ شكلت الحرية سلاحاً بيد الاقوياء بعد ان كان الناس يختلفون فى القدرات الفكرية و الجسدية و الفرص الطبيعية . و عليه فالقوي له الحق فى كل شيء فى حين يفقد الآخرون أي ضمان لوجودهم و كرامتهم حتى بلغ الامر لان يجعل الانسان سلعة تخضع للعرض و الطلب و القانون الحديدي للاجور إذ لوزاد العمال يغتنم الرأسمالى الفرصة ليهبط بالاجور مما قد يميت الكثيرين جوعاً و هو حرفى ذلك اما امل العمال فهو كامن فى موت بعضهم ليقل عددهم فيتساوى العرض و الطلب، و ترتفع الأجور و تتحسن الحال !! و لقد اعترف

الراسماليون أخيراً بعدم التوافق بين المصالح وراحوها يحددون الحرية بالقيم والضمانات.

ثانياً: المحتوى الروحي للامة: حيث تذوب مشاعر الاحسان و تطفئ الانانية ويسود الصراع للبقاء بدلا من التعاون والتضحية:

ولنفرض ان المصلحة الخاصة قد تدفع لخدمة المجتمع فتحقق الهدف الموضوعى من الاخلاق و لكن الهدف الذاتى منها و الذى يصنع من الانسان انسانا فى مشاعره و دوافعه ليشعر بالهدوء النفسى المنشود هذا الهدف لن يتحقق بذلك.

ثالثا: علاقة المجتمع الرأسمالى بغيره من المجتمعات التى تختلف مصالحها عن مصلحته فيستعبدتها لتحقيق مصلحته . و هذا ما يكشفه لنا الواقع الرأسمالى المرئى نتيجة لفراغه الخلقى . نعم ان الحرية الاقتصادية بدون أى تحديد معنوي سلاح مدمر للانسان فهو من عوامل الاستعمار المريرة و تاريخ افريقيا شاهد على ذلك؛ فقد استوردت بريطانيا وفرنسا و هولندا وغيرها الافريقيين و باعتهم فى سوق الرقيق بعد ان احرقت قراهم ، و استمر هذا الى القرن التاسع عشر و حيث استنكر الانجليز تجارة الرقيق و ارسلوا سفنا لمراقبتها و لكنها مهدت بذلك للاستعباد تحت شعار (الاستعمار) و (رسالة الرجل الابيض)!!

### ب - الحرية سبب لتنمية الانتاج:

و هذه الفكرة تخطىء فى فهم نتائج الحرية الرأسمالية ، و تقدير قيمة الانتاج .

اذان مشاريع الانتاج ليست متكافئة عند الدخول فى ميدان التنافس بل هي مختلفة و لذلك فان التنافس الحريوذي لقضاء المشاريع الكبيرة على المشاريع الصغيرة و من ثم الاحتكار بلا أى منافس . هذا هو الخطأ

فى فهم نتائج الحرية الرأسمالية . اما الخطأ فى تقدير قيمة الانتاج فهو المهم اذ لنفترض ان الحرية الرأسمالية تؤدي ل نمو الانتاج بأقل التكاليف، ولكن هل هذا يوفر سعادة المجتمع دائماً؟ ان الرفاه العام لا يتعلق بكمية الناتج العام بقدر ما يتعلق بكيفية توزيعه على الافراد، و الرأسمالية اعجز عن ضمان التوزيع الصحيح لانها تعتمد فيه على جهاز الثمن و من لا يملكه لا يستحق الحياة لانه لم يساهم فى الانتاج او لعدم تهيؤ فرصة للمساهمة اولوقوعه فريسة بيد المنافسين الأقوياء و لذا كانت البطالة من اكبر الفجائع الرأسمالية اذ يظل العامل فى نار البؤس و الجوع. و هذا هو الجانب المظلم من الحرية الرأسمالية.

جاء الحرية تعبير أصيل عن الكرامة الانسانية: ولنوضح الواقع فى هذه الفكرة:

### الحرية الطبيعية و الحرية الاجتماعية:

الحرية الطبيعية هي الحرية التي تمنحها الطبيعة، والاجتماعية هي التي يمنحها المجتمع فلا بد من التمييز بينهما إذا أُلِّى عنصراً جوهرياً في كيان الانسان و تتمتع الكائنات الحية منها بمقدار حيويته. فالحجر مثلاً تفرض عليه الطبيعة سلوكاً محدداً وفقاً لقوانينها وليس له ان يتفادى الصدمة مثلاً و ليست له حرية طبيعية، اما الكائن الحي فيمكنه ان يكيف نفسه باختلاف الظروف فيختار من الحالات ما يلائم الظروف فاذا بدأنا بالنبات رأيناه يغير من اتجاهه اذا صادف حاجزاً من امتداده، و اذا لاحظنا الحيوان وجدنا نطاقاً أوسع من الحرية النباتية. و تبلغ الحرية الطبيعية ذروتها في الانسان فاذا كانت الميول الغريزية في الحيوان هي المجال الذي يعمل فيه حريته فان الانسان يمكنه ان يقهر تلك الميول او يحددها. فالحرية هي احدى مقومات الانسانية بلا ريب. و الواضح انها بهذا المعنى تخرج

عن نطاق البحث المذهبي لانها منحة الله للانسان لامنحة مذهب معين .  
 اما الحرية التي تشكل قاعدة الرأسمالية فهي الحرية الاجتماعية التي  
 يجب ان ندرس مدى كفاءتها لبناء مجتمع سعيد ولا نخلط بينهما فنقول :  
 ان الحرية الرأسمالية هي مفهوم جوهرى للانسان .

### الحرية الاجتماعية: جوهرية و ظاهرية:

اما الحرية الاجتماعية الجوهرية: فهي القدرة التي يوفرها المجتمع  
 للفرد للقيام بفعل معين عبر توفير كل الوسائل اللازمة . فمثلا لو كفل  
 المجتمع تملك ثمن السلعة ووفرها في السوق ومنع أي حق احتكاري  
 فيها فالفرد حر جوهريا و الافلا .

واما الظاهرية: فهي لا تتطلب ذلك بل قد يكون الفعل مستحيلا  
 للفرد كسواء السلعة بالنسبة لمن لا يملك ثمنها ولكنه يعتبر حراً لان  
 المجتمع مبدئياً يسمح له بالشراء - ضمن قدرته ومدى تنافسه - فمثلا كل  
 فرد حرفى شراء قلم كما هو حرفى شراء شركة راسمالية و ذلك باتباع  
 مختلف الطرق. ولا تتنافى هذه الحرية مع عدم وجود أي فرصة لتحقيق  
 الشراء فلكل انسان ان يمتحن مواهبه وينشط للوصول الى هدفه و لكن  
 المجتمع لا يضمن له ذلك لان الضمان وهو معنى الحرية الجوهرية  
 لا يوجد في الحرية الشكلية. فالحرية الشكلية تقوم بإثارة القوى والطاقات  
 لدى القادرين ولكنها لا تقدم الضمان، فتبقى مجرد حرية اسمية للأفراد  
 الفاشلين وغير القادرين .

### الرأسمالية تنبئ الحرية الشكلية الظاهرية:

تبنت الرأسمالية الحرية الشكلية بالسماح لمختلف ألوان النشاط  
 الاقتصادي ولكنها لم تعن بالحرية الجوهرية و ذلك لامرين الاول: عدم

قدرة المذهب الاجتماعي - اياً كان - على توفيرها و ضمان وصول الجميع لكل ما يهدفون، باعتبار ان المواهب مختلفة ولا يمكن جعل البليد عبقرياً والضعيف قوياً، و ان كثيراً من الاهداف لا يمكن ضمانها للجميع فلا يعقل ان يصبح كل فرد رئيساً للدولة، او يضمن للجميع القدرة على تسلّم هذا المنصب، نعم يفسح المجال لكل فرد كي يخوض المعترك السياسي والاقتصادي ويجرب مواهبه .

الثاني : ان الضمان الكافي لتحقيق الاهداف يضعف في الفرد الشعور بالمسؤولية ويدفعه للكسل .

و الواقع ان كلا الامرين صحيح الى حد ما ولكن لا بالشكل الذي يؤدي لرفض الحرية الجوهرية تماما . فلو استطعنا ان نضمن للأفراد حداً معيناً من المعيشة و نفسح المجال للتنافس في المستويات الأعلى منه تخلصنا من الامرين معا .

و الملاحظ ان من يؤمن بالحرية الشكلية لا بد وان يرفض الحرية الجوهرية فان حرية رجال الاعمال في استخدام العامل وعدمه و حرية التصرف في الاموال طبق ما يشاء المالكون مثلا تتنافى مع مبدأ ضمان العمل للعامل أو ضمان العيش للعاجزين باعتبار هذا الضمان يؤدي لتقييد ملك الحرية الشكلية .

هذا وقد قضت الاشتراكية على الحرية الشكلية باقامة ديكتاتورية مطلقة زاعمة انها عوضت عن الحرية الشكلية بحرية جوهرية . وهكذا اخذ كل بجانب معين و لم يحل التناقض بين الشكلين للحرية إلا في الاسلام الذي وفر الحرية الجوهرية بوضع حد معقول من الضمان يسمح للجميع بحياة كريمة ولكنه فتح السبيل امام الجميع بالنسبة للمستويات الاعلى واعطاهم الحرية المنسجمة مع مفاهيم الاسلام عن الكون . وهكذا كان

الاسلام أروع نظام لحل مشاكل الانسانية الامر الذي لم تلتفت اليه البشرية إلا في القرن العشرين حيث بدأت الرأسمالية تتجه نحو مبدأ الضمان بعد فشلها الذريع .

### القيم التي تبنى عليها الحرية الشكلية:

بعد ان نستبعد كل المحاولات التي تبررها بضرورات موضوعية كالقول بأنها توفر الانتاج وتحقق الرفاه الامر الذي ناقشناه سابقا، نحاول دراسة محاولة الرأسمالية لتفسيرها تفسيراً ذاتياً.

إذ قد يقال: ان القيمة الذاتية للحرية تكمن في كونها جزءاً من كيان الانسان. ولكن هذا تلاعب بالالفاظ إذ الحرية التي هي جزء من كيانه هي الحرية الطبيعية لا الاجتماعية.

وقد يقال: ان الحرية الطبيعية هي التي تجعل الانسان يميل لان يكون حراً في المجتمع وعلى المذهب ان يقبل الميول الانسانية ويشبعها ولا يكبتها ولكننا نقول بان المذهب يجب ان يعترف بمختلف النزعات الانسانية ليكون واقعياً ومن هذه النزعات حاجة الانسان للسكينة والاطمئنان على حياته تماماً كحاجته للحرية. وفضل المذاهب هو المذهب الذي يوفق بين حاجة الانسان الاصلية للحرية وحاجته الاصلية للضمان وباقي الحاجات .

### انسجام الموقف الرأسمالي مع إطاره العام:

ان الضمان يعني تحديد حريات الافراد والضغط عليها ولا بد لذلك من مبرر في حين لا تعترف الرأسمالية بأي مبرر من هذا القبيل . فان المبرر قد يكون ضرورة تاريخية - كما تقول الماركسية - وهذا ما لا تعترف به ، وقد يكون الضغط نابعا من أمر صادر من سلطة عليا - كما يعتقد به الدين - وهذا

ايضا لا تقره بعد ان فصلت الدين عن الحياة، وقد يبرر الضغط بوصفه قوة نابعة من اعماق الانسان يفرضها الوجدان. ولكن الوجدان - عند الرأسمالية - ما هو إلا تعبير عن العرف والعادات و أمثالها فهو ضغط خارجي لداخلي. و هكذا يرتبط موقفها من الحرية بمفاهيمها عن الكون و الانسان و لهذا قالت بلزوم عدم تدخل السلطات الحكومية في حريات الافراد إلا بالمقدار الذي يمنع الفوضى.

### الخلاصة:

اننا نجد فكرة (الحرية الرأسمالية) لا تمتلك أي مبرر موضوعي أوذاتي بعد ان لم تكن مصلحة الافراد متوافقة دائما مع مصلحة المجتمع. ولم يكن ضمان الحرية الفردية مؤديا لنمو الانتاج دائما لانه يؤول الى الاحتكار.

ولم يكن نمو الانتاج لوحده هو المحقق لرفاه المجتمع. ولم تكن الحرية الاجتماعية جزءاً من كيان الانسان بل هي حاجة من مختلف الحاجات و الميول الانسانية و يجب التوفيق الحكيم في اشباع هذه الحاجات و هذا ما قام به الاسلام. و اخيراً رأينا ان الاطرالفكرية للرأسمالية هي التي جرتها الى هذا الواقع المرير.



## الدرس الثالث والعشرون

الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي ومميزاته

يتحدد المحتوى المذهبي للاقتصاد الاسلامي وفقا لاركان ثلاثة و  
بذلك يتميز عن الاشتراكية والرأسمالية فى خطوطها العريضة .

### الركن الاول: مبدأ الملكية المزدوجة :

تؤمن الراسمالية بالملكية الخاصة (الفردية) عامة . ولا تعترف بالملكية  
العامة (التأميم) الا عند الضرورة التى تبرهنها التجربة الاجتماعية .  
والاشتراكية تعتبر الملكية العامة هى المبدأ العام وترى الملكية  
الخاصة استثناءً تفرضه الضرورة الاجتماعية .

والاسلام يعترف بالاشكال المتنوعة للملكية فى وقت واحد إذ يؤمن  
بالملكية الخاصة والعامة و ملكية الدولة ولا يعتبر شيئاً منها استثناءً  
او علاجاً مؤقتاً . وتنوع اشكال الملكية فى الاسلام لا يعنى انه قد مزج بين  
الرأسمالية والاشتراكية بل انه تعبير عن تصميم مذهبي اصيل قائم على  
أسس فكرية معينة ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم التى تناقض  
أسس الرأسمالية والاشتراكية الماركسية معا .

والدليل على صحة الموقف الاسلامى هو واقع التجربتين : الراسمالية  
والاشتراكية حيث اضطررتا للاعتراف بالشكل الآخر للملكية المتعارض مع  
القاعدة العامة فيهما فان الراسمالية اضطرت للتأميم وهذا اعتراف ضمني  
بعدم جدارة المبدأ الرأسمالى فى الملكية . كما ان الاشتراكية اعترفت

بالمملكية الخاصة قانونيا تارة وبشكل غير قانوني تارة اخرى .  
 (فالمادة السابعة من الدستور السوفياتي تنص على ان لكل عائلة من  
 عوائل المزرعة التعاونية بالاضافة الى دخلها الاساسي الذي يأتيها من  
 اقتصاد المزرعة التعاونية المشترك قطعة من الارض خاصة بها وملحقة  
 بمحل السكن، ولها في الارض اقتصاد اضافي ومنزل للسكن وماشية  
 منتجة وطيور وادوات زراعية بسيطة... كملكية خاصة. و كذلك  
 سمحت المادة التاسعة بتملك الفلاحين الفرديين و الحرفيين لمشاريع  
 اقتصادية صغيرة... الى جانب النظام الاشتراكي السائد.

**الركن الثاني: مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود** محدود من  
 القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الاسلام. فلا يمنع الحرية  
 كالاشرافية ولا يطلقها كل الاطلاق كالراسمالية بل يسمح للافراد  
 بممارسة حرياتهم في نطاق المثل التي تهذب الحرية وتصلقها وتجعل  
 منها اداة خير للانسانية كلها.

و التحديد الاسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي على  
 قسمين :

١- التحديد الذاتي : النابع من اعماق النفس الانسانية مستمداً قوته من  
 المحتوى الروحي و الفكري للشخصية المسلمة و يتكون طبيعياً في ظل  
 التربية في المجتمع الذي يحمل خصائص الامة الاسلامية والذي  
 يتحكم الاسلام في كل مرافق حياته فان للاطارات الفكرية و الروحية  
 الاسلامية قوتها المعنوية الهائلة في تحديد الحرية طبيعياً من دون ان يشعر  
 الافراد بسلب شيء من حريتهم لانه نابع من ايمانهم و تربيتهم و لهذا لم  
 يكن تحديداً في الحقيقة و انما هو عملية انشاء للمحتوى الداخلي انشاءً  
 معنوياً صالحاً بحيث تؤدي الحرية في ظله رسالتها الصالحة .

و بالرغم من ان التجربة الاسلامية الكاملة كانت قصيرة الامد، لكنها

استطاعت ان تفجر الامكانيات المثالية العلمية في النفس البشرية و تمنحها رصيـدأروحيـا زاخراً بمشاعر العدل و الخير و الاحسان .

و بالرغم من ابتعاد المسلمين عن روح التجربة الاسلامية بعداً زمنياً طويلاً و بعداً روحياً يقدر بانخفاض مستوياتهم الفكرية و النفسية و اعتيادهم على ألوان غير اسلامية للحياة الاجتماعية و السياسية... بالرغم من ذلك فقد ظل التحديد الذاتي الذي بذرت نواته في التجربة الاولى هو انضام الاساسي لأعمال الخير في مجتمع المسلمين حيث يقدم الملايين منهم - بملاء حريتهم المتبلورة في ذلك الاطار- على دفع حقوق الله كالزكاة و غيرها مما يساهم في تحقيق مفاهيم الاسلام عن العدل الاجتماعي . فماذا تكون النتائج لو قدر هؤلاء ان يعيشوا التجربة الكاملة؟!

٢- التحديد الموضوعي الذي يفرض على المسلم بقوة الشرع . و يقوم على المبدأ القائل بأنه لاحرية للشخص في ما نصت الشريعة على تحريمه من النشاطات المتعارضة مع المثل التي يؤمن الاسلام بضرورتها . و قد تم تنفيذ هذا المبدأ.. كما يلي :

أ - نصت الشريعة على منع النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيق تحقيق المثل الاسلامية كالربا و الاحتكار...

ب - وضعت الشريعة مبدأ اشراف ولي الامر على النشاط العام لحماية المصالح العامة ضمناً لتحقيق مثله على مر الزمن و لا اختلاف متطلبات العدالة باختلاف الظروف فلا يمكن تفصيلها في صيغ دستورية ثابتة بل يوكل ذلك الى ولي الامر باعتباره سلطة مراقبة و موجهة و محددة لحرريات الافراد وفقاً للمثل الاسلامية . و قد نص القرآن الكريم على هذا المبدأ قائلاً (أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و اولي الامر منكم) <sup>١</sup> و هذا النص يدل على وجوب اطاعة اولي الامر، و لا خلاف بين المسلمين في ان

(اولى الامر) هم أصحاب السلطة الشرعية فى المجتمع الاسلامى .  
 فللسلطة الاسلامية العليا حق الطاعة و التدخل لحماية المجتمع و تحقيق  
 التوازن الاسلامى فيه على ان يكون هذا التدخل ضمن دائرة الشريعة فلا  
 يجوز للدولة تحليل الربا او العش او تعطيل قانون الارث أو الغاء ملكية ثابتة  
 على اساس اسلامى . و انما يسمح لها التصرف فى الامور المباحة كاحياء  
 الارض و استخراج المعادن و شق الانهار وغيرها من ألوان النشاط و  
 الاتجار ...

فله ان يأمر بها أو ينهى عنها وفقا لمتطلبات المصلحة ، و سنتحدث  
 عنه بعد ذلك .

**الركن الثالث: مبدأ العدالة الاجتماعية.** المتجسد فى نظام توزيع  
 الثروة باشماله على عناصر كفيله بتحقيق العدالة الاسلامية ، و بهذا لم  
 يناد الاسلام بالعدالة الاجتماعية بمفهومها ذهنى ... او بشكل يقبل  
 مختلف التفسيرات و انما حدده فى مخطط اجتماعى معين و استطاع أن  
 يجسد هذا التصميم فى واقع اجتماعى حى .  
 و الصورة الاسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوى على مبدأين عامين  
 هما:

١- مبدأ التكافل العام .

٢- مبدأ التوازن الاجتماعى<sup>١</sup> .

وقد انعكس اهتمام الاسلام بهذا الركن الرئيسى من اقتصاده فى اول  
 خطاب ألقاه النبى (ص) وفى اول عمل سياسى باشره فى دولته الجديدة  
 فقد حث المسلمين على الانفاق ولو بشق تمره و من لم يجد فبكلمة طيبة ثم

(١) التوازن الاجتماعى من واجبات الدولة و اما التكافل العام فهو من واجبات الافراد غير ان للدولة  
 حق التدخل فى تحقيق هذا التكافل من باب الأمر بالمعروف و من باب حق الأشراف على تنفيذ أحكام  
 الاسلام .

آخى<sup>١</sup> بين المهاجرين و الانصار فطبق مبدأ التكافل العام تحقيقا للعدالة الاسلامية المتوخاة .

فالاركان الاساسية في الاقتصاد الاسلامى هي :

اولا : ملكية ذات اشكال متنوعة يتحدد التوزيع فى ضوئها .

ثانيا : حرية محدودة بالقيم الاسلامية فى مجالات : الانتاج و التبادل و الاستهلاك .

ثالثا : عدالة اجتماعية تكفل للمجتمع سعادة قوامها التكافل و التوازن .

### الواقعية و الاخلاقية :

هناك صفتان اساسيتان للمذهب الاقتصادى فى الاسلام تشعان فى مختلف الخطوط و هما : ( الواقعية ) و ( الاخلاقية ) فى الغايات و الوسائل .

انه واقعي فى غاياته لانه يستهدف الغايات المنسجمة مع طبيعة الانسانية فلا يشق عليها ولا يخلق فى أجواء خيالية . و هو واقعي فى طريقته اذ يضمن تحقيق غاياته ضمانا واقعيا ماديا فلا يكتفي بالنصح و التوجيه بل يضمن تحقيقها على كل حال .

و انه أخلاقي فى غاياته لانه لا يستمد غاياته من ظروف مادية مستقلة عن الانسان كالماركسية التي تستوحي غاياتها من وضع القوى المنتجة ، بل غاياته تعبر عن قيم عملية ضرورية التحقيق من ناحية خلقية ، و هو اخلاقي فى طريقته لانه لا يهتم بالجانب الموضوعى<sup>١</sup> مجرداً عن العامل النفسى و الدافع الخلقى و لهذا جعل من الفرائض المالية عبادات شرعية تنبع من دافع نفسى نير يطلب بها المسلم رضا الله تعالى . و لابد للاسلام ان يهتم بالعامل النفسى و يحرص على تكوينه روحيا و فكريا طبقا لغاياته و

١ - وهو مجرد محقق تلك الغايات المادية كاشباع الفقير .

مفاهيمه لان للعامل الذاتى أثره الكبير فى تكوين شخصية الانسان و تحديد محتواه الروحى بالاضافة الى أثره على الحياة الاجتماعية لاسيما بعد أن رأينا تأثيره فى حدوث الازمات الدورية التى يضج من ويلاتها الاقتصاد الاوروبى وتأثيره أيضا على وضعية العرض والطلب وغيرها من عناصر الاقتصاد .

فالاسلام لا يقنصر - فى مذهبه و تعاليمه - على تنظيم الوجه الخارجى للمجتمع وانما ينفذ الى اعماقه الروحية و الفكرية ليوفى بين المحتوى الداخلى و ما يرسمه من مخطط اقتصادى و اجتماعى ولا يكتفى فى طريقته أن يتخذ أى اسلوب يكفل تحقيق غاياته و انما يمزج هذا الاسلوب بالعامل النفسى و الدافع الذاتى المنسجم مع تلك الغايات و مفاهيمها .

### الاقتصاد الاسلامى جزء من كل

الاقتصاد الاسلامى مترابط فى خطوطه و تفاصيله فلا يجوز أن ندرسه مجزءاً كدراسة حرمة الربا او السماح بالملكية الخاصة بصورة منفصلة عن سائر أجزاء المخطط العام .

و الاقتصاد الاسلامى جزء من صيغة عامة للحياة فلا يجوز أن ندرس الاقتصاد منفصلاً عن سائر كيانات المذهب : الاجتماعية و السياسية ، و عن طبيعة العلاقات القائمة بين تلك الكيانات فان النظرة الى شىء ضمن صيغة عامة تختلف عن النظرة الى ذلك الشىء ضمن صيغة عامة اخرى .

و يجب ايضا أن لانفصل بين المذهب الاسلامى بصيغته العامة و بين ارضيته الخاصة التى ضمننت فيها كل عناصر البقاء و القوة للمذهب .

أرضية المجتمع الاسلامى : تتكون ارضية ( المذهب الاجتماعى للاسلام ) من العناصر التالية :

١- العقيدة : و هى القاعدة المركزية التى تحدد نظرة المسلم الرئيسية

الى الكون بصورة عامة .

٢- المفاهيم : التي تعكس وجهة نظر الاسلام فى تفسير الاشياء على ضوء النظرة العامة التى تعطىها العقيدة .

٣- العواطف والاحاسيس التى تبنى الاسلام بشها و تنميتها وهى وليدة المفاهيم لان المفهوم عن واقع معين يفجر فى النفس شعوراً خاصا تجاه ذلك الواقع فيتحدد الاتجاه العاطفى للمسلم على ضوء مفاهيمه كما تتحدد مفاهيمه على ضوء عقيدته نحو الكون والحياة . فاحترام التقوى والمتقين عاطفة اسلامية تنشأ من جعل التقوى مقياسا للكرامة والتفاضل بين الافراد، وهذا المفهوم الاسلامى للتقوى وليد عقيدة التوحيد الاسلامية . وعند ما يستكمل المجتمع الاسلامى تربته ثم صيغته العامة ويطبق المنهج الاسلامى الكامل للحياة عندئذ فقط نستطيع أن نترقب من الاقتصاد الاسلامى ضمانه للمجتمع اسباب السعادة ، لان عزل كل جزء من النهج الاسلامى عن بيئته وعن سائر الاجزاء معناه عزله عن شروطه التى يتاح له فى ظلها تحقيق هدفه الاسمى وليس هذا نقصا فى المنهج نفسه .

نماذج من التفاعل بين جانب الاقتصاد الاسلامى والجوانب الاخرى للمنهج الاسلامى للحياة .

١- ارتباط الاقتصاد بالعقيدة : ان العقيدة تدفع المسلم الى التكليف وفقا للمذهب المنبثق عن تلك العقيدة . وهذا تنص العقيدة على المذهب الاقتصادى طابعا ايمانيا وقيمة ذاتية بقطع النظر عن نوعية النتائج الموضوعية للمذهب عند التطبيق . وبهذا يندفع المسلم لتطبيقه بقوة ايمانا منه بصحة المذهب مادام منبثقاً عن عقيدة صحيحة و مبدأ معصوم من الخطأ والزلل .

٢- ارتباط الاقتصاد الاسلامى بمفاهيم الاسلام عن الكون والحياة :

فبالاسلام يرى ان الملكية الخاصة (حق رعاية) يتضمن المسؤولية وليس سلطانا مطلقا (اذ الملكية الحقيقية لله وحده وهذه الملكية اعتبارية فله تعالى أن يحددها كما يشاء ولا يكون هذا التحديد سلبا لحق أصيل) و الربح بالمنظار الاسلامى لهذه الحياة - التى تعتبر جسراً للمراحل الاخرى - لا يدور مدار الربح المادى الخالص بل يشمل كثيراً من النشاطات التى تعتبر خسارة بمنظار غير اسلامى . وتأثير هذين المفهومين على مجرى الحياة الاقتصادية أمر لا يخفى على المتأمل .

٣- ارتباط الاقتصاد بالعواطف الاسلامية : فعاطفة الاخوة العامة تفجر ينبوع الحب للآخرين مما يدفعهم للمشاركة والمواساة فى الآلام و الافراح وهذه العاطفة تساند المذهب فى ضمان و تحقيق مبدأ التكافل العام .

٤- ارتباط الاقتصاد بالسياسة المالية للدولة : تساهم السياسة المالية فى تحقيق التوازن الاجتماعى و التكافل العام بالاضافة الى تمويل الدولة بنفقاتها اللازمة . كما سنرى فى البحوث المقبلة . ومن هنا تعتبر السياسة المالية جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة .

٥- ارتباط الاقتصاد بالنظام السياسى : للسلطة الحاكمة صلاحيات اقتصادية واسعة و ملكيات كبيرة تتصرف فيها طبقاً لاجتهادها . و لدراسة مدى صحة هذه الصلاحيات لابد من دراسة واقع السلطة فى الاسلام مع ملاحظة الضمانات الموضوعية لنزاهة ولي الامر و استقامته فى تصرفاته من العصمة أو الشورى و العدالة .

٦- ارتباط الغاء الربا باحكام اخرى فى المضاربة و التكافل العام و التوازن الاجتماعى : فان المشاكل الخطيرة التى يثيرها تحريم الربا قد عالجها الاسلام بتشريع احكام المضاربة و التوازن و التكافل و النقد . و بهذا كان تحريمه جزءاً من عملية واحدة مترابطة .

٧- ارتباط بعض احكام الملكية الخاصة باحكام الجهاد : فالسماح

باسترقاق الاسرى كجزء من الغنيمة وتوزيعهم على المجاهدين لا يفهم سره منفصلا عن ملابساته وهي :

أ: لا يعتبر الشيء غنيمة الا اذا حصل عليه في حرب جهادية مشروعة و هي التي قد اذن ولى الامر بحمل الدعوة الاسلامية فيها و الجهاد في سبيلها لافى سبيل الظفر بثروات و أسواق أجنبية كمعارك الجاهلية و الرأسمالية فالدعاة يعلنون رسالتهم معزة بالبراهين فاذا لم يبق للأخرين مجال للنقاش للمنطقى السليم و ظلوا مصرين على رفض النور وعند ذلك لا يوجد أمام الدعوة الاسلامية - بصفتها دعوة فكرية عالمية تتبنى المصالح الحقيقية للانسانية- الا أن تشق طريقها بالقوى المادية (بالجهاد المسلح) و عندئذ فقط تعتبر مكاسب الحرب غنيمة .

ب : والاسير اما أن يطلق بقدية أو يعفى عنه أو يسترق . وعلى ولى الامر اتخاذ أصلح الحالات و أوقفها للمصالح العامة سيما اذا قلنا بأن الجهاد المسلح في سبيل بث الدعوة في بلاد الكفر يتوقف على وجود قائد معصوم يتولى توجيه المعركة اذن لا يسترق الاسير الا حينما يكون استرقاقه اصلح من العفو و الفداء و المعصوم لا يخطيء في معرفة الاصلح و الاوفق للمصلحة العامة .

٨- ارتباط الاقتصاد بالتشريع الجنائى : فقطع يد السارق عقوبة قاسية في بيئة رأسمالية تركت الاكثرية لزحمة الصراع المر (فلا تجد ما يضمن لها اشباع ضرورتها) و لكن المسلم حينما يعيش في مجتمع اسلامى تسوده التربية الاسلامية الصالحة و يطبق فيه مبدأ التكافل العام و مبدأ التوازن الاجتماعى فلا مجال للقسوة في حقه حينما تقطع يده و يعامل بصرامة بعد أن وفرت له الدولة أسباب الحياة الحرة الكريمة و محت من حياته كل دوافع السرقة .

## الدرس الرابع والعشرون

الاطار العام للمذهب الاقتصادي الاسلامي

إذا كان الدين تعبيراً عن صلة الانسان بخالقه وبآخرفته فالدين هو الاطار الشامل لكل أنظمة الحياة فى الاسلام لان الاسلام قدر بط كل شعبة من شعب الحياة بخالق الانسان وبآخرفته و ذلك حينما ركز على ان الاسلام نظام صادر عن خالق الانسان اولا . وان الانسان مسؤول عن تطبيقه ثانياً، وانه سوف يحاسب على هذه المسؤولية فى الحياة الاخرى ثالثاً، اذن فالاطار العام للاقتصاد الاسلامى هو الدين وهذا الاطار هو الضمان الوحيد لتحقيق المصالح الاجتماعية العامة للانسان .  
ولا يوضح هذه الحقيقة لابد من دراسة مصالح الانسان فى حياته و مدى امكان تحقيقها .

**مصالح الانسان :** ويمكن تقسيمها الى فئتين:

١- **المصالح الطبيعية :** وهو كل ما تقدمه الطبيعة للانسان بوصفه كائناً خاصاً كالعقاقير الطبية .

٢- **المصالح الاجتماعية :** وهى كل ما يكفله النظام الاجتماعى للانسان بوصفه كائناً اجتماعياً يرتبط بعلاقات مع الآخرين كضمان المعيشة فى حالات العجز والتعطل عن العمل .

ولتوفير المصالح - الطبيعية والاجتماعية - لابد للانسان من معرفتها و معرفة أساليب ايجادها ولا بد من وجود دافع للانسان للسعى فى سبيلها .  
والانسانية قد زودت - طبيعياً - بامكانيات الحصول على المصالح

الطبيعية لانها تملك قدرة فكرية تستطيع أن تدرك بها ظواهر الطبيعة و المصالح الكامنة فيها كما تمتلك دافعا ذاتيا يضمن اندفاعها في سبيلها و ذلك لانها ذات نفع شخصي للافراد جميعا.

و اما المصالح الاجتماعية فالانسانية لم تزود بامكانات الحصول عليها. لان الانسان لا يستطيع ادراك التنظيم الاجتماعى الكفيل بتحقيق كل مصالحه الاجتماعية بنحو منسجم مع طبيعته لانه أعجز ما يكون عن استيعاب الموقف الاجتماعى بكل خصائصه و الطبيعة الانسانية بكل محتواها. فلا بد من اخذ النظام الاجتماعى الصحيح من الخالق المهيمن على الكون و الحياة و البصير بحاجات الانسانية و القادر على اشباعها بأحسن شكل ممكن. هذا أولاً.

و ثانيا لو قدر للانسانية أن تدرك مصالحها الاجتماعية و اساليب تحقيقها فهى لا تملك الدافع الذاتى لتحقيقها بالشكل الصحيح. و ذلك لتناقض المصالح الاجتماعية العامة مع المصالح الخاصة للافراد ... فزمان معيشة العامل مثلا حان التعطل يتعارض مع مصلحة الاغنياء الذين سيكلفون بتسديد نفقات هذا الزمان. و هكذا كل مصلحة اجتماعية اخرى فانها تتناقض مع المصالح الخاصة للافراد فى كثير من الاحيان. فالانسانية بحاجة الى دافع يتفق مع المصالح الاجتماعية العامة ايضا.

### هل للعلم ان يحل المشكلة؟

ان التطور العلمى الهائل فى ميادين الفكر و الحياة و الطبيعة لا يستطيع حل المشكلة الاجتماعية لان العلم مهمانما ليس لإداة لكشف الحقائق الموضوعية فى مختلف الحقول و تفسيراً للواقع تفسيراً محايداً يعكسه بأعلى درجة من الرقة فالعلم يكتشف المرض و اسلوب علاجه ولكنه لا يدفع الانسان لاستعمال العلاج ولا يضمن اندفاع الانسان للتخلص من المرض

بل الدافع للتخلص من المرض واستعمال العلاج هو مصلحة الانسان الخاصة في مجال المصالح الطبيعية لاعلمه بالمرض وبعلاجه .  
بينما تكون المصالح الفردية الخاصة مانعة عن استعمال علاج المشكلة الاجتماعية - غالبا - فالعلم لا يمكن ان يكون دافعا ذاتيا ولا مولداً للدافع الذاتي لتحقيق المصالح الاجتماعية والطبيعية معا .

### المادية التاريخية والمشكلة

تدعى الماركسية - على اساس المادية التاريخية - ان قوانين التاريخ تحتم نشوء المجتمع اللاتبقى الذي تنعدم فيه الدوافع الفردية الخاصة المانعة من رعاية مصالح المجتمع وبذلك تتحقق المصالح الاجتماعية بشكل طبيعي لحلول الدوافع الجماعية محل الدوافع الفردية التي ولدها المجتمع الطبقي . وقد أوضحنا في دراستنا للمادية التاريخية أن هذه الحتمية التاريخية لا تقوم على اساس علمي صحيح . بالاضافة الى ان الدوافع الذاتية ليست وليدة المجتمع الطبقي بل هي السبب في ولادة المجتمع الطبقي فلا تنعدم بانعدام المجتمع الطبقي . وهكذا تبقى الكلمة العليا للدوافع الذاتية في نهاية المطاف .

ولا يمكن ان ننتظر من أى جهاز اجتماعى كالجهاز الحكومى ان يحل المشكلة بالقوة لان هذا الجهاز منبثق من نفس المجتمع الذى تتحكم فيه الدوافع الذاتية فهو سير لنفس المشكلة<sup>١</sup> وهكذا يتضح ان الدافع الذاتى هو مثار المشكله الاجتماعية و هو دافع أصيل فى الانسان لانه ينبع من حبه لذاته فلا يمكن انعدامه بحال من الاحوال .

وقد دلت التجارب العلمية الى جانب البرهان الفلسفى على ان نظام

(١) اي ان المصالح الاجتماعية اذا تعارضت مع مصالح الجهاز الخاصة فلا يمكن لهذا الجهاز ان يقوم

بتطبيقها بالقوة بل انه سوف يحول دون تطبيقها .

الكون قد زد كل كائن فيه بامكانات التكامل و اودعت فيه الفطرة التي تسوقه الى كماله الخاص . فالانسان لا يشذ عن هذه الحقيقة فلا بد من البحث عن علاج مشكلته فى صميم فطرته .

و اذا علمنا بان العلاج الوحيد هو التوفيق بين الدوافع الذاتية و المصالح العامة فلا بد من امتلاك ( الفطرة ) القدرة على هذا التوفيق و ذلك بتسخير الدافع الذاتى لتحقيق المصلحة العامة عن طريق ربط المصلحة العامة بمصلحة الفرد ذاته بحيث يرى فى تحقيق المصلحة العامة مكسبا شخصيا و لذة فردية فيتنازل عن خسارة مادية عاجلة على حساب منفعة أخرى دائمة و يضحى بحياته المحدودة فى سبيل الوصول الى حياة أبدية خالدة .

والدين هو الاطار الوحيد و العامل الفريد القادر على القيام بهذا التوفيق الضرورى اذ يؤمن الانسان فى رحاب الدين - بان له خالقا ازليا حكيما غنيا على الاطلاق و قد حباه بنظام حياتى كامل و وعده بالنعيم الابدى فيما اذا اخلص فى تطبيق هذا النظام و ضحى فى سبيله بكل ما يملك من حول و قوة . و هذا الخالق قادر على تحقيق هذا الوعد و صادق فيما يقول .

و من هنا نعرف ان الدين حاجة فطرية للانسانية لان الفطرة المنطوية على هذا الدافع الذاتى الذى تبعث منه المشكلة لابدان تنطوى على امكانات لحل هذه المشكلة و ليست تلك الامكانات الاغريزة التدين و الاستعداد الطبيعى لربط الحياة بالدين المتمثل فى الايمان بالله و باليوم الآخر .

قال تعالى : « فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون » الروم / ٣٠ اذن :

(١) الدين من شؤون الفكرة التى أوجدها الله ولا تبديل لخلقه .

(٢) و هذا الدين الفطرى ليس الا الدين الحنيف و هو دين التوحيد

الخالص وهو وحده القادر على حل المشكلة وأما أديان الشرك فهي وليدة المشكلة<sup>١</sup> فلا تستطيع معالجة المشكلة.

٣) يتميز الدين الحنيف بكونه ديناً قيماً على الحياة قادراً على التحكم فيها وصياغتها في إطاره العام. أما الدين الذي لا يتولى إمامة الحياة فلا يستطيع أن يستجيب كاملاً للحاجة الفطرية للدين ولا يمكنه معالجة المشكلة الأساسية.

فلا بد للحياة الاجتماعية من دين حنيف قيم يكون إطاراً للتنظيم الاجتماعي الكامل تجاوباً مع الفطرة المستبطنة لأساس المشكلة. والاقتصاد الإسلامي جزء من تنظيم اجتماعي شامل للحياة فلا بد أن يكون إطاره نفس إطار التنظيم العام وهو الدين كما عرفت. كل ذلك للتوفيق بين الدوافع الذاتية الخاصة والمصالح الاجتماعية العامة.

### الاقتصاد الإسلامي مذهب لا علم

العلم: أداة لكشف الواقع الموجود و تفسيره محايداً و دقيقاً.

المذهب: الطريقة التي تتبع لتنظيم الحياة وخلق واقع لم يكن موجوداً..

فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وظواهرها و ربط تلك الظواهر بأسبابها.

و المذهب الاقتصادي هو الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية و حل مشاكلها العلمية.

و الاقتصاد الإسلامي جزء من المذهب الإسلامي الشامل لتنظيم جوانب الحياة، والإسلام إنما جاء لتغيير الواقع الفاسد و تحويله الى واقع

(١) لأنها وليدة الأهواء و المصالح الشخصية فلا تستطيع القضاء عليها.

سليم ولم يجبى لتفسير الموجود حينذاك ، فهو حينئذ يضع مبدأ الملكية المزدوجة لا يزعم بذلك أنه يفسر الواقع التاريخي لمرحلة معينة من حياة الانسانية او يعكس نتائج القوانين الطبيعية للتاريخ . كما تزعم الماركسية حين تبشر بالملكية الاشتراكية بوصفها الحالة الحتمية لمرحلة معينة من التاريخ والتفسير الوحيد لها . بل انه يضع للحياة الاقتصادية صورتها الكاملة و يطلب من المجتمع تطبيقها وفقاً للاسس التي قررها .

فالاقتصاد الاسلامي - الذي رسمنا هيكله العام في الحلقة الماضية - مذهب وطريقة لا بد من اتباعها . وليس علما للاقتصاد الاسلامي . واذا اريد تكوين «علم» للاقتصاد الاسلامي فلا بد من دراسة مذهب الاقتصاد الاسلامي دراسة مذهبية شاملة ثم دراسة الواقع في اطار هذا المذهب من خلال الظواهر المستجدة و ربطها باسبابها و ايجاد تفسير علمي لاحداث الحياة الاقتصادية الاسلامية .

### علاقات التوزيع منفصلة عن شكل الانتاج

يتكفل النظام الاجتماعي تحديد علاقات الافراد بعضهم ببعض في مختلف شؤون الحياة و من تلك العلاقات التي ينظمها : علاقات التوزيع للثروة التي ينتجها المجتمع خلال عملية الانتاج المتمثلة في تدليل الطبيعة بمختلف الوسائل و استثمارها لاشباع الحاجات .

و عملية الانتاج هذه في تطور دائم تبعا لتطور وسائل الانتاج . والاقتصاد الماركسي يرى : ان كل تطور في عمليات الانتاج يواكبه تطور حتمي في العلاقات الاجتماعية عامة و علاقات التوزيع خاصة . فالنظام الذي كان يصلح لمجتمع الصناعة اليدوية لا يصلح لمجتمع التقدم الذري .

و الاسلام يرفض هذه الصلة المزعومة بين تطورات أشكال الانتاج و

تطور النظم الاجتماعية وعلاقات التوزيع ومن الممكن ان يحتفظ نظام اجتماعى واحد بصلاحيته على مر الزمن مهما تطورت اشكال الانتاج . و ذلك لان الحياة الاجتماعية ليست نابعة من اشكال الانتاج - كما ترى الماركسية - بل نابعة من حاجات الانسان نفسه و الانسان هو القوة المحركة للتاريخ و ليست وسائل الانتاج هى المحركة للتاريخ . اذ الانسان غير قادر على اشباع حاجاته كلها بنفسه فلا بُدَّ له من التعاون مع الآخرين و من هنا نشأت العلاقات الاجتماعية واتسعت باتساع الحاجات . و الحاجات على قسمين :

(١) حاجات اولية ثابتة على مر الزمن . كالحاجة للتغذية والتوالد والامن و الضمان المعيشى .

(٢) حاجات ثانوية متطورة بتطور الظروف .  
و النظام الاجتماعى هو الشكل الذى ينظم الحياة الاجتماعية وفقاً لتلك الحاجات . فلا بد من اشمال النظام الصحيح على جانب رئيسى ثابت ليعالج الحاجات الثابتة ، و جوانب مفتوحة لتحقيق الحاجات المتطورة على ضوء الاسس العامة و الجوانب الثابتة للنظام . و هذا ما حققه النظام الاسلامى بالفعل فقد عالج الحاجات الثابتة فى احكام توزيع الثروة و الزواج و الطلاق و الحدود و القصاص و غيرها ضمن صيغ قانونية ثابتة ، و قد زود هذا الجانب الثابت بقواعد تشريعية ثابتة غير أنها متكيفة فى تطبيقها بحسب الظروف و الملابس كقاعدتي نفي الضرر و الحرج . كما انه عالج الحاجات المتطورة بتشريع جوانب مفتوحة ، و سمح لولي الامر ان يجتهد فيها وفقاً للمصلحة و الحاجة على ضوء الجانب الثابت من النظام .

و على هذا الاساس يمكن ان نقرر : انفصال علاقات التوزيع عن شكل الانتاج مادام تطور شكل الانتاج لا يؤدي الى تطور الحاجات الثابتة فتبقى علاقات التوزيع ثابتة تبعاً لثبات الحاجات ، و يتطور منها ما كان

مرتبطة بتطور الحاجات فقط .

و الماركسية ترفض هذه الحقيقة مدعية ضرورة تطور الانظمة الاجتماعية تبعاً لتطور القوى المنتجة. ومن هنا فهي تؤيد الرق بأفضع صورة فى المجتمع الذى يعيش على الانتاج اليدوى والرجل التقدّمى فى عصر الرق هو الذى يستعبد الكثرة الكاثرة لانه الساهر على تحقيق ارادة التاريخ دون وعى . و الرجعى هو الذى يترك هذه الفرصة الذهبية لانه يعارض عملية التقدم البشرى المتمثلة فى تطبيق نظام الرق فى ذلك العصر .

و الدليل العملي على خطأ النظرة الماركسية و صحة النظرة الاسلامية هو التجربة الاسلامية الاولى و التي تحدد المنطق الماركسي فى كل شىء فمثلاً :

(١) الانقلاب الاسلامى الذى خلق أمة و أقام حضارة و طور مسيرة التاريخ لم يكن وليد اسلوب جديد فى الانتاج ( خلافا لما تدعيه الماركسية ) .

(٢) ترى الماركسية ان فكرة المساواة من نتاج المجتمع الصناعى ولا يمكن حدوثها قبل ذلك، بينما نجد الاسلام قد رفع لواء المساواة قبل ولادة المجتمع الصناعى بعشرة قرون، و استطاع أن يعكسها فى العلاقات الاجتماعية بدرجة لم تصل اليها البرجوارية . بل ولماذا ظهرت فكرة المساواة فى الحجاز دون اليمن او الحيرة او الشام الحاضرة على وسائل انتاجية اكثر نمواً و تطوراً ؟

(٣) بشر الاسلام بمجتمع عالمي، و عمل جاهداً لتحقيقه فى بيئة كانت تضج بالصراع القبلي . فأى اداة انتاج حولت اولئك الذين كانت تضيق عقولهم عن فكرة المجتمع القومى فجعلتهم أئمة المجتمع العالمى و الدعاة اليه فى فترة قصيرة .

(٤) قلص الاسلام من دائرة الملكية الخاصة و هذب مفهومها و فرض

عليها كفالة المعوزين، ووضع ضمانات التوازن و العدالة في التوزيع معلنا ان الحرمان غير نابع من الطبيعة بل من سوء التوزيع... ان هذا الوعي الذي لم يوجد في أرقى المجتمعات حينذاك لايمكن ان يكون وليد المحراث و التجارة و الصناعة البدائية. وليس هو نتيجة النمو التجاري في مكة والأفليم لم يوجد في مجتمعات مشابهة لها أو أرقى منها وأضحى سياسيا و اقتصاديا؟

فمن حق الاسلام أن يعلن بكل ثقة زيف تلك الحتمية التاريخية التي تربط كل اسلوب انتاجي باسلوب توزيعي خاص به، و يبرهن أن النظام يقوم على اسس فكرية و روحية لاعلى الطريقة المادية في كسب حاجات الحياة.

## الدرس الخامس والعشرون

المشكلة الاقتصادية في نظر الاسلام و حلولها

ترى الرأسمالية ان المشكلة الاقتصادية الاساسية هي : قلة الموارد الطبيعية نسبيا لمحدودية الطبيعة فالارض لا تكبر و ثرواتها لا تزداد مع ان الحاجات الحياتية تنمو باطراد و هذا يؤدي الى التضاحم بين الافراد على اشباع حاجاتهم فتنشأ المشكلة الاقتصادية .

و ترى الماركسية ان المشكلة هي : مشكلة التناقض بين شكل الانتاج و علاقات التوزيع فإذاتمّ الوفاق بينهما ساد الاستقرار مهما كانت نوعية النظام الاجتماعى الناتج عن توافقهما .

والاسلام يرى ان الطبيعة قادرة على ضمان حاجات الانسان المتطورة -

يقول تعالى فى كتابه الكريم :

«اللّٰه الذى خلق السماوات و الارض و أنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم ، و سخر لكم الفلك لتجري فى البحر بأمره و سخر لكم النهار ، و سخر لكم الشمس و القمر دائبين ، و سخر لكم الليل و النهار ، و آتاكم من كل ما سألتموه و ان تعدوا نعمة اللّٰه لا تحصوها ان الانسان لظلم لظلوم كفار»<sup>١</sup> . ولا يعترف بالتناقض بين شكل الانتاج و علاقات التوزيع و قد عرفنا انفصالهما فى الحلقة السابقة . و انما المشكلة هي مشكلة الانسان نفسه ( ان الانسان لظلم لظلوم كفار ) فانه بظلمة المتجسد فى

سوء التوزيع وبكفرانه المتجسد في اهماله لاستثمار الطبيعة بسبب المشكلة . وقد كفل الاسلام محو الظلم بحلوله لمسائل التوزيع والتداول .  
وعالج الكفران بماوضعه للانتاج من مفاهيم وأحكام .

جهاز التوزيع : ان التوزيع اذا أقيم على اساس فردى بحت كان تعديا على حقوق الجماعة، وان اقيم على اساس لافردى بحت كان بخسا لحقوق الفرد. ومن هنا امتازجهاز التوزيع في الاسلام على غيره اذ ضمن حقوق الفرد و الجماعة معاً حينما اعتبر (العمل) و (الحاجة) عاملين اساسيين في التوزيع .

دور العمل في التوزيع : لمعرفة دورالعمل في التوزيع لابد من معرفة الصلة الاجتماعية بين العمل والثروة الناتجة بسبب العمل.فما هو الطابع الاجتماعي الذي تكتسبه المادة بسبب العمل؟ وماهى علاقة العامل بالثروة التي يخلقها بعمله؟ هنا آراء ثلاثة :

١- فالشيوعية تنكر أي حق للعمل اوالعامل سوى اشباع حاجته مهما كان عمله لان العمل وظيفه اجتماعية يؤديها الفرد للمجتمع فيكافئه المجتمع بضمان حاجاته (من كل وفقاً لطاقته و لكل وفقاً لحاجته) اذن العمل سبب لتملك المجتمع لالفرد . و العمل اداة انتاج لا اداة توزيع . و الحاجة قط هي اداة التوزيع .

٢- والاشتراكية تعتبر القيمة التبادلية للمادة نتيجة للعمل فلا قيمة للمادة من دون العمل فيملك كل عامل نتيجة عمله و المادة التي انفق عمله فيها ف (لكل حسب عمله) لا حسب حاجته فالعمل هو الاداة الوحيدة للتوزيع .

٣- والاسلام لا يرى المجتمع مالكا لعمل الافراد لان المجتمع ليس كائنا مستقلا يذوب فيه الافراد فلا تنقطع صلة العامل بعمله بل العمل سبب لملكية العامل (اعترافا بالميل الطبيعي لكل انسان يشعر بلزوم السيطرة

على نتائج عمله) فالعمل أداة رئيسية في التوزيع .

و اما القيمة التبادلية للمادة فلا تنتج من العمل بل انها نتيجة الرغبة الاجتماعية العامة في الحصول على المادة.. ومن هنا يختلف الاسلام عن الاشتراكية و الشيوعية معا .

**دور الحاجة في التوزيع:** ينقسم أفراد المجتمع الى فئات ثلاث:

١- فئة تتمتع بطاقات فكرية و عملية فهي قادرة على توفير معيشتها في مستوى مرفه .

٢- و فئة تستطيع ان تعمل ولكنها لا تنتج الا بقدر ما يشبع حاجاتها الاساسية فقط .

٣- و فئة لا يمكنها ان تعمل لضعف بدني أو عاهة عقلية .

و الفئة الاولى مادامت تعمل في الحدود المقررة لها اسلاميا فهي تملك نتيجة عملها و ان زادت عن حاجاتها . فالعمل هو أساس التوزيع بالنسبة لها .

و الفئة الثانية يركز دخلها على أساس الحاجة فقط لعجزها عن العمل وفقاً لمبادئ الكفالة العامة و التضامن الاجتماعي في المجتمع الاسلامي .

و الفئة الثالثة تعتمد في دخلها على العمل و الحاجة معاً ليتاح لها العيش بالدرجة العامة من الرفاه .

والاسلام باعترافه بالعمل كأداة للتوزيع يفتح المجال لظهور كل الطاقات الانسانية للأفراد على أساس التنافس . بينما تؤدي الشيوعية الى تجريد هذه المواهب لدوافع الطبيعة لعدم اعترافها بالعمل وعدم سماحها بايجاد ملكية أوسع نطاقاً من حاجة العامل فلا يبقى للفرد أي دافع للعمل فوق ما يضمن له سد حاجته الاولى مادام لا يملك نتيجة عمله الزائد عن حاجته الاولى .

وهكذا يقف الجهاز الاقتصادي عن التطور والنمو.

- وعدم اعتراف الاشتراكية بالحاجة كأداة أخرى للتوزيع يؤدي الى لزوم قناعة العامل الضعيف بثمار عمله فقط والعيش بادنى حد وهذا لا بد للاشتراكية ان تستسيغ الفوارق الكبيرة بين مستوى معيشة العامل الضعيف والعامل الموهوب بينما لا يستسيغ الاسلام مثل هذه الفوارق حينما يرفع من مستوى العامل الضعيف على أساس حاجته التي أقرها له بتشريع مبدائي التكافل والتوازن الاجتماعي .

ثم ان الاقتصاد الاشتراكي لا يستطيع تفسير حق الفئة العاجزة عن العمل في الحياة مادام لا يرى التوزيع إلا على أساس العمل فقط .

- واما الاسلام فهو إذ يحدد التوزيع على أساس من القيم الخلقية الثابتة فلا بدله ان يقلص آلام الحرمان باكبر درجة ممكنة ومن هنا فهو يوزع قسطا من الثروة على الطبقة العاجزة بوصفها جزءاً من المجتمع الانساني تحقيقاً للمثل الاعلى للمجتمع السعيد . وهكذا تصبح الحاجة لهذه الفئة العاجزة سبباً كافياً لحقها في الحياة (و الذين في اموالهم حق معلوم المسائل والمحروم)<sup>١</sup> .

و الرأسمالية أيضاً لا تعترف بالحاجة كأداة للتوزيع بل تصبح الحاجة سبباً لانسحاب الفرد من مجال التوزيع و ذلك لان انتشار الحاجة يعنى وجود كثرة من القوى العاملة بحيث تزيد عن الكمية المطلوبة لارباب الاعمال ، و الطاقة الانسانية سلعة رأسمالية تتحكم فيها قوانين العرض و الطلب فسوف ينخفض أجر العمل بسبب زيادة العرض على الطلب ويستمر الانخفاض وفقاً لزيادة القوى العاملة .

ولا بد أن يتلى عدد كبير من ذوي الحاجة بالبطالة لانهم يزيدون على

العدد المطلوب. ولا بد لهذا العدد ان يتحمل آلام الحرمان و الموت جوعاً.

### الملكية الخاصة:

حينما قرر الاسلام: ان العمل سبب للملكية وفقاً للميل الطبيعي في الانسان الى تملك نتائج عمله، انتهى الى امرين:

- (١) السماح بظهور الملكية الخاصة الناتجة عن تملك العامل لنتائج عمله واختصاصه به غير ان الحقوق المترتبة على هذا الاختصاص لا تقرر وفقاً للميل الطبيعي بل يقررها النظام الاجتماعي بحسب ما يتبناه من افكار و مصالح. فللاسلام ان ينهى عن التبذير فيما تملكه او ان يراي به وله ان يجيز له استبداله بسلعة دون سلعة.. وهذا امر لا يتصل بالفطرة و الغريزة.
- (٢) تحديد مجال الملكية الخاصة بالاموال التي يمكن للعمل ان يتدخل في ايجادها و تركيبها و من هنا تنقسم الاموال الى ثروات خاصة و عامة.

فالثروات الخاصة: كل مال يتكون بسبب انفاق عمل بشري خاص عليه كالمزروعات و المنسوجات.

و الثروات العامة: كل مال لم تتدخل اليد البشرية فيه كالارض ورقبة المعادن و الثروات الطبيعية الكامنة فيها. و هذه ليست ملكاً لأحد. نعم حينما يبذل عليها العامل عملاً و يحييها فله ان يستفيد منها بقدر ما بذله من عمل- اى سوف يملك ثمار عمله ولا يملك نفس الارض اصلاً فاذا أهمل الارض سقط حقه الخاص في الاستفادة منها. ولهذا القاعدة استثناءات لاعتبارات تتعلق بمصلحة الدعوة الاسلامية.

الملكية اداة ثانوية للتوزيع: حينما سمح الاسلام بالملكية الخاصة و حرم بعض ألوان الربح كالربح الربوى و اجاز بعضها كالربح التجارى فقد جعل الملكية بنفسها اداة لتنمية المال وفقاً لشروط معينة فاصبحت

أداة ثانوية للتوزيع محدودة بالقيم المعنوية و المصالح الاجتماعية .  
 اذن فالصورة الاسلامية للتوزيع هي : (١) العمل اداة رئيسية للتوزيع و  
 أساس للملكية .

(٢) الحاجة اداة رئيسية للتوزيع تعبيراً عن حق انساني ثابت في الحياة  
 الكريمة .

(٣) الملكية اداة ثانوية للتوزيع عن طريق التجارة التي لا تتعارض مع  
 المبادئ الاسلامية للعدالة الاجتماعية .

### التداول (المبادلة):

#### ركن اساسى بعد الانتاج و التوزيع

و تبدأ المبادلة دورها الفعال حين تتنوع الحاجات و السلع و يكون كل  
 فرد عاجزاً بمفرده عن انتاج كل ما يحتاجه فيضطر المجتمع الى تقسيم  
 العمل بين افراده في تخصص كل فرد أوفئة في انتاج سلعة معينة و يشبع  
 حاجاته الاخرى بمبادلة الفائض من السلع التي ينتجها بما يحتاجه من  
 السلع التي ينتجها الآخرون . و هكذا تعمل المبادلة كواسطة بين  
 المنتجين و المستهلكين تيسيراً للحياة .

و لكن ظلم الانسان سرى الى المبادلة ايضاً فصيرها اداة استغلال  
 لا اداة اشباع للحاجات و تيسير للحياة ، و جعلها واسطة بين الانتاج و  
 الادخار لا بين الانتاج و الاستهلاك . و هكذا نشأت ألوان المآسى  
 و الاستغلال .

#### ١- كيف صارت المبادلة اداة ظالمة للاستغلال؟

للمبادلة شكلان: أ- (المقايضة) و هي مبادلة سلعة باخرى . و توجد

امام هذا التبادل عدة صعوبات:

أولاً: يندر التوفيق بين حاجة المشتري و حاجة البائع كلما ازداد التخصص و تنوعت الحاجات فقد يجد منتج الحنطة حاجته عند شخص لا يرغب في الحصول على الحنطة.

ثانياً: صعوبة التوافق بين قيم الاشياء المعدة للمبادلة فمن يملك فرسا لا يستطيع الحصول على دجاجة عن طريق مبادلة فرسه بها.

ثالثاً: صعوبة تقدير قيم الاشياء المعدة للمبادلة. و لهذه الاسباب نشأت فكرة استعمال النقد كأداة للمبادلة فظهر الشكل الثاني للمبادلة و هو (ب) المبادلة على اساس النقد، تيسيراً لعمليات التداول و تخلصاً من المشاكل السابقة. غير ان استغلال النقد أيضاً أسفر عن مشاكل اخرى خطيرة.

فأولاً: كانت المبادلة في (المقايضة) تجعل كل بائع مشترياً و كل مشترياً بائعاً لانه يدفع سلعة و يأخذ أخرى فالبيع و الشراء مزدوجان في عملية واحدة. واما المبادلة النقدية فهي تجعل صاحب السلعة بائعاً و الذي يبذل النقد مشترياً. و من هنا فالذي يبيع الحنطة ليحصل على القطن يضطر الى القيام بمبادلتين فيكون في الاولى بائعاً و في الاخرى مشترياً و من هنا انفسح المجال لتأخير الشراء عن البيع فللبائع ان يحتفظ بالنقد لنفسه و يؤجل الشراء لوقت آخر - و من هنا أصبح النقد هدفاً جديداً - للبائع و نشأت ظاهرة اكتناز المال و تجميده بعد أن كان قابلاً للبقاء و الادخار و لا يكلف اكتنازه شيئاً من النفقات و يضمن للمكتنز قدرته على شراء اي شيء شاء في كل وقت. و من هنا أصبحت المبادلة النقدية واسطة بين الانتاج و الادخار و تخلت عن وظيفتها الصالحة كواسطة بين الانتاج و الاستهلاك.

و سحب النقد من مجال التداول أدى الى اختلال كبير في التوازن بين كمية العرض و كمية لطلب حتى ان المحتكر قد يخلق طلباً كاذباً

فيشتري كل أفراد السلعة من السوق لالحاجته اليها بل ليرفع ثمنها، أو يعرض سلعة بأثمان دون كلفتها لالغاء المنتجين الآخرين الى الانسحاب من ميدان التنافس و اعلان الافلاس و هكذا يصبح السوق تحت سيطرة الاحتكار و المحتكرين الكبار. و يسقط آلاف البائعين الى مهاوي الفقر و بالتالي يتوقف الاستهلاك لانخفاض المستوى الاقتصادي للجمهور و عجزهم عن الشراء، كما تعطل حركة الانتاج لان انعدام القدرة الشرائية عند المستهلكين أو انخفاضها يجرّد الانتاج من أرباحه فيعم الكساد.

وثانياً: والخطر من ذلك أن النقد أصبح اداة تنمية للمال عن طريق الفائدة التي يتقاضاها الدائن من المدين أو المصرف من المودع فانسحبت رؤوس أموال كثيرة من حقل الانتاج الى صناديق الادخار في المصارف و لايقدم التاجر على مشروع انتاجي الا اذا اطمأن الى أن الربح الذي يدره اكثر من الفائدة الربوية و بهذا تسربت الاموال الى الصيرافة و اودعت في الصناديق بدل استخدامها في الانتاج المثمر و قضت بهذا على أي مظهر من مظاهر التوازن في الحياة الاقتصادية.

٢- وقد عالج الاسلام مشاكل النقد واستطاع ان يعيد الى التداول وضعه الطبيعي و دوره الوسيط بين الانتاج والاستهلاك، و يتلخص علاجه فيما يلي:

اولاً: منع اكتناز النقد بفرض ضريبة الزكاة على النقد المجمد بصورة تتكرر كل عام حتى تستوعب النقد المكتنز كله اذا طال اكتنازه عدة سنين.

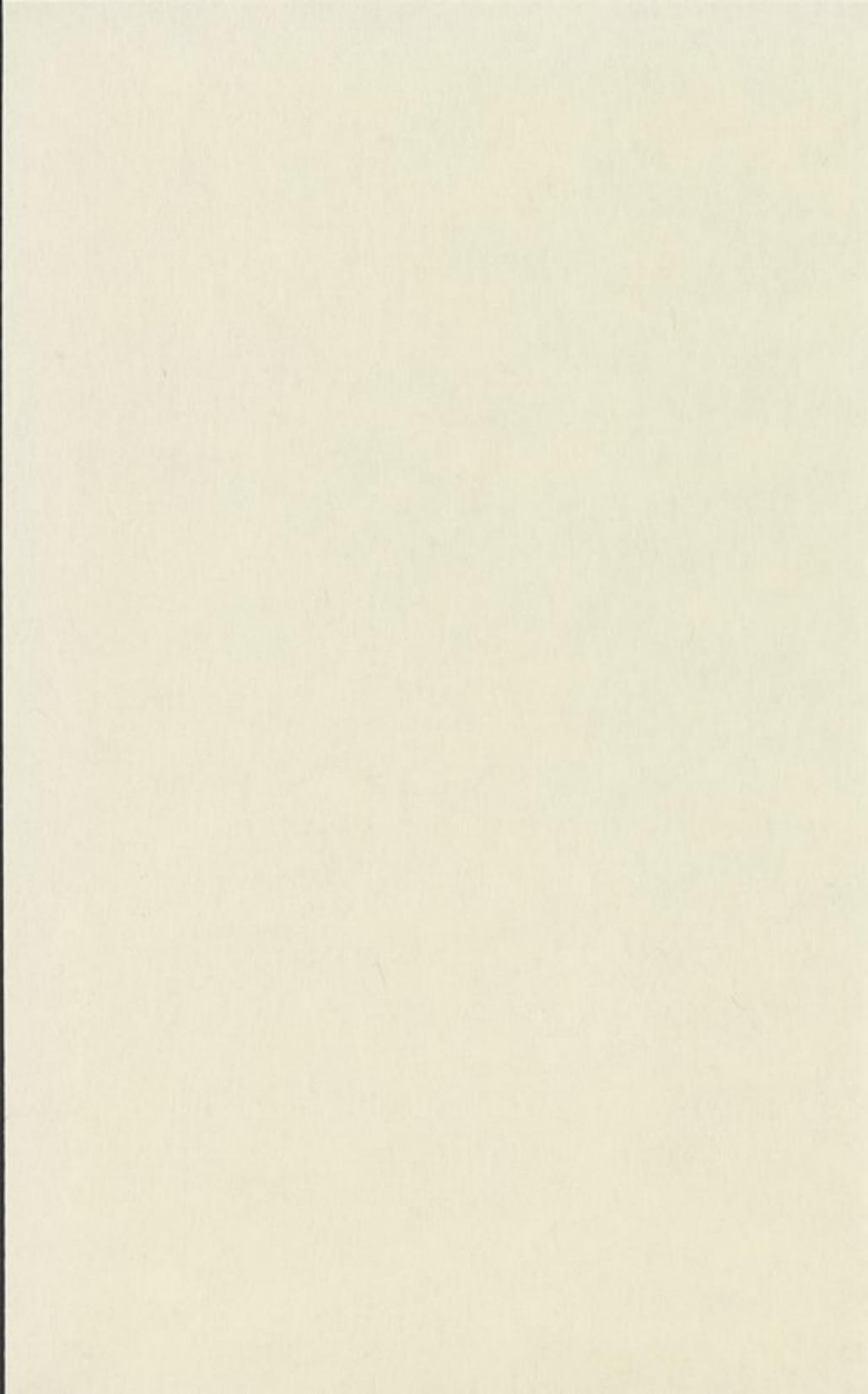
و اعتبر اكتناز الذهب و الفضة جريمة يعاقب عليها النار فان الاكتناز يعني التخلف عن اداء الضريبة الواجبة شرعاً فان اداء الزكاة لايفسح المجال للاكتناز. و بهذا ضمن الاسلام بقاء المال في مجالات الانتاج و

التبادل والاستهلاك .

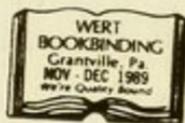
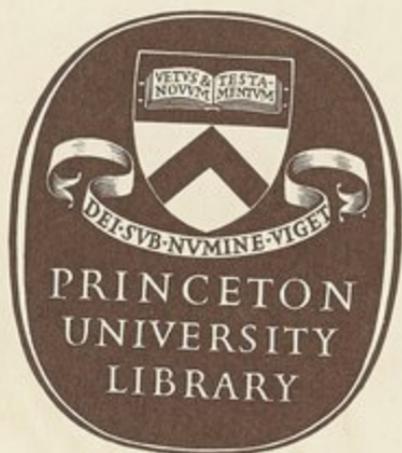
ثانياً: حرم الربا تحريماً لا هوادة فيه ففضى على النتائج الخطيرة للفائدة الربوية في مجال التوزيع وانتزع من النقد دوره كعملية مستقلة لتنمية الملك.

و القضاء على الفوائد الربوية في الاسلام لا يؤدي الى تعطيل أجهزة الحياة الاقتصادية - كما يظن البعض - و ذلك لان تطبيق الاقتصاد الاسلامي تطبيقاً كاملاً كفيل بعلاج سائر المشاكل المتصورة.

ثالثاً: أعطى لولي الامر صلاحيات تجعل له حق الرقابة الكاملة على سير التداول والاشراف على الاسواق للحيلولة دون أي تصرف يؤدي الى الضرر وزعزعة الحياة الاقتصادية، او يمهّد للتحكم الفردي غير المشروع في السوق . و سنوضح هذه النقاط في الجزء الثاني و الله ولي التوفيق .







Princeton University Library



32101 099378422

P